طليحة لبنا 6 الواجر من أجل لبنان عربي ديمقراطي

نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي

شــىاط



الشهيد القائد صدام حسين

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

ترسيم الحدود والحصص

القيادة القومية: وتبقى الوحدة هي الهدف الأسى

عقم الأداء السلطوى والتكاذب المكشوف

المجلس المركزي نحو خارطة طريق

ثورة رمضان، ثورة الأمة العربية في العراق

بوح استثنائي للمفكر العقائدي على الريح السنهوري

تقرير منظمة العفو الدولية: "إسرائيل" دولة فصل عنصرى

> فی رحاب الوطن العربي

۲۲ شباط ۱۹۵۸

يوم من أيام العرب المجيرة





كلمة الطليعة

ترسيم الحدود والحصص

ما أن اكتشفت حقول النفط والغاز في شرق المتوسط وخاصة في المثلث المائي الذي يحاذي حدود لبنان وقبرص وفلسطين المحتلة، حتى بدأ اللعاب يسيل من أفواه المتربصين بهذه الثروة.

هذه الثروة بدأ الاستثمار فيها من كل متشاطئ معها إلا لبنان وهو الأكثر حاجة إليها نظراً للمديونية العالية المترتبة على دولته قبل الانهيار المالي والنقدي الكبير الذي بات يرخي ظلاله الثقيلة على كل مناحي الحياة. وإذا كان التأخير في استثمار هذه الثروة استخراجاً وتسويقاً يبرره تداخل الحقول بين لبنان وفلسطين المحتلة والخلاف على ترسيم الحدود المائية، فما الذي كان يحول دون مباشرة الإنتاج من الحقول التي لا نزاع حولها، كما هو حاصل مع قبرص والعدو الصهيوني؟

بعد أن شكلت الهيئة الناظمة للنفط، ظن كثيرون أن لبنان بات قاب قوسين أو ادنى من استخراج نفطه. لكن كلما كانت التقديرات الأولية تشير إلى قرب البدء بالحفر، كانت المسافات تبدو ابعد مما تراه الأعين، حتى وصل الأمر إلى التشكيك يامكانية وجود نفط وغاز في المياه اللبنانية خاصة بعدما أعلنت الشركة الفرنسية التي باشرت الحفر في البلوك ٤، أنها لم "تحظ بشرف "زف البشرى بملامسة الحوض النفطي.

ما بين تشكيل الهيئة الناظمة التي خضعت في تشكيلها لقواعد المحاصصة، وما وصلت إليه الأمور بعد اطلاق خارطة الطريق لترسيم الحدود البحرية، ضاعت الناس بين الخطوط التي يجري التفاوض عليها.

فالخط (١)، هو الذي يرسمه العدو كخط فاصل بين البلوكات التي يحق للبنان الحفر فيها. وهذا الخط يقتطع مساحة من البلوك(٨).

أما الخط (٢٩)، فهو الخط الذي وثقته دراسة وضعها الجيش اللبناني استناداً إلى خرائط المسح الجوفي لقعر البحربين لبنان وفلسطين، وقد اعتبر هذا الخط هو الخط المرجعي الذي بالاستناد إليه يجب أن ترسم الحدود البحرية. وقد أودعت إحداثيات هذا الخط الأمم المتحدة، وأنه على مدى خمس جولات من التفاوض كان الوفد العسكري اللبناني المفاوض يصر على اعتبار هذا الخط هو الخط المرجعي الذي يجب أن يبنى عليها لترسيم حدود لبنان البحرية.

ما بين الخط (١) والخط (٢٩)، برزت خطوط أخرى، وكانت هذه الخطوط تتغير أرقامها وتسمياتها مع كل

مبعوث أميركي يأتي ليلعب دور "الوسيط"، بين الوفدين اللبناني والصهيوني.

فبعد ساترفيلد، جاء المبعوث هوف ليطرح خطاً سمي بإسمه ليكون خطاً مرجعياً يتم بالاستناد إليه ترسيم الحدود المائية. وهذا الخطيقع بين الخط (١) والخط (٢٩). وهو ينطلق من رأس الناقورة ويمر بزاوية التماس بين البلوكين (١٠) و(٩) ويقتطع مساحة من البلوك (٩) وأكثر منها من البلوك (٩) ليخرجهما من نطاق السيادة اللبنانية.

أما المبعوث الأميركي الأخير اموس هوكشتاين، فطرح خطاً جديداً هو الخط(٢٣). إن هذا الخطيقع بين خط هوف والخط(٢٩)، وهو إن إنزاح اكثر نحو الجنوب باتجاه المياه الفلسطينية الواقعة تحت الاحتلال وخفض من مساحة الاقتطاع من البلوكين (٩ و٨)، إلا أنه لم يلغ الاقتطاع كلياً من هذين البلوكين.

وما بين الخط (١) وخط هوف والخط (٢٣)، ارتسم خط متعرج ينطلق من رأس الناقورة مروراً بنقطة التماس بين البلوكين (٩ و٨)، لينحني بعدها جنوباً دون أن يلامس الخط (٢٩)، ومن ثم يتجه صعوداً ليخترق الخط (٣٣) وخط هوف، ولينتهى تحت الخط (١).

بالنسبة للخط (٢٦)، فإنه يمر في وسطحقل كاريش، وتبلغ مساحته ١٤٣٠ كلم؟. وفي حال اعتمد الخط (٢٦)، كخط مرجعي، فإن المساحة التي تقتطع من حصة لبنان تكون ٩٤٠ كلم؟، وهي ستصبح خارج نطاق التفاوض وستصبح من حصة العدو الصهيوني.

وفيما كان حقل كاريش يعتبر حقلاً متنازعاً عليه باعتباره يمتد على طرفي الخط (٢٩) فيما لو اعتبر هذا الخط هو الخط المرجعي الذي بالاستناد إليه ترتسم الحدود البحرية، فإنه استناداً إلى خط هوف والخط (٣٣) الذي طرح مؤخراً كخط مرجعي يصبح حقلاً غير متنازع عليه كونه يصبح ضمن مدى المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة. وإنه مقابل سيطرة شبه الكاملة للعدو على حقل كاريش، رُميَ للبنان جزرة، تتلخص بزيادة مساحة حقل قانا التي تدخل تحت السيادة اللبنانية، وهو بالأصل ضمن مدى هذه السيادة إذا اعتمد الخط (٢٩) خطاً مرجعياً.

من خلال مقاربة هذا الملف بكل عناوينه السياسية والاقتصادية، ترتسم أكثر من علامة استفهام حول الموقف الرسمي اللبناني الأخير. وهذا الموقف ينطوي على تراجع عن الخط(٢٩)، كخط مرجعي والقبول بالخط (٣٧)، الذي طرحه المبعوث الأميركي.



اموس هوكشتاين. إذ ما بين موقف بسقف عالٍ باعتبار الخط (٢٩) هو الخط المرجعي، إلى موقف قابلٍ بالخط (٢٣) كخط ترتسم على أساسه الحدود البحرية دخلت عملية الترسيم منعطفاً جديداً مغايراً لكل المقدمات التي سبقت.

وهنا يطرح التساؤل التالي، ماهي الأسباب التي دفعت بالمرجع السلطوي لان يقبل بتعديل الخطوط المرجعية؟

إن الجواب على هذا التساؤل لا يحتاج إلى كثير عناء لاكتشاف خلفياته. فعندما تصدر الإيحاءات من القصر الرئاسي بالقبول بالاقتراح الأميركي، وفيه تنازل واضح عن حقوق وطنية ثابتة، فما على الباحث عن السبب الكامن وراء هذا التحول والتبدل في الموقف الرسمي، إلا ربطه بالاستحقاق الرئاسي وبحبل السرة الذي يربط بين بعبدا وميرنا الشالوجي، وتوفير الظروف التي تمكن الصهر من الوصول إلى بعبدا ليس بصفته صهراً ،بل بصفته رئيساً.

وبما أن لكل منفعة ثمن، فإن الثمن يجب أن يدفع إلى الناخبَيْن الأساسيين في انتخابات رئاسة الجمهورية. فهذه الرئاسة تطبخ عادة في الكواليس، وتخرج في المجلس النيابي. وبمعنى أوضح، فإن الأثر الإنشائي يتم في الحدائق الخلفية والأثر الإعلاني يكون في ساحة النجمة.

إن الذي بدأ الترويج للقبول بالمقترح الأميركي الرامي إلى تعديل الخط البحري المرجعي يعد نفسه للرئاسة، وبما أن أموره مرتبة مع حزب الله كناخب أساسي وان لم يكن محتسباً لديه كخيار أول، فأمره الملتبس مع الناخب الدولي الذي تمثله أميركا، يشكل كابحاً لطموحه الرئاسي، خاصة وان ثمة عقوبات مفروضة عليه. لذلك لم يكن بداً لديه سوى تقديم أوراق اعتماده للناخب الأميركي، الذي لم يجد مدخلاً عملياً له سوى ملف ترسيم الحدود البحرية.

وعندما يستمع المرء للتبرير الذي أعطاه باسيل للقبول بالاقتراح الأميركي حول الخط المرجعي، تتوضح طبيعة المقاربات التي تنتهجها المنظومة السلطوية للوصول إلى تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة. فرئيس التيار الوطني الحريعتبران ترسيم الحدود البحرية يختلف عن ترسيم الحدود البرية. والموضوع بنظره ليس مساحة مائية، بل هي قضية موارد. فإذا كان الغاز أو النفط موجوداً تحت المسطح المائي، كان للمساحة المائية قيمة. أما إذا لم يكن هناك نفط أو غاز فلا قيمة للمساحة المائية، بالتالي لا مشكلة في التنازل عن المساحة المائية.

لكن من أعطى الحق لباسيل أو لغيره لأن يتنازل عن حق وطني هو بالأساس غير قابل للتصرف؟ وكيف بمن يحضر ملفه للتقدم إلى امتحانات رئاسة الجمهورية، والفائز فيها هو الوحيد الذي يقسم على احترام الدستور، يبرر التفريط بأرض وطنية حتى ولو كانت تحت سطح الماء، لمجرد أنه يريد الوصول إلى الرئاسة؟ وماذا لو لم يكن مطروحاً

موضوع ترسيم الحدود البحرية بل ترسيم الحدود البرية، هل كان سيطرح موضوع الغلاف الجوي التي ترتسم فيها خطوط افتراضية ليبرر التنازل عن الخطوط البرية كما هو حاصل في الخطوط البحرية؟

إن اعتماد قاعدة القياس في مقاربة موقف باسيل، تفضي إلى التأكيد بأن من يفرط ويتنازل عن حق وطني وإن كان في البحر، لا يتوانى عن التنازل عن حق وطني في البر. فالأرض الوطنية تتساوى بقدسيتها، وهذه القدسية لا علاقة بما هو تحت الأرض وما فوقها.

إن الموقف الذي يروج له باعتماد الخط (٢٣)كخط مرجعي للترسيم، ينطوي على خطرين: الأول، أنه يقدم تنازلاً عن حق وطني، والثاني، أنه يفتح النقاش حول الاستثمار المشترك في المنطقة المشمولة بالخط المتعرج. وهذا إذا تم القبول به، فإنه سيفتح الباب أمام تطبيع من نوع آخر مع العدو الصهيوني وان كان الاستثمار يتم عبر طرف ثالث.

إن هذه المقاربة لعملية الترسيم للحدود البحرية التي بدأ الترويج لها ، لا تفسير لها سوى المقايضة بالحق الوطني، مقابل مصلحة فئوية ترتبط بشغل موقع سلطوي. وهذا النهج ليس غريباً عن اطراف المنظومة السلطوية التي تتقاسم الحصص في السلطة والإدارة العامة على قاعدة الزبائنية التي بات اعتمادها نهجاً ثابتاً، وكانت احد الأسباب الذي أدى إلى تعميم ثقافة الفساد على كل ما يتعلق بإدارة المرفق العام وشؤون الدولة. لكن أن تصل عملية المحاصصة إلى ما يعتبر على صلة بالحق الوطني والذي لا يملك أي فريق مهما كان موقعه التفريط به، فهذا ما يجب أن يتم التصدي له بموقف وطني شامل لتعلق الأمر بقضية وطنية عليا يجب أن تبقى أساساً خارج اجتهادات المواقف والتجاذبات السياسية.

إن الأمثلة كثيرة عن الموبقات التي ارتكبتها المنظومة السلطوية في تقاسمها المحاصصي الذي يندرج في إطار الفساد الممارس بكل اشكاله، وهو ما بات يشكل أساس الموقف الاعتراضي على النهج السلطوي، لكن أن تصل الأمور إلى إدراج قضايا تعتبر سيادية بالمفهوم الوطني والدستوري في عملية مقايضة وصولاً لمغنم سياسي، فهذا لا يندرج في خانة الفساد وحسب، وإنما في خانة الخيانة الوطنية. وهذا ما يجب أن يكون واضحاً لكل من يسعى لربط الترسيم للحدود المائية بعملية محاصصة جديدة، الشريك الآخر فيها العدو الصهيوني الذي يقدم نفسه عبر الوسيط الأميركي. وعملية إسقاط هذا النهج باتت تفرض نفسها في رأس سلم الأولويات لقوى التغيير الوطني.

إن التغيير والإصلاح السياسي في بنية النظام و قيام دولة الرعاية والحماية الاجتماعية مهم ، لكن الأهم هو حماية السيادة الوطنية.



القيادة القومية: الوحدة العربية تبقى الهدف الأسمى

أكدت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي ان الوحدة العربية تبقى الهدف الاسمى الذي تناضل لأجله الجماهير العربية لإنهاء كل أشكال استلابها القومي والاجتماعي.

جاء ذلك في بيان للقيادة القومية في الذكرى الرابعة والستين لإعلان الوحدة بين مصر وسوريا.

قبل اربع وستين سنة من هذا التاريخ، كانت الأمة العربية على موعدٍ مع حدث تاريخي تجلى بإعلان الوحدة بين قطرين عربين كانا وما زالا وسيبقيان يشكلان قاعدتي ارتكاز لأي مشروع عربي وحدوي.

لقد جاء الإعلان عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا في الثاني والعشرين من شباط من العام ١٩٥٨ في ظل مناخ شعبي عربي، ارتفع منسوبه التعبوي مع ارتفاع حماوة المواجهة مع أعداء الأمة المتعددي المشارب والمواقع، من انطلاق ثورة الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي إلى تأميم قناة السويس، ومن التصدي لما سمي يومذاك "بحلف بغداد"، الذي اطلقته الولايات المتحدة الأميركية تنفيذاً لمبدأ أيزنهاور الرامي إلى ملء الفراغ في المنطقة بعد تهاوي ركائز النظام الاستعماري القديم الذي حاول استعادة حضوره عبر العدوان الثلاثي على مصر، إلى تنامي حالة الاستنهاض الجماهيري ضد الرجعية والديكتاتورية.

لقد استطاعت الحركة الثورية العربية بتعبيراتها الشعبية التي جسدها حزب البعث العربي الاشتراكي كحركة جماهيرية، والناصرية كنظام سياسي وطني وضع مصر بكل ثقلها السياسي والشعبي في محور الاصطفاف القومي العربي المتصدي للتحالف الصهيو – استعماري وملحقاته الإقليمين والأنظمة الرجعية التي تنفذ الإملاءات الاستعمارية على حساب حقوق الأمة العربية في مقدراتها وفي حقها في تقرير مصيرها، إلى تحقيق أول وحدة في تاريخ العرب المعاصر، كان مقدر لها أن تكون منطلقاً لعمل وحدوي أوسع.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي أعطى أرجحية معنوية لشعار الوحدة في ثلاثية أهدافه، كان الحاضر الأكبر في التأسيس لهذا الإنجاز الوحدوي بين قطرين محوريين، كما كان الحاضر الأكبر في توفير



القيادة القومية

المناخات الجماهيرية والشعبية لثورة ١٤ تموز في العراق، مجسداً ذروة الانسجام بين القول والفعل في مسيرته النضالية لاستنهاض الأمة والوصول بها إلى مستوى إقامة المجتمع العربي الاشتراكي الديموقراطي الموحد. ولهذا ان يكون البعث عرضة للاستهداف المعادي من أعداء الداخل والخارج، فهذا كان بسبب الدور الذي يضطلع به والمهمة التاريخية الملقاة على عاتقه خاصة بعد ربطه الجدلي بين هدفي التوحيد والتحرير الذي لخصه القائد المؤسس الأستاذ ميشال عفاق بمقولته الخالدة. "بقدر ما يقترب العرب من تحرير الأرض تحقيق وحدتهم بقدر ما يقتربون من تحرير الأرض العربية من الاحتلال. فالوحدة هي الطريق الوحدة ."

من هنا كان استهدف البعث فكراً وتنظيماً وممارسةً نضالية، يندرج ضمن الاستهداف العام للامة العربية. إذ أن كل عدوان من الخارج كان يستهدف الأمة، وكل تخريب للبنية المجتمعية العربية وتماسك نسيجها، كانت شظاياه تطال الحزب باعتباره جزءاً عضوياً من تكوين الأمة العربية بكل منظومتها القيمية وموروثها التاريخي بكل المعطى الإيجابي الذي انطوى عليه.

إن القوى المعادية للأمة التي تلقت ضربات موجعة من خلال الارتقاء بالنضال العربي إلى مستوى تحقيق الوحدة الفعلية، وإسقاط حلف بغداد وتوفير بيئة شعبية عربية حاضنة لثورة الجزائر، لم تغادر الغرف السوداء التي تحاك فيها المؤامرات ضد الأمة وقواها



الثورية الوحدوية، مستفيدة من تعدد أدواتها وقدراتها على التخريب واقتناصها للسلبيات التي برزت إبان حكم الوحدة، فكان ان حصل الانقضاض عليها الذي تزامن مع انحراف ثورة ١٤ تموز عن مسارها الوحدوي التحرري. وفي كلتا الحالتين أصابت النكسة الأمة بقدر ما أصابت الحزب صاحب الدور البارز في إنجاز الوحدة وثورة تموز.

ان الحزب الذي استشعر عمق الأثر السلبي على الأمة العربية من جراء الانفصال وانحراف ثورة تموز عن أهدافها، أعاد تنظيم صفوفه واستحضر المخزون النضائي الكامن في ذات الأمة من اجل إعادة تصويب الوضع العربي بالاتجاه الذي يخدم المسار النضائي ببعديه الوحدوي والتحرري. ولهذا لم يتأخر الوقت طويلاً، حتى عادت الأمة لتكون مع موعدي إسقاط حكم قاسم في العراق، وحكم الانفصال في سوريا.

ان هذا الإنجاز النوعي الذي تحقق، دفع القوى المعادية لان تطور من أساليب تآمرها ضد الحزب وهذه المرة من داخل صفوفه عبر رعاية وحماية قوى التخريب والتآمر من كان محسوباً من حلفائه ومن قوى الردة في داخله. ولهذا كانت ردة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ في العراق، وردة ٢٧ شباط في سوريا، بمثابة هجوم معاكس من قبل القوى المعادية للامة العربية ومشروعها الوحدوي النهضوي، بغية إعادة الأمور إلى مرحلة ما قبل الوحدة وإجهاض النتائج السياسية والتعبوية التي افرزها إسقاط دكتاتورية قاسم وحكم الانفصال.

ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاستراكي، التي اعتبرت ان الوحدة هي الهدف الاسمى الذي يتقدم بأرجحيته المعنوية على الأهداف الثورية الأخرى، لم يكن يخامرها ادنى شك، بان هذه الأمة التي واجهت تحديات كبيرة واستطاعت تجاوز تداعياتها وانعكاساتها السلبية على الواقع القومي، ستتجاوز النتائج السلبية التي ترتبت عن ردتي تشرين في العراق وشباط في سوريا، ستطل على نفسها والعالم بحدث يجسد حجم الآمال المعلقة على ولادة معطى نضالي جديد تجد الأمة نفسها فيه بعد مخاضها العسيرالذي ارخى ظلاله الثقيلة عليها على مدى عقدين من الزمن. ان الحدث العظيم الذي كانت الأمة العربية وجماهيرها على موعد معه، كان ثورة ١٧-٣٠ تموزمن العام ١٩٦٨. هذه الثورة التي أعادت الاعتبار لمشروع العام ١٩٦٨.

النضال القومي بأبعاده الوحدوية ومضامينه التقدمية التحررية، لم تشكل رداً على كل أشكال الردة على الحزب وشرعيته وحسب بل شكلت رداً على الانتكاسات القومية التي تعرضت لها الأمة وابرزها نكسة حزيران ١٩٦٧.

ومن لم يقرأ جيداً الأهمية التي انطوت عليه معطيات ثورة تموز المجيدة ١٩٦٨، قرأها من خلال ردة فعل القوى المعادية للامة عليها، التي ما أن أفصحت هذه الثورة عن مرتكزات مشروعها السياسي بكل أبعاده، حتى وضعت ضمن دائرة الاستهداف المعادي من الداخل والخارج. وضمن سياقات هذا الاستهداف لهذه الصرح النضائي، جندت قوى التخريب الداخلي وقوى الشعوبية التي استحضرت كل مخزون عدائها التاريخي الشعوبية التي استحضرت كل مخزون عدائها التاريخي والمنفذين لاملاءاته من قوى الرجعية العربية، لأجل ضرب البؤرة الثورية التي حملت لواء مشروع متكامل الأبعاد للتحرير القومي والتغيير الاجتماعي وصولاً لإنهاء كل أشكال الاستلاب القومي والاجتماعي.

لقد فرض على الثورة ان تخوض صراعاً شاملاً على اكثر من جبهة، من الجبهة الغربية مع العدو الصهيوني إلى الجبهة الشرقية مع نظام الملالي في ايران، ولما لم تستطع القوى المعادية من إسقاط الثورة ونظامها السياسي، اندفعت أميركا على رأس تحالف دولي لإعلان الحرب على العراق بأشكالها الاقتصادية والعسكرية واحتلاله بعد حصار ظالم استمر لثلاثة عشر عاماً وبمشاركة وتواطؤ من النظام الرسمي العربي.

وكما لم تكن فلسطين مستهدفة لذاتها وحسب، من جراء اغتصابها وإقامة كيان عنصري على أرضها يكون فاصلاً بين شطري الوطن العربي، فإن استهداف العراق من العدوان المتعدد الأطراف والأشكال، لم يكن لذاته وحسب، وإنما الاستهداف في كلتا الحالتين هو للأمة العربية من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي.

واذا كان اغتصاب فلسطين جاء إنفاذاً لمقررات مؤتمر كامبل بانرمان ١٩٠٥-١٩٠٧، للحؤول دون تواصل الجغرافيا العربية، فإن احتلال العراق وإسقاط نظام ثورته القومية، حصل لكي يكمل بنتائجه احتلال فلسطين وليحقق الانكشاف القومي الشامل للامة،



حتى تتمكن قوى الإقليم المعادية من النفاذ إلى العمق القومي، والعبث بأمن المجتمع العربي وتقويض ركائز استقراره الوطني والسياسي والاجتماعي. فلولا إسقاط العراق كياناً وطنياً ونظاماً تقدمياً، لما استطاع النظام الإيراني التغول في العمق العربي ولما استطاع النظام التركي ملاقاة نظام طهران في احتلاله للأرض العربية وتدخله في الشؤون الداخلية، ولما استطاع الكيان الصهيوني إغراق الأراضي العربية المحتلة بالمستوطنات واختراق العمق العربي بعلاقات تطبيع مع العديد من الأنظمة العربية التي باتت تستقوي به ضد الجماهير ضد الثورة الشعبية التي تشكل اليوم أيقونة الحراك ضد الثورة الشعبية التي تشكل اليوم أيقونة الحراك الشعبي العربي ضد نظم الاستغلال والتبعية والارتهان للخارج الإقليمي والدولي والتوريث السياسي والتأبيد السلطوي وقمع الجماهير ومصادرة الحريات العامة .

إن هذا الذي تتعرض له الأمة العربية من أشكال متعددة من العدوان ما كان ليحصل، لو لم تحاصر وتضرب نقاط القوة السياسية والشعبية في الأمة، وما كان ليحصل لولا حالة التجزئة والتمزق في الواقع العربي.

فالأمة تبرز قوية بتوحدها، وتنتهك أرضها وتستباح كل محرماتها في حال تفككها وتلاشي الروابط الوحدوية فيها. وهذا ما يفرض على القوى الثورية في الأمة أن تعيد تصويب الأمور باتجاه تحديد مصادر الخلل الفعلي في البنيان القومي الذي يتمثل بواقع التجزئة القائم والضغط عليه للنزول به تحت سقف ما هو قائم لإعادة صياغة خرائط كيانية وسياسية ترتسم حدودها بارتسام حدود الطوائف والأقليات الاثنية والجهويات المناطقية والقبلية.

من هنا، فإنه وفي هذه المناسبة، مناسبة الذكرى الرابعة والستين لقيام أول وحدة فعلية في التاريخ العربي المعاصر، فإن انتصار الأمة على أعدائها على اختلاف عناوينهم، لا يكون إلا بالعمل الوحدوي على مستوى الموقف والأليات العملية. ففي الوحدة تنصهر الإمكانات العربية وتحشد في مشروع متكامل للمواجهة، وبالوحدة تقفل بوابات العبور المعادي من مداخل الوطن العربي الشرقية والشمالية، وبالوحدة تتوفر لفلسطين وقضيتها وثورتها حاضنتها القومية الدافئة ويسقط نهج التطبيع الذي تمادى في الآونة

الأخيرة، وبالوحدة تتكامل فعاليات الانتفاضات الشعبية في فلسطين والعراق السودان ولبنان في كل ساحة تشهد ثورة وحراكاً ضد الدكتاتورية ومنظومات الفساد.

إن القيادة القومية لحزب العربي الاشتراكي، وفي الذكرى الرابعة والستين لقيام وحدة سوريا ومصر والتي كان للحزب دوراً محورياً في تحقيقها، تدعو إلى استعادة مضمون الخطاب القومي الذي ساد عشية إعلان الوحدة، داعية القوى الوطنية والتقدمية العربية بكل عمقها الشعبي إلى تطوير صيغ علاقاتها والارتقاء بها إلى مستوى تحقيق الوحدة الشعبية وعلى أرضية برنامج سياسي وحدوي الأبعاد تقدمي المضمون وبما يمكنها من تحقيق الامتلاء النضائي والسياسي الذي يضع حداً لحالة الفراغ التي تستغل القوى المعادية معطياتها للنفاذ إلى العمق العربي.

واذا كانت الوحدة التي تمر ذكرى إعلانها الرابعة والستين هذا العام قد شابتها ثغرات وسلبيات، فان تعثرها وسقوطها بحكم موازين القوى التي عملت واصطفت ضدها لا يعني أنها حاصلة من خارج السياق الطبيعي للتوق الوحدوي الذي يخالج الشعور الجمعي للامة، وعليه فإن الدعوة للوحدة يجب ان تبقى دائمة الحضور في مسار النضال العربي الوحدوي. فوحدة العرب هي القاعدة التي يبنى عليها والثابت التاريخي المتشكل منذ تبلورت الشخصية القومية للأمة، والتجزئة هي الاستثناء الطارئ على حياة العرب.

وحتى لا يتحول الطارئ والمؤقت إلى ثابت في حياة الأمة، يجب العودة إلى الأصول والجذور التاريخية لوحدة الأمة العربية المتحققة بالقوة، ومطلوب تحققها بالفعل من خلال تراكم العمل الوحدوي.

تحية للذين اطلقوا الإعلان الوحدوي قبل ٦٤ عاماً ولروادها حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادته التاريخية وعلى رأسها القائد المؤسس الأستاذ ميشال عفلق والحركة الناصرية وقائدها القومي جمال عبد الناصر.

عاشت الأمة العربية، وعاشت أهدافها الثورية في الوحدة والحرية والاشتراكية.

المجد والخلود لشهداء الأمة العربية والخزي والعار لكل الخونة والعملاء والمتآمرين.



عقم الأداء السلطوي والتكاذب المكشوف

كتب المحرر السياسي

لم يكن ينقص المشهد السياسي الذي يخيم على البلد، سوى المهزلة التي انطوت عليها عملية إقرار مشروع الموازنة في مجلس الوزراء تمهيداً لإحالتها إلى المجلس النيابي لمناقشتها وإقرارها أو ردها.

إن مشروع الموازنة تعده وزارة المالية، وفور وضعها على جدول أعمال مجلس الوزراء يبدأ مناقشتها، فإما ان يعدل بأرقامها وإما يقرها كما وردت، وحتى تقر في مجلس الوزراء معدلة أو كما رفعت، يفترض ان تقر إما بالتوافق وإما بالتصويت عليها بالأكثرية الموصوفة أي أكثرية الثلثين. وقد تبين ان إقرارها مرر بالتوافق. لكن ما ان اعلن عن انتهاء مناقشتها وإقرارها تمهيداً لإحالتها، حتى علت الصيحات الاحتجاجية وخاصة من الفريق السياسي المحسوب عليه وزير المالية. كما أرفقت الحملة الإعلامية على مشروع الموازنة، باحتجاج اعتراضي على تعيين اثنين من العسكريين في المجلس العسكري واحد محسوب على رئيس الجمهورية وأخر على رئيس الحكومة .

وكما كان الاعتراض على مشروع الموازنة منصباً على نقطة بالشكل تتعلق بالطريقة التي اقر فيها المشروع، وأخرى تتعلق بالمضمون نظراً لكون الموازنة انطوت على بنود غير شعبوية (مع ملاحظة ان مشروع الموازنة فيه ما يقال عن مثالبه اكثر مما قال مالك في الخمرة)، فإن اعتراضاً استطرادياً سجل على تمرير التعيينات بحجة أنها طرحت من خارج جدول الأعمال.

واذا كان الاعتراض على مشروع الموازنة ركز على الشكل اكثر من المضمون، فإن الاعتراض على التعيينات انطلق من خلفية عدم مراعاة ثابت المحاصصة في التوظيف الزبائني. وهذه المسألة وجد مخرج لها ،بتبرير أن الفريق المعترض على التعيينات لم يقترح اسماً محدداً لتعيينه في موقع نائب رئيس الأمين العام لجهاز امن الدولة، وسيتم ذلك في اقرب جلسة يعقدها مجلس الوزراء حالما يكون الاسم جاهزاً.

بالعودة إلى مشروع الموازنة، فإن المعترضين عليها شكلاً ومضموناً، لطفوا من اعتراضهم عن الطريقة التي أقرت فيها، واعلنوا انهم سيكونون بانتظارها في المجلس النيابي، بلجانه وهيئته العامة لدرسها وتمحيصها بنداً بنداً حتى لا تبقى ملغومة ببنود ثقيلة الوطأة على المواطن فيما لو أخذت طريقها إلى التنفيذ بالصيغة التي أحيلت بها إلى المجلس النيابي .

ومن يراقب الأداء السياسي والمواقف العالية السقوف بما يتعلق بمشروع الموازنة الحالي، ومع ما كان يحصل في مقاربة مشاريع الموازنات السابقة لما وجد تغييراً جوهرياً في الأداء والمواقف التي كانت تطلق عند عرض مشاريع

الموازنات العامة على مجلس الوزراء وبعد إحالتها .

إن الذي يجعل المواقف الحالية تتطابق مع ما سبقها، هـو ان العقلية السياسية التي تـدار بـه دفـة الـحـكـم مـازالـت محافظة على تقاليدها الراسخة، وهي تنقسم إلى محوريـن، محور الإقرار، ومحور الاعتراض.

في محور الإقرار يجمع الكل السلطوي على تمرير موازنة تخدم نظام المحاصصة في توزيع المغانم التي تصل إلى جيوب المتنفذين عبر القنوات الرسمية، كما تخدم نظام الزبائنية الذي لا يستقيم إلا إذا عطلت الهيئات الرقابية من قضائية ومالية وإدارية وهو القائم حالياً.

وفي محور الاعتراض، يرفع الجميع الصوت اعتراضاً على مشروع موازنة، ومتوعدا بالثبور وعظائم الأمور ان مررت في المجلس النيابي .

بالنسبة للمحور الأول، الكل صادقون ومتصالحون مع انفسهم. وبالنسبة للمحور الثاني، الكل كذابون ومنافقون ويتقنون فن التمثيل السياسي .

فالطاقم السلطوي عندما يقر مشروع الموازنة في مجلس الوزراء، إنما يقر ما يعتبر يخدم مصالحه الفئوية من خلال الاستثمار بهذه المالية العامة والتي تتجسد بالصفقات والتهرب الضريبي والتنفيعات على اختلاف أشكالها. وعندما يعترض عما سبق ووافق عليه، فانه يوظف هذا الاعتراض في الاستثمار السياسي في البيئات الشعبية التي ينظر إليها باعتبارها حاضنات أساسية لمشاريعه وأهدافه على مستوى لبنان أو مستوى العلاقة مع الخارج. وهذا ان دل على شيء، فإنما يدل على ان السمة الأساسية للمنظومة الحاكمـة هـى الكذب والتكاذب، وما المواقف الشعبوية التي تطلق من هـنـا أو هناك إلا لشد العصب السياسي الفئوي وهـو فـي لـبـنـان مذهبي وطائفي بامتياز .كما أن الطريقة التي تمرر بها المشاريع ذات الصلة بإدارة الشأن العام ومنها مشروع الموازنة العامة إيراداً وإنفاقاً، فهي طريقة تدلل على ان الحكم في لبنان وخاصة عهده الحالي مصاب بعقم أداء يفاقم الأزمات ويعد الناس بمولود جديدِ مفرح، فإذ به عـلـي مشارف الولادة يميط اللثام على ان حمله كان وهمياً وكل ما انطوت عليه أحشاؤه من انتفاخ كان تراكماً لازمات يستنسخ بعضها بعضاً .

فيا أيها اللبنانيون، لا تصدقوا هذه المنظومة في اعتراضها الإعلامي والسياسي على ما تقره وتتوافق عليه في كواليس أعداد الصفقات، فالاعتراض هو للاستهلاك والاستثمار والشعبوية، وهذا كافٍ لإضافة سبب آخر على السقوط الأخلاقي لمنظومة الحكم المحكومة بالفساد بكل عناوينه، ولا حل للتعامل معها الا بإسقاطها وإعادة إنتاج سلطة جديدة، وهذه هي نقطة البداية نحو التغيير.



أبعد من الرغيف والمازوت وحبة الدواء ، إنها مناعة الوطن المهددة بالانهيار؛

نبيل الزعبي

عندما ترمي المصارف مسؤولية حجز أموال المودعين على مصرف لبنان فيقوم الأخير برميها على الدولة التي بدورها عبر رموزها تشن حملات الإدانة على حاكم المصرف، فذلك لا يعني سوى امرأ واحداً ، لا ثاني ولا ثالث له: انهم يتقاذفون المسؤوليات على بعضهم البعض، كي تضيع الحقيقة وتتلاشى مع الأيام فيتعايش اللبناني مع الواقع المستجد الذي فرضوه عليه، ولتبدأ جريمة "الاستلاب" جديد بعد انتزاع كل كرامة وعنفوان لديه، وسحقه تحت طاحونة التفتيش عن لقمة العيش، وتتعطل في " الحظيرة" ملكات التفكير التي يريدون لها ان تموت بعد ان تندثر، ملكات التفكير التي يريدون لها ان تموت بعد ان تندثر، شأنها شأن كرامة الإنسان اللبناني وعنفوانه وكبرياءه.

نقول "استلاب"، واللبناني، ومع كل الصبر ومجاهدة النفس، تراه اليوم مذلولاً ومهاناً ومسلوب الإرادة أمام اكثر من موقع وطرف :

-أولاهما المصرف الذي ائتمنه على جنى العمر وجهد السنين فرد الجميل إليه مزيداً من الإذلال وهو يقف في طوابير الحصول "بالقطارة" على الجزء القليل المقتطع مما يريد سحبه من أمواله الخاصة المصادرة فيوقع على المبلغ المطلوب وقد اقتطع منه ثلثى قيمته بوقاحة متناهية من اللصوصية حيث لا تكتفى المصارف بذلك وإنما تفرض على من يواجهها بالامتناع عن السحب لستة اشهر فما فوق بربط حسابه وتجبره على إعادة "تحريره" من جديد باقتطاع ما امكن من وقته أيضاً إنجازاً لمعاملة التحرير بالتزامن مع فرض رسوم شهرية وسنوية وعمولات على حساباته في نفس الوقت، لتتكامل دورة النصب والاحتيال على المودع إلى ان ينتهى رصيده ويتخلُّص المصرف من حسابه بتصفيته نهائياً، -لا يختلف الغالبية العظمى من أصحاب مولدات الكهرباء بدورهم عن ممارسة إذلال المواطن، بابتزازه دون رادع أو رقيب وقد تفرعت الاشتراكات في المولدات إلى مناحى عدة موزعة على اشتراك خاص لكهرباء المنزل وثاني لضخاخ المياه وثالث للمصعد الكهربائي، ومع ذلك يخرجون على الإعلام بين الفينة والأخرى يرغون ويزبدون ويهددون دون أي التزام بما تحدده لهم وزارة الطاقة من تسعيرة شهرية للأمبير أو لناحية تركيب العدادات، مستغلين الغياب الكامل للكهرباء وغياب الدولة معها،

-وبماذا أيضاً يختلف أصحاب الأفران عن أقرانهم في مولدات الكهرباء، وصاحب الفرن بدوره لا يكتفي ببيع الرغيف على الغرام الواحد هذه الأيام وإنما يستخدم الطحين المدعوم في بيع ما ينتجه من حلويات وكعك "وبيتي فور "بأسعار فلكية تضاهي أسعار اشهر محال الحلويات في البلد، السوبر ماركت ، فحدّث ولا حرج عن جشعه الفاحش باعتراف وزارة الاقتصاد وهيئات الرقابة العاجزة عن لجم

جموح هؤلاء المتحكمين بغذاء المواطن وقوته اليومي فيسعّرون بالدولار عندما يكون في اعلى مستويات ارتفاعه ويبقون على السعر عندما ينخفض تحت ذريعة تجنب الخسائر، وبعد: هل من عجب لهذا الفلتان الأمني والسرقات وتسوُّل لقمة العيش من الآخرين أو التفتيش عنها في مكبات القمامة!

بل، ماذا سيقول القضاء غداً عندما تتكرر حادثة المودع الذي احتجز موظفي المصرف الذي يتعامل معه وهدد بإحراقهم بعد رفضهم إعطاءه جزءاً من أمواله المحجوزة مجبراً الإدارة على تسليمه كامل أمواله المودعة وبالدولار أيضاً!

وقد تحول في "فعلته" إلى بطل شعبي، خاصة بعد اطلاق سراحه مؤخراً بموجب سند كفالة مع عدم المس بماله المُستعاد!

وهل ما قام به يُعَدُ جريمةً ، أم أن المجرم الحقيقي هو المصرف الذي سرق وخان الأمانة!

وما هو موقف القانون عندما يواجه القاضي فقيراً يسرق ويعترف أمامه انه فعل ذلك لإطعام أطفاله الجوعي!

وما هي معيار الأخلاقية عندما يحتكر المستورد، الدواء ويمنعه عن المرضى بانتظار كل تسعير جديد للدولار!

-وأية إنسانية هذه ورغيف الخبز يباع بالغرام بعد مصادرة آخر ما تبقّى للمواطن من خط دفاع عن العيش الآدمي الكريم!

-وكيف تكون سيادة، عندما يتحكم بضعة صرافين بالعملة الوطنية فينحدر الاقتصاد إلى الحضيض ويجوع الناس وتتوقف الحياة في شرايين المرافق العامة!

وبعد هذا وذاك، هل ثمة مناعة ستبقى والبلد قد تعرّى وبات مكشوفاً أمام أعداء الخارج، وبات الأمن الاجتماعي المفقود طاغياً على كل ما عداه من سقوف أمنية! وهل من امن حقيقي للوطن عندما يسقط امن المواطن ويبقى رهين الفقر والجوع والمهانة والإذلال، ويُترَك الفلتان الأمني على غاربه فيستعين كل مواطن على اخذ حقوقه بيده مهما كلفه ذلك من خروج سافر على الأمن والقوانين، ونجد انفسنا في غابة لا يد طولى فيها سوى للأقوى، بعد "تدجين" الشعب وسلب إرادته إلى حين عدم اكتراثه بما يجري حوله من مخاطر أمنية ومطامع خارجية ، ك"سيناريو" جهنمي مطلوب لوضع البلد بأكمله بين فكي أعداء الخارج بعد إسقاطه داخلياً وانتزاع مقوماته الذاتية للصمود ،

أنها مناعة الوطن المهددة بالانهيار أيها السادة، فمن لم يمت بالرصاص والتفجير والعبوات الناسفة، يموت اليوم وهو يلهث وراء الرغيف وحبة الدواء والبحث عما يقيه البرد والصقيع وضيق المعيشة وقساوتها، وقد تعددت أسباب الموت، والشعب هو الضحية، وليس غيره من يدفع الثمن.

1./7/7.77



لبنان يغرق

" الإنكار الكبير" في ظل حالة كساد متعمّد لأركان السلطة في لبنان تقرير البنك الدولي

نعمت بیان

مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى الدول الإسكندنافية

يكاد لا يمر يوم دون ان يصدر عن المؤسسات والمنظمات الدولية ومراكز الإحصاء والدراسات تقارير تبين حجم الهوة والخطر الكبيرين التي وصل اليها الحال الاقتصادي/الـمـالـي فى لبنان والتى ثنذر بعواقب وخيمة، ليس فقط على الصعيد المالي والاقتصادي بل على كافة الصعد، الاجتماعية والصحية والتربوية لتشمل كافة المرافق الخاصة والعامة، نتيجة سلوك المنظومة السياسية التي عملت عـلـي مدى ٣ عقود على اتباع سياسة نهب المال العام والمحاصصة والصفقات المشبوهة وتعميم الفساد التي أوصلت البلد حالة الانهيار والذي سُمِيّ "بانهيار القرن". مجمل التقارير الدولية أشارت الى حالة الفقر المُدقع الـتـي طالت الشريحة الأكبر من الشعب اللبناني، والتي تتحمل مسؤوليته هذه المنظومة القاتلة التي لم يرف لها جفن عن جوع الأطفال والموت على باب المستشفيات وغياب الكهرباء وفقدان الأدوية وإقفال المدارس وإفلاس البنوك وضياع أموال المودعين وجنى عمرهم وغيرها الكثير من مـظـاهـر الذل والهوان التي يعيشها الشعب اللبناني بمعظم فئاته .

إن هذه السلطة الفاشلة والسارقة لآمال الناس قبل حقوقهم لم تصغ ولم ثعر أهمية لكل التقارير الدولية الـتـى تنذر بالمخاطر الكبيرة، وحديثها تقرير البنك الدولي(خريف ٢٠٢١) المعنون " الإنكار الكبير" الذي أعدّه لنشرة المرصد الاقتصادي في لبنان ، والذي يشير إلى "أن الكساد المتعمّد في لبنان هو من تدبير قيادات النخبة في البلاد التي تسيطر منذ وقت طويل على مقاليد الدولة وتستأثر بمنافعها الاقتصادية. وقد استمرّت هذه الهيمنة على الرغم من شدة الأزمة - وهي واحدة من أشد عشر ازمات، وربما أشد ثلاث أزمات في العالم منذ خمسينيات القرن التاسع عشر- وباتت تُعرّض للخطر الاستقرار والسلم الاجتماعي في البلاد على المدى الطويل. فقد أفلس نموذج التنمية الاقتصادية للبنان الذى ازدهر بفضل تدفقات وافدة كبيرة لرؤوس الأموال ودعم دولي في مقابل وعود بإجراء إصلاحات. علاوةً على ذلك، يحدث الانهيار في بيئة جيوسياسية تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار، الأمر الذي يزيد من إلحاح الحاجة إلى معالجة هذه الأزمة الـحـادة." يُقدِّر تقرير المرصد الاقتصادي للبنان أن إجمالي الناتج



المحلى الحقيقي هبط بنسبة ٥٠٥٪ في ٢٠٢١ في أعقاب انكماش نسبته ٢٠٢٠٪ في ٢٠٢٠. وفي الـواقـع، انـخـفـض إجمالي الناتج المحلي للبنان من قرابة ٥٢ مليار دولار أميركي في ٢٠١٩ إلى مستوى متوقع قـدره ٢١٫٨ مـليـار دولار أميركي في ٢٠٢١، مسجِّلا انكماشاً نسبتـه ٥٨,١٪، وهو أشد انكماش في قائمة تضم ١٩٣ بلدا. ومازالت الفوضى النقدية والمالية تغذّي ظروف الأزمة في ظل نظام تعدد أسعار الصرف الذي أفرز تحديات جسيمة على الاقتصاد. واستمر التدهور الحاد لقيمة الليرة اللبنانية في ٢٠٢١، إذ هوى سعر الصرف للسحب النقدي مقابل الدولار الأمريكي ومتوسط سعر الصرف الذي يحتسبه البنك الدولي بنسبة ٢١١٪ و ٢١٩٪ (على أساس سنوي) على الترتيب، خلال الأحد عشر شهراً الأولى من العام. وأدِّي انتقال آثار تغيرات أسعار الصرف على الأسعار إلى قفزة كبيرة للتضخم الذي يُقدِّر أن معدله بلغ في المتوسط ٥٤ ١٪ في ٢٠٢١- ليسجل ثالث أعلى معدل على مستوى العالم بعد فنزويلا والسودان. وتُمثِّل التأثيرات التضخمية عوامل تنازلية شديدة تُؤثِّر على الفقراء والطبقة المتوسطة أكثر من غيرهم، وبوجه أعم على من يعيشون على دخل ثابت مثل أصحاب معاشات التقاعد. ومازال تضخم أسعار المواد الغذائية مبعث قلق كبير لأنها تشكل نسبة أكبر من النفقات التي تتكبدها الأسر الأفقر التي تواجه مصاعب جمة في تلبية احتياجاتها الأساسية في ظل تدهور قدرتها

ويُقدّر أن تنخفض الإيرادات الحكومية إلى النصف تقريباً في ٢٠٢١ لتصل إلى ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، وهي ثالث أقل نسبة على مستوى العالم بعد الصومال واليمن.



وكان انكماش النفقات أكثر وضوحاً، لاسيما في الإنفاق الأساسي الذي شهد تخفيضات جذرية، الأمر الذي عرَّز دوامة الانكماش الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، يُقدر أن يبلغ الدين الإجمالي ١٨٠٣، من إجمالي الناتج المحلي في ١٨٠٢، ليُسحِّل لبنان رابع أعلى نسبة مديونية في العالم بعد اليابان والسودان واليونان.

تجدر الإشارة إلى نقطة مضيئة نسبياً ونادرة في عام ٢٠٢١ هي السياحة التي ساعدت على ثبات نسبة عجز ميزان الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي. وفي ربيع عام ٢٠١١، بدأ اعتماد تدابير لإلغاء الدعم عن السلع المستوردة على نحو غير منظّم، والتي أصبحت نافذة بشكل كامل بحلول الصيف. واتسم المسار الذي سلكته السلطات لإلغاء الدعم بالغموض، والنقص في التنسيق، والافتقار إلى اعتماد تدابير وفق جدول زمنى مدروس للتخفيف من آثار رفع الدعم على الفقراء. ونتيجةُ لذلك، كان المستوردون والمهربون هم أكثر الفئات استفادةً من إلغاء الدعم، واستُنزِفت موارد النقد الأجنبي الثمينة والشحيحة. وفي معرض التعقيب على التقرير، قال ساروج كومار جاه، المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي: "إن الإنكار المتعمّد في ظل الكساد المتعمّد يُخلِّف أضراراً طويلة الأمد على الاقتصاد والمجتمع. فبعد مرور أكثر من عامين على الأزمة المالية، لم يُحدِّد لبنان بعد مساراً يتسم بالمصداقية للوصول إلى التعافي والاستقرار الاقتصادي والمالي، ناهيك عن الشروع في هذا المسار. وعلى الحكومـة اللبنانية أن تمضى قدماً بشكل عاجل نحو اعتماد خطة لتحقيق الاستقرار والتعافي المالي الكلي ذات مصداقية وشاملة ومنصفة، وتسريع وتيرة تنفيذها إذا كان لها أن تتفادى دماراً كاملاً لشبكاتها الاجتماعية والاقتصادية، وأن توقف على الفور نزيف رأس المال البشري الذي لا يمكن تعويضه. ويُؤكد البنك الدولي مرة أخرى استعداده مواصلة دعم لبنان في تلبية حاجات شعبه الملحّة والحدّ من التحديات التي تُؤثّر على سبل عيشه".

استراتيجية البنك الدولي للإنقاذ والتعافي: يرى البنك الدولي أن لبنان بحاجة ماسة إلى صيغة حل سريع باعتماد وتنفيذ خطة شاملة وموثوقة من أجل تفادي الانهيار الكامل للبنية الاجتماعية والاقتصادية عبر الاستراتيجية التالية:

(١)إطار جديد للسياسة النقدية يعيد الثقة والاستقرار في سعر الصرف،

(٢)برنامج إعادة هيكلة الدين الذي من شأنه أنّ يحقّق الحيّز المالي على المدى القصير واستدامة الدين على المدى المتوسط؛

(٣)إعادة هيكلة شاملة للقطاع المالي من أجل استعادة ملاءة القطاع المصرفى؛

(٤)تصحيح مالي مُنصف وتدريجي يهدف إلى إعادة الثقـة في السياسة المالية؛

(٥)إصلاحات تهدف إلى تعزيز النمو؛

و(٦) تعزيز الحماية الاجتماعية.

على وجه الخصوص، يعتبر الشروع في إصلاح شامل ومنظم وسريع لقطاع الكهرباء خطوة بالغة الأهمية لمعالجة التحديات الطويلة الأمد والمعقدة لهذا القطاع الذي يبقى في صميم مسار الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي في لبنان. إضافة إلى ذلك، يحتاج لبنان إلى تكثيف الجهود لضمان تقديم مساعدات الحماية الاجتماعية للفقراء والأسر الأكثر عرضة للمخاطر والتي ترزح تحت وطأة الأزمة الاقتصادية المستمرة.

ويتناول القسم الخاص من تقرير المرصد الاقتصادي للبنان تحت عنوان "البحث عن عامل إنقاذ خارجي في الكساد المتعمّد" أسباب الزيادة الأقل من المتوقعة للصادرات على الرغم من التدهور الحاد لقيمة الليرة اللبنانية، ويحلِّل فشل القطاع الخارجي حتى الآن في الاستفادة بشكل كاف من زيادة تنافسية الأسعار وفي أن يصبح مُحرِّكا أكثر قوة للنمو. وخلُص القسم الخاص إلى أن صادرات لبنان تعيقها ثلاثة عوامل (خارج نطاق الأزمة نفسها ال

(١)العوامل الاقتصادية الأساسية (قبل الأزمة)؛

(٢)الظروف العالمية؛

(٣)والبيئة السياسية/المؤسسية.

يخلص البنك الدولي بالقول إلا أنه لا توجد نهاية تلوح في الأفق للأزمة الاقتصادية في لبنان، والتي قد تكون واحدة من أسوأ الانهيارات المالية التي شهدها العالم منذ ما يقارب من ٢٠٠ عام، وإن تأثير الأزمة الاقتصادية المتفاقمة قد يصبح كارثياً، وأن حجم ونطاق الكساد المتعمّد الذي يشهده لبنان حالياً يؤديان إلى تفكك الركائز الرئيسة لنموذج الاقتصاد السياسي السائد في البلاد منذ انتهاء الحرب الأهلية. ويتجلّى هذا في انهيار الخدمات العامة الأساسية، واستمرار الخلافات السياسية الداخلية المُنهكة، ونزيف رأس المال البشري وهجرة الكفاءات على نطاق واسع. وفي موازاة ذلك، تتحمل الفئات الفقيرة والمتوسطة العبء الأكبر للأزمة، وهي الفئات التي لم يكن النموذج القائم يلبي حاجاتها أصلاً.

فهل ستعي وتدرك هذه السلطة المتقاعسة هذا الخطر الكارثي الذي سيحل على لبنان وكيانه وأبنائه إذا لم تستجب لهذه النداءات والتحذيرات، أم أنها ستسمر في سياسة الإنكار للخسائر ودفن الرأس في الرمال لتصل الأمور إلا ما لا تُحمد عقباه؟ هذا ما سيجيب عليه قادم الأيام!



رسالة الإعلام بين المهنية وتدخل رأس المال الجشع (زمن التايكون)

نبيل الزعبى

من عاصر الحياة الإعلامية اللبنانية قبل حرب السنتين المعاصر هذه الأيام، لن يكتفي بالدهشة والاستغراب اثر المعاصر هذه الأيام، لن يكتفي بالدهشة والاستغراب اثر التقنية العالية التي وصلت إليها الثورة المعلوماتية في العالم، وإنما ستصدمه كمية "البروباغندا" والتوجيه غير المحدود للمال غير النظيف والعابر للقارات، و"الاخلاقيات "الجديدة التي فرضها على المهنة أصحاب المصالح التجارية الكبرى والدول "وتايكونات" المال وحديثي النعمة في السياسة وكل من اسهم في إفساد الذوق العام و حرية النقد والكتابة والتعبير.

ولمن يريد ان يتساءل عن "التايكونات" نقول أنها جمع لمفردة "تايكون" التي أصبحت مع الأيام مصطلحاً لرجل الأعمال الواسع الثراء والنفوذ وأنشطته العابرة للحدود، وقد عرف لبنان هذا "التايكون" بعد انتهاء حرب السنتين بقليل عندما شهد حضوراً غير مسبوق لشخصيات تحمل هذه الصفة، جاؤوا ببعض أموالهم إلى البلد بقصد التفتيش عن مستقبل سياسي لهم، اكثر منه لخدمة البلد ،بادئين بشراء اسهم وصفحات في صحف ومجلات وتلفزيونات وفضائيات وإذاعات ونشرات دورية، تلميعاً لهم وجذباً لاهتمام الرأي وإذاعات ونشرات دورية، تلميعاً لهم وجذباً لاهتمام الرأي العام بهم، بالتزامن مع توظيف مستشارين وكتبة وأصحاب أقلام غب الطلب، في سبيل حبك الصورة المطلوبة المقبولة من الرأي العام، والاقتناع بهم "كزورق نجاة" ينقلهم من حال البؤس إلى حالة من الرخاء ولو بالحدود الدنيا.

لم يُفسِد هؤلاء الحياة السياسية العامة للبلاد وأوصلوها إلى حالة الفشل الاقتصادي وحسب، وتلك مسألة تحتاج إلى قراءة أخرى مستفيضة، ولكنهم اسهموا في ضرب رسالة الإعلام بشكل غير مسبوق في تاريخ لبنان الحديث، بإنشائهم جيوشاً من المرتزقة التي لم تعد تقبل بالقليل الذي يتلاءم مع بساطة العيش الكريم بعدما جربوا رفاهية العيش بالقلم المأجور لمن يدفع اكثر، وبالتالي لم يعد من العجب ان ترى هذا "القلم" يتنقل بين هذا الـ"دفيع" وذاك مع تغير ولي النعمة الذي يقدر مواهب "المنعوم" عليه ويعرف كيف يستفيد منها.

هُل هَي صدفةً ان تجد اليوم صحفاً عريقة تحتضر أو أغلقت ويعيش أصحابها حال الضنك كما سائر الناس، ودوريات ومواقع إعلامية تنتشر كالفطر على حساب "أصحابها" فتترحم على كبار، أمثال غسان تويني ومحمود الأدهمي وغيرهم، كانت رسالة الإعلام لديهم بحثاً عن الحقيقة والثقة مع القارئ، وتأسف على زمن يتباهى فيه البلطجي بانه يمدحك بقدر ما تدفع، ويذمّك كلما أمسكت يدك عنه، وذلك تحول إلى "فلسفة" جديدة لديه لا يرف له جبناً من الخجل بعدها ويجبرك على التساؤل:

من هو المُفسِد الحقيقي!

ومن يتحمل مسؤولية التردي الإعلامي الحاصل!

وغير ذلك من التساؤلات التي يعيشها اللبناني اليوم وهو يتضوّر جوعاً وفقراً أمام فاسدين ومفسدين ومروحة فساد ما زالت تدور، دون توقف .

قد يقول قائل:

هل هذا الواقع بالجديد على لبنان وقد عرف صحفاً ومجلات ونشرات محسوبة على دول إقليمية وخارجية معروفة، وهناك رؤساء تحرير دفعوا ثمن مواقفهم اغتيالاً وخطفاً وتشريداً!

وذلك كلامُ صحيح لا غُبار عليه، ولكن هؤلاء كانوا يكتبون ما يقتنعون به ، ويجاهرون بمن يؤيدون، وتركوا الإعلام في لبنان ساحة للجميع، وكان يكفي قراءة أية مطبوعة لتعرف توجهات هذا النظام العربي أو ذاك، حتى ان النظام اللبناني كان يفتخر انه الملاذ لاستيعاب كل المواقف السياسية العربية والدولية ولم يكن أصحاب الصحف لينكرون ذلك، سيّما عندما خاطبهم الرئيس شارل حلو يوماً لدى استقباله لهم بالقصر الجمهوري قائلاً وعلى سبيل المزاح غير البريء: أهلاً وسهلاً بكم في وطنكم الثانى لبنان.

غير ان ما لحق هذا "الاسترزاق" الخارجي من تطوّر، وخاصة بعد توقف اكثر من "حنفية" للدعم، أستُعيض عنه بالمال الجديد الوافد إلى البلد مع الطارئين عليه من سياسيين جدد، بدأوا البحث عن الزعامة بجهد ما يملكون من إمكانيات مادية، وهم الذين لم يكن لهم من تاريخ معروف يؤهلهم لذلك، ولا حتى من بيوتات سياسية يلجأون إليها عند الحاجة، وجعلوا الناس بممارساتهم، تترحم على الإقطاع السياسي الذي وبالرغم من كل مساوئه، لم يكن بمستوى دهاء الإقطاع المالي الجديد الذي عرف كيف وأين يوظف أمواله، مستفيداً بما يجنيه من عوائد، هي بمئات يوظف المرات مما يدفع من جيبه.

إلى كل ذلك ثمة اكثر من إيجابية على صعيد الثورة الإعلامية اليوم بالرغم من كم النشر الإعلامي الذي يحتكره تايكونات الإعلام اليوم، فيحجبون نشر كل ما لا يتوافق ومصالحهم ويتركون للمبحّرين، الصفحات الطوال والمواقع العديدة المدفوعة الثمن، فبوجود مواقع التواصل الاجتماعي اليوم، تُرِك اكثر من "متنفس "إعلامي للحرية في الكتابة والتوزيع وإيصال الرأي إلى أوسع الشرائح البشرية، ولم يعد الرأي الآخر مرهوناً بأمزجة ورضى التايكون الإعلامي، وبات القارئ يميّز بين الإعلام الذي يعكس الواقع بكل تفاصيله، وبين الإعلام المجتزأ المنشور غبّ الطلب، وتلك لعمرى نقطة ضوء جديدة فرضتها الحداثة التكنولوجية وثورتها التي لا تتوقف حيث يجب الاستفادة منها والوقوف على أبجدياتها ومفاتيحها وتحويلها سلاحاً إعلامياً يضاهي ما يملكه تايكونات الإعلام اليوم من مال ونفوذ وسلطة لا تعرف غير الجشع والاحتكار والمتاجرة بمعاناة شعبها لمصالحها الخاصة .



"طليعة لبنان": للتأسيس على تقرير منظمة العفو الدولية لإعادة الاعتبار للقرار الأممى باعتبار الصهيونية حركة عنصرية

بعد القرار الذي أصدرته منظمة "هيومن رايتس ووتش"، واعتبرت فيه ان "إسرائيل" ترتكب جرائم ضد الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وقرار محكمة العدل الدولية باعتبار الجدار العازل هو جدار فصل عنصري، وقرار المحكمة الجنائية الدولية بحفظ حقها للنظر بالجرائم التي ترتكبها "إسرائيل" بحق الفلسطينيين ، جاء تقرير منظمة العفو الدولية (امنستي) ، بتصنيفه الكيان الصهيوني بأنه دولة فصل عنصري (ابارتهايد) ليضيف إلى ماسبق، وثيقة دولية جديدة تميط اللثام عن طبيعة الكيان الغاصب لفلسطين ويغطي بمفاعيله الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي التي احتلت العام ١٩٤٨ والتي احتلت العام ١٩٤٨ والتي احتلت العام ١٩٤٨ والتي احتلت العام ١٩٤٨ والتي جراء النزوح الذي تعرضوا له .

إن أهمية هذا التقرير لا تقتصر فقط على التوصيف لطبيعة الممارسات الصهيونية التي تنطلق في تعاملها مع الفلسطينيين باعتبارهم في مرتبة بشرية دونية، وهو التمييز العنصري بعينه، كما صنفته المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بل تكمن أيضاً في دعوته إلى مقاضاة "إسرائيل" أمام المحكمة الجنائية الدولية نظراً لكونها صاحبة اختصاص للنظر في جرائم الفصل العنصري باعتبارها جرائم ضد الإنسانية كما نصت عليه المادة السابعة من نظام المحكمة الأساسي، واكثر من ذلك دعت القضاء الوطني في العالم إلى مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم بحكم ولايته الشاملة وسنداً لأحكام القانون الدولي الإنساني .

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، إذ تنوه بأهمية ما انطوى عليه التقرير بإدانته للممارسات الصهيونية في داخل فلسطين وخارجها ، والدعوة الواضحة لمقاضاة "إسرائيل" عن الجرائم التي ترتكبها أمام المحكمة الجنائية الدولية وأي قضاء وطني يحفظ لنفسه الولاية الشاملة للنظر بالجرائم التي تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان والمحمية بأحكام القانون الدولي الإنساني، تدعو إلى اعتبار هذا التقرير قاعدة ارتكاز يؤسس عليه في اطلاق أوسع حملة سياسية وشعبية وحقوقية عربية ودولية، من اجل تفعيل معطى هذا التقرير واعتباره وثيقة من وثائق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كي يبنى عليه في إعادة الاعتبار للقرار الأممي الذي اعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية .

ان هذا التقرير الذي يشكل تطوراً نوعياً في مقاربة الهيئات الدولية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان لحقيقة الممارسات الصهيونية ضد جماهير شعبنا الفلسطيني، هو رسالة للرأي العام الدولي الذي وقع لفترة طويلة تحت تأثير تضليل الدعاية الصهيونية ، للوقوف على حجم الجرائم التي ترتكبها "إسرائيل"، بما هي سلطة احتلال على كل فلسطين، كما هو رسالة للأنظمة العربية التي تتهافت

للتطبيع مع العدو الصهيوني وتستقبل مسؤوليه مسيؤوليه مسجاها الدم الفيلة الدم القدس والضفة الغربية وغزة وعموم ارض فلسطين ، وكأن هؤلاء الذين تدمر



بيوتهم وتنتهك حرمة مقدساتهم في القدس وغيرها، وتمارس بحقهم جرائم ضد الإنسانية ليسوا عرباً وليسوا من هذه الأمة التي تتعرض لكل أشكال الاستلاب القومي والاجتماعي.

ان القيادة القطرية للحزب، وفي الوقت الذي تدعو فيه إلى توفير دعم سياسي وشعبي وحقوقي عربي ودولي لهذا القرار، تدين مواقف الأنظمة العربية التي تندفع نحو التطبيع مع العدو، وتدعو إلى مقاومة هذا النهج الخياني الذي يفتح بوابات للعبور الصهيوني إلى العمق القومي في وقت بدأت فيه أصوات دولية تدين "إسرائيل" وتطالب بمحاكمتها لارتكابها جرائم ضد الإنسانية التي تتمثل بالقتل العمد والاختفاء القسري والاعتقال والاضطهاد لسكان فلسطين المحتلة لأسباب عرقية وقومية وسياسية وهو ما يشكل جريمة مكتملة الأركان كونها جريمة تمييز عنصري موصوفة.

إن التقرير فتح كوة في جدار الانسداد السياسي في الأوساط الدولية ، وعلى قوى الثورة الفلسطينية والقوى الثورية العربية وجماهير الأمة التي كانت وستبقى تشكل حضناً دافئاً للقضية الفلسطينية ان تلتقط هذا التطور الإيجابي في رؤية المجتمع الدولي لحقيقة ما يعاني منه أهلنا في فلسطين المحتلة من انتهاك لحقوقهم الإنسانية الأساسية التي كفلتها المواثيق والاتفاقيات الدولية ، وسلب للحقوق الوطنية التي هي حقوق غير قابلة للتصرف باعتبارها ترتبط بحق الشعوب في تقرير مصيرها ،والدفع به لإحداث تحول نوعي في الأوساط الدولية وتحويل قضية الاحتلال الصهيوني لفلسطين وما ينتج عن ذلك من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان إلى قضية إنسانية وقضية رأي عام دولي بقدر ماهي قضية وطنية فلسطينية وقضية قومية عربية .

عاشت فلسطين حرة عربية ، والمجد والخلود لشهدائها والحرية لأسراها ومعتقليها، والخزي والعار لمرتكبي الجرائم ضد الإنسانية ودعاة التطبيع والمطبعين .

بیروت فی ۲۰۲۲/۲/۳



طليعة لبنان"، يعزي الأخ أسامة سعد بوفاة المناضل توفيق عسيران.

الأخ المناضل الدكتور أسامة سعد، الأمين العام للتنظيم الشعبى الناصري.

المصاب اليم والخطب جلل بفقد واحدٍ من رموز النضال الوطني والعمل الاجتماعي كان لصيق الصلة بالبيئة الشعبية التي حمل همومها وناضل لأجلها رفيقاً للقائد الوطنى العروبي الشهيد معروف سعد، ومكملاً لهذه المسيرة مع القائد الشهيد أبو معروف ورفيق درب لكم من خلال موقعه كأمين سر للجنة المركزية للتنظيم الشعبى

ان الفُقيد الكبير الذي جسد من خلال سلوكه صدقيةً في الالتزام السياسي الوطني والقومي، كان وسيبقى عنواناً وطنياً وهـو الـذي قدم نمودجاً متميزاً في أدائه في حقل الخدمات الإنسانية في

مؤسسة تنظيم الأسرة التي كان له شرف السبق في تأسيسها ومنح لقب الرئيس الفخري الدائم لها .

إن فقده لا يشكل خسارة لكم وللأخوة في التنظيم الشعبي الناصري وعائلته وحسب، بل وبنفس المستوى لقوى الـنـضـال الوطني اللبناني وللثورة الفلسطينية وهما يخوضان معارك التغيير والتحرير.

باسمى وباسم الرفاق في القيادة القطرية للحزب وكل كوادره ومناضليه نتقدم منكم ومن الأخوة في الـلـجـنـة الـمـركـزيـة للتنظيم الشعبي الناصري ومن عائلة فقيد لبنان وفلسطين والعروبة المناضل الوطني الكبير الأخ تـوفـيـق عسـيـران بـاحـر التعازي الأخوية سائلين المولى أن يسكنه فسيح جنانه بجانب الشهداء والصديقين والأبرار وان يلهم رفاقه وعائلته الصبر

حسن بيان / رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في ٢٠٢٢/٢/٥

وفد حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي يزور قيادة حركة فتح في بيروت

استقبل أمين سر حركة فتح وفصائل منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت العميد سمير أبو عفش، وأعضاء قيادة المنطقة: أحمد رابح، ناصر الأسعد وحسن بكير، وفد حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، في مقر الحركة في مخيم مارالياس، قبيل ظهر الثلاثاء ٢٢ • ١/٠٢/٢ ٠

ضم الوفد الزائر: عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي محمود قاسم، و أحمد ناصر عضو مكتب العلاقات الوطنية في الحزب.

القطري الرابع الذي عُقد يوم الخامس والعشرين من شهر أيلول المنصرم، والذي ناقش تقارير المكاتب القطرية المرفوعة إلى أعمال المؤتمر بكل عناوينها: السياسية



والاقتصادية والتربوية، وتلك المتعلقة بالحراك الشعبي. وخلص المؤتمر آنذاك إلى إقرار التقارير مع التوصيات والمقترحات التي تم التصويت عليها. والذي تحوّل في نهايته إلى هيئة ناخبة وانتخب قيادة قطرية جديدة.

ووضع الوفد الزائر قيادة الحركة بتفاصيل المؤتمر ونتائجه، مؤكداً الاستمرار على موقف الحزب تجاه القضية الفلسطينية، والمضى على نفس النهج والسياسة السابقة، مشدداً أن هذا الموقف هو موقف عقائدي وثابت لدى الحزب.

من جهته العميد أبو عفش وأعضاء قيادة منطقة بيروت تقدّموا بأسمى آيات التبريكات للوفد بنجاح أعمال المؤتمر. متمتّين للقيادة الجديدة المنتخبة التوفيق والنجاح في مسيرتها النضالية. وكانت مناسبة ناقش فيها الطرفان المستجدات السياسية على الساحتين اللبنانية والفلسطينية.





حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي يزور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

استقبل مسؤول العلاقات السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في لبنان أبو جابر اللوباني وفد من حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وذلك ظهر اليوم الثلاثاء ١ شباط ٢٠٢٦ في مكتب الجبهة في مخيم مار الياس وضم الوفد عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي مسؤول مكتب العلاقات الوطنية محمود إبراهيم وعضو مكتب العلاقات والوطنية احمد ناصر بحضور عدد من لجنة العلاقات السياسية للجبهة في لبنان. وخلال اللقاء تم استعراض الوضع الفلسطيني واللبناني و المخيمات وتقليص خدمات الأونروا والوضع المعيشي والاقتصادي المخري



الذي يمر به لبنان وتتأثر فيه المخيمات الفلسطينية وكما تطرق الجانب أم إلى معركة سيف القدس والالتفاف الجماهيري والشعبي الذي رافقها ولقاء الجزائر والعلاقة الثنائية بين الحزب والجبهة وتم التطرق للوضع العربي والمبادرة الكويتية لحل الأزمة اللبنانية وتم التأكيد على الوحدة الوطنية الفلسطينية وإنهاء حالة الانقسام وإنجاز المصالحة الفلسطينية والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بالدفاع عن نفسه ومقدساته وإقامة الدولة الفلسطينية وأكدا الجانبان على رفض التوطين والتهجير وحق الشعب الفلسطيني بالعيش بكرامة في لبنان إلى حين عودته إلى فلسطين وكما ناقشا قضايا ذات اهتمام مشترك.

وفي ختام الزيارة سلم الوفد قيادة الجبهة توصيات المؤتمر القطري الرابع للحزب وتأكيداً على العلاقة التاريخية التي تربط الجبهة بالحزب قدم الرفيق أبو جابر درع تكريمي لقيادة الحزب عربون تقدير ووفاء من الجبهة لنضالات وتضحيات حزب الطليعة ودعمه للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

برقیة شکر من شاتیلا إلی یاسین

حضرة الدكتور رضوان ياسين المحترم

مسؤول حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي في الشمال تحية وفاء وتقدير واحترام

لقد تلقينا من حضرتكم رسائل التهنئة بمناسبة ذكرى تأسيس اتحاد قوى الشعب العامل كبرى مؤسسات المؤتمر الشعبي اللبناني والتي عبرتم خلالها عن مشاعركم الرائعة ومساندتكم لهذا التيار الوطني العروبى المستقل.





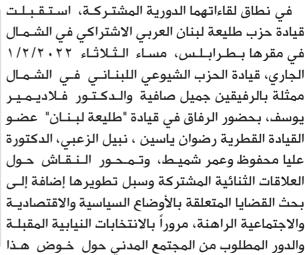
فكل التهاني للمناضلين العرب في سبيل الحرية والوحدة والعدالة وليبقى بإذن الله علم العروبة الحضارية مرتفعاً دائماً في سماء الأمة.

حفظكم الله وسدد خطاكم بالحق والتوفيق أخوكم كمال شاتيلا





لقاء الشيوعي و"طليعة لبنان "في الشمال: لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها وتوحيد رؤية المجتمع المدني نحو التغيير المنشود





الاستحقاق المصيري وإخراجه من حال الشرذمة التي لن يستفيد منها سوى السلطة القائمة ومن سيكون على لوائح أحزابها من رموز الفساد واللصوصية ، وهذا ما يتطلب توحيد الرؤية الشعبية الجامعة للبنانيين للإتيان بمرشحين يحمـلـون الـبـرامـج لانتشال البلد من كبواته وأزماته الراهنة ومشهود لهم بالاستقلالية والجدارة ونظافة الكف وعدم التبعية والتلـوّن ويـكـونـوا بمستوى الطموح الجماهيرى نحو التغيير الديمقراطى المنشود.

دعماً للأساتذة المتعاقدين أصدر المكتب المهني في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي البيان التالي:

إن الواقع التربوي الذي يتخبط به لبنان إنما هو جاء نتيجة غياب السياسات التربوية والخطط النهضوية الشفافة للتربية والتعليم في لبنان واعتماد سياسات خاطئة تعتمد على المحاصصة والمحسوبيات والتي يستحضر فيها هذا النظام الفاسد أزلام أحزاب السلطة ووضعها في المكان غير مناسب

إننا اليوم نشهد معاناة المعلم المتعاقد الذي لم يعد بمقدوره الوصول إلى مدرسته ويرزح تحت واقع خطير ومرير ويلفه الفقر والجوع والعوز لنقول:

إن على الحكومة ووزارة التربية ومجلس النواب التخلص من بدعة التعاقد على صناديق المدارس وذلك بإجراء دورات للمتعاقدين وتثبيتهم بمباراة محصورة في مجلس الخدمة المدنية كي لا نقع كل عام ضمن المحظور وفي نفس المشكلة، فما التعاقد إلا بدعة لتمرير محسوبيات ولأهداف سياسية أو انتخابية وأن طريقة التعامل في هذا الملف غير جائزة وغير تربوية ولا تنهض بالتعليم على الإطلاق، ويجب على الوزارة والحكومة العودة لفتح كليات التربية لرفد المدرسة الرسمية باختصاصيين في مجال التربية والتعليم.

إن المكتب المهني في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي يبدي دعمه الكامل للأساتذة المتعاقدين في جميع المراحل التعليمية من أساسي وثانوي ومهني مكرراً مساندتهم في مطالبهم المشروعة والتي يعبرون عنها ويطالبون بها كل يوم وهي:

١ - دفع المستحقات شهرياً (رواتبهم)

٢-إدخالهم في الضمان الاجتماعي

٣-إعطاءهم بدل نقل عن كل يوم تدريس إسوة بباقي الموظفين والمتعاقدين

٤-احتساب العقد كاملاً على عدد ساعات التعاقد

٥ -دفع ال ٣٥ بالمايه لأساتذة التعليم المهني المتبقية من
 العام الماضى

٦-إعطاءهم المنحة الاجتماعية وحوافز الـ ٩٠ دولار أسوة
 بباقي الموظفين والمتعاقدين والملحوظة في مشروع
 موازنة عام ٢٠٢٢

المكتب المهني في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي بيروت في ٢٠٢/٢/٥



لقاء بين "طليعة لبنان" والمؤتمر الشعبي اللبناني

التقى الرفيق محمود إبراهيم عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ومسؤول مكتب العلاقات الوطنية يرافقه عضو المكتب الرفيق احمد ناصر ، الأخوة في قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني المحامي كمال حديد والدكتور عدنان برجي والدكتور عماد جبري. وكان اللقاء الذي عقد ظهر يوم الجمعة ٢٠شباط في مقر المؤتمر الشعبي اللبناني فرصة للتداول في آخر تطورات الوضع السياسي لبنانيا وعربيا ، حيث توقف الجانبان أمام التهديدات المتعددة الأشكال التي تهدد الأمن الوطني اللبناني والانعكاسات الحادة للازمة الاقتصادية المالية على الواقع المعيشي، كما التهديدات المتصاعدة المهددة للأمن القومي العربي. وقد أكد الطرفان على اعتبار الاستحقاق الانتخابي محطة سياسية تجب مقاربتها من منطلق محاسبة اطراف المنظومة السلطوية التي أوصلت البلد إلى الإفلاس وإغراقه بالفساد على كافة الصعد والمستويات.



كما كانت وجهات النظر متفقة على وجوب مقاومة كل المحاولات الرامية لدفع لبنان للتنازل عن سيادته الوطنية في مـلف ترسيم الحدود البحرية. وكان اللقاء مناسبة ، قدم خلالها وفد قيادة طليعة لبنان التهنئة للمؤتمر الشعبي اللبناني بذكرى تأسيس اتحاد قوى الشعب العامل، كما قدم للأخوة في قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني التقرير السياسي الصادر عن أعـمـال المؤتمر القطري الرابع للحزب. واتفق الطرفان على تواصل اللقاءات بينهما وتنسيق المواقف بما يخدم القضية الوطنية الوطنية اللبنانية وقضايا الأمة العربية التى تتهددها المخاطر من الداخل والمداخل.

بيان صادر عن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان FENASOL

إن قرار مجلس شورى الدولة الذي يحمل الرقم ٩٣ والصادر بتاريخ ٣ / ٢ / ٢٠٢٢ بوقف تنفيذ قرار وزير العمل الدكتور مصطفى بيرم الصادر في ٢٥ / ١١ / ٢٠٢٢ ورقمه ٩٦ / ١ .. معللا ذلك بتجاوزه حد السلطة من خلال الإجازة والسماح للفلسطينيين المولودين في لبنان ممارسة المهن التي حصرها القانون باللبنانيين فقط .. أولاً لا ندري كيف يحق لرئيس سابق للرابطة المارونية أن يقدم طعنا بالقرار بحق لقمة عيش المحاصرين في المخيمات ويعانون ما نعانيه من جوع وإفقار وبطالة .. وكيف لمجلس شورى الدولة أن يوقف قرار لوزير العمل وليس مرسوم بل ما قام به هو إلغاء قرارات سابقة لوزراء العمل وإعطاء الأفضلية للفلسطيني بعد اللبناني بالعمل وليس في كل المهن .. إننا في الاتحاد الوطني نشد على يد وزير العمل الدكتور مصطفى بيرم ونعلن وقوفنا وتضامنا معه ومع أخوتنا الفلسطينيين في المخيمات الذين ومنذ النكبة واحتلال فلسطين من الكيان الصهيوني الغاصب عـام ١٩٤٨ وهـم قاطنون معنا في لبنان أي منذ سبعة أجيال وكأنه لا يكفي هذا الشعب المقاوم ما قدمه ويقدمه من تضحيات ودماء لاستعادة وتحرير أرضه المحتلة .. وألا ترسم علامة استفهام كبرى في زمن التطبيع للمزيد من الحصار على الشعب





التجويع والإفقار أسوة بالسلطة الفاسدة والفاسدين في لبنان وتنتصر على شعب بأكمله تكفيه معاناته في المخيمات .. لقد اتضح لنا كل شيء ممكن في وطننا للأسف الشديد .. ومن هنا فإننا في الاتحاد الوطني ندعو كل القوى الوطنية والنقابية الديمقراطية والهيئات الحقوقية وجمعيات حقوق الإنسان وسواهم من أعلاء الصوت عاليا رفضا لقرار شورى مجلس الدولة وبتقديم طعن بالطعن وتبرير حيثياته الطائفية التي يندى لها الجبين .

بیروت فی ۱۲ / ۲ / ۲۰۲۲



القيادة القومية : لإطلاق أوسع حملة عربية ودولية لتفعيل تقرير منظمة العفو الدولية باعتبار الكيان الصهيوني دولة فصل عنصري

الإنسانية .

أشادت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بتقرير منظمة العفو الدولية باعتبار الكيان الصهيوني دولة فصل عنصري (أبارتهايد)، ودعت لإطلاق أوسع حملة سياسية وشعبية وحقوقية عربية ودولية لتفعيل مضمون هذا التقرير ولأجل إعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية.

جاء ذلك في بيان للقيادة القومية للحزب في ما يلي نصه . إن التقرير الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في الأول من شباط من العام ٢٠٢٢ ،باعتبار الكيان الصهيوني دولة فصل عنصري (ابارتهايد)، هو على قدر كبير من الأهمية كونه يؤشر على بداية تحول في الرأي العام الدولي وهيئاته ذات الصلة بحقوق الإنسان وتلك المعنية بتطبيق أحكام القانون الدولى الإنساني .

إن منظمة العفو الدولية بتقريرها الأخير، إنها شخصت طبيعة الممارسات الصهيونية في فلسطين المحتلة سواء ما احتل منها العام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ ، وما يصيب النازحين الفلسطينيين من تداعيات لهذه الممارسات أينما تواجدوا. وبذلك تكون منظمة العفو، قد أعطت شحنة دفع معنوي للموقف الذي اعتبر منذ اغتصاب فلسطين بأن "إسرائيل"، هي دولة فصل عنصري ولا تقيم اعتباراً لحقوق الإنسان، وهي تنظر للفلسطينيين بأنهم من درجة دونية كما كان النظام العنصري في جنوب أفريقيا يعامل سكان البلاد الأصليين قبل ان يسقط ويتهاوى ويُبُقي الكيان الصهيوني الوحيد الذي يعتمد هذه السياسة في تعامله مع سكان فلسطين الأصليين من كان هو تحت الاحتلال او في عالم الشتات.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وهي ترحب بما انطوى عليه هذا التقرير من توصيف لطبيعة الممارسات الصهيونية بحق أبناء فلسطين أينما تواجدوا، تدعو جماهير امتنا العربية وقواها السياسية والشعبية التحررية ومنظمات الحزب في طليعتها وكل الهيئات العربية ذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة إلى تفعيل معطى هـذا التقرير واعتباره منطلقا لأوسع حملة سياسية وشعبية وحقوقية عربية ضد الكيان الصهيوني وضد الذين يتهافتون لنسج علاقات تطبيعية معه على حساب الدم الفلسطيني المراق في القدس والضفة الغربية وغزة وكل ارض فلسطين. إن ما انطوى عليه التقرير من إدانة للسلوك الإسرائيلي، ودعوة لمقاضاة "إسرائيل"، أمام المحكمة الجنائية الدولية لارتكابها جرائم ضد الإنسانية والتي حفظ نظام المحكمة الأساسية صلاحيتها للنظر بجرائم التمييز العنصري، هو عـلـي قدر كبير من الأهمية لأنه يكمل بمفاعيله قرار هذه المحكمة للنظر بجرائم "إسرائيل" في الأراضي المحتلة وكل الـقـرارات التي اتخذتها الهيئات الدولية ومنها محكمة العدل الدولية التي اعتبرت الجدار الفاصل بأنه جدار فصل عنصري. وان ما يعطى لهذا التقرير أهمية إضافية، انه دعا القضاء الوطني في المجتمع الدولي إلى ممارسة ولايته الشاملة لمقاضاة الكيان الصهيوني بجريمة الفصل العنصري باعتبارها جريمة ضد

إن الارتقاء بالموقف العربي سياسياً وشعبياً وحقوقياً إلى مستوى الأهمية التي انطوى عليها مضمون التقرير، من شأنه أن يوسع من دائرة الفهم في المجتمع الدولي لطبيعة الكيان الصهيوني العنصرية والذي سبق للأمم المتحدة ان اعتبرت الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، كما أنه يؤدي إلى تفعيل دور الرأي العام الدولي وتحويله إلى قوة ضغط سياسي وشعبي وحقوقي على الدول وحكوماتها التي مازالت توفر الدعم والإسناد للعدو الصهيوني وتتبنى موقفه لدى مقاربتها للصراع العربى - الصهيوني .

وان تبادر "إسرائيل"، إلى شن حملة على منظمة العفو الدولية وعلى أمينتها العامة، وتعتبر التقرير بما توصل اليه من خلاصات بأنه يندرج في اطار العداء للسامية ، فلانها تدرك حجم تأثيراته على الرأي العام الدولي الذي ُضلل لفترة طويلة بالمزاعم الصهيونية ، وهو اليوم يستفيق على الوقائع الدامغة التى تبين بانها دولة "ابارتهايد . "

لذّلك، فإن المطلوب هو توفير الحماية السياسية والمعنوية لمضمون التقرير وللذين وثقوا معطياته ، واعتباره منطلقاً لإعادة الاعتبار لقرار الأمم المتحدة باعتبار الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية. واذا كانت الأمم المتحدة قد تراجعت عن ذاك القرار بضغط أميركي بعد سقوط النظام الدولي الذي كان قائماً على ثنائيته القطبية، فإنه بالإمكان إعادة طرحه بالاستناد إلى مفاعيل وتأثيرات الرأي العام الدولي الذي بدأ بالتحول لمصلحة القضية الفلسطينية باعتبارها قضية حق إنساني منتهك، بقدر ماهي قضية حق وطني وقومي مستلب.

إن القيادة القومية للحزب، وهي تنوه بهذا التقرير من تطور إيجابي على المستوى الدولي والإنساني لمصلحة القضية الفلسطينية، تدعو قوى الثورة الفلسطينية إلى التقاط هذا الموقف، والتأسيس عليه لإعادة بناء الثقة في ما بينها وإعادة صياغة رؤية برنامجية مشتركة تكون قادرة على توحيد كل القوى على أرضية الموقف الذي يحاكي أهداف شعب فلسطين الاستراتيجية باعتبار ان فلسطين هي كلها تحت الاحتلال، وان "إسرائيل"، هي سلطة احتلال على كل ارض فلسطين، وان الدولة الفلسطينية هي دولة فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر . وكما توحدت جماهير فلسطين أينما تواجدت على أرضية الموقف المقاوم للاحتلال، فإن منظمة العفو الدولية وفرت من خلال تقريرها فرصة لتوحد سياسي وشعبي أرضية من العدو بأنه وحقوقي فلسطيني على أرضية التعامل مع كيان العدو بأنه كيان فصل عنصري (ابارتهايد). ولهذا يجب التقاط هذه كيان فصل عنصري (ابارتهايد). ولهذا يجب التقاط هذه الموقف وتطويره وتوسيع امداءات تأثيراته ومفاعيله .

عاشت فلسطين حرة عربية، والمجد والخلود لشهدائها والحرية لأسراها ومعتقليها، وكل التقدير لمنظمة العفو الدولية وكل الهيئات التي بدأت تنظر للقضية الفلسطينية من خلال بعدها الإنساني والقومي.

فی ۲۰۲۲/۲/۲



كلمة الرفيق ركاد سالم "أبو محمود_" الأمين العام لجبهة التحرير العربية في دورة المجلس المركزي ^MI

سيادة الأخ الرئيس أبو مازن رئيس دولة فلسطين القـائـد العام

الأخوة في الرئاسة، الأخوات والأخوة الحضور

أخي روحي فتوح رئيس المجلس الوطني

نعزي الأخوة في حركة فتح باستشهاد القائد المناضل جمال محيسن كما نعزي أنفسنا

واضح أن التسوية السياسية وصلت إلى طريق مسدود برفض "إسرائيل" التقيد بالاتفاقات واعتبار نفتالي بينت القضية الفلسطينية كما قال السيد الرئيس قضية داخلية وأكد الأخ محمد بركة أن بينت يؤكد أن لا حديث مع أبو مازن, ولا مفاوضات ولا دولة فلسطينية, ويعمل على مصادرة الأرض وهدم البيوت وبناء المستوطنات من اجل تغيير ديموغرافي على الأرض, تم رصد ٣ مليارات دولار لتهويد القدس في موازنة ٢٢٠٢. وكما قال أخي أيمن عودة الهدف واحد هو الحفاظ على الأرض من أجلها سقط ١٣ شهيد في يوم الأرض, ويتصدى أهلنا في النقب وفي بيتا وكفر قدوم وبيت دجن والأغوار للمشاريع الاستيطانية ويقدمون التضحيات وبشكل يومي واسمحوا لي أن أحيي ويقدمون الشعبية الوزير زياد أبو عين.

ومن الغريب انه وبعد ٢٥ سنة من وجود السلطة لا زال هناك أراضي بور وأراضي مشاع وبعضها بدون طرق زراعيـة وغير مسجلة في الدوائر الرسمية. لذا يرجى العمل على

- -1المقاطعة للمنتجات الإسرائيلية
- -2إيجاد فرص عمل لعمالنا في الداخل والخارج
 - -3استصلام الأراضي

ولتعزيز مقاومتنا نرى ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية

نحن في جبهة التحرير العربية لا نرى في الانتخابات التي توقفت بفعل العدو منع إجرائها في القدس حلاً للوحدة الوطنية ولكن جدلاً لو أجريت فإننا لا نرى فيها مخرجاً لعودة الوحدة الوطنية.

ولنفترض فوز فتح في الانتخابات, هل تستطيع سحب سلاح المقاومة أو حتى ضبطه في أسوأ الأحوال .

لذا فإننا نؤكد على موقفنا السابق أن نلجأ إلى خطوات يتم الاتفاق عليها وتنفيذها مهما كان حجمها إلا أنها تمكننا أن لا نعود بعد ١٥ عاماً لنبدأ من الصفر.

وهنا نرى ضرورة تشكيل لجنة الوحدة الوطنية لدراسة سير المفاوضات من أولها ووضع خطة واضحة من اجل إنجاز الوحدة الوطنية تستند إلى ثوابت م.ت.ف كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني

وحول م.ت.ف

التأكيد على وحدانية المنظمة في تمثيل شعبنا الفلسطيني وتفعيل مؤسسات المنظمة وفصل السلطة عن

المنظمة, وعدم تركيز مؤسسات المنظمة في الداخل، فهناك سبعة ملايين فلسطيني في الخارج ونرى ضرورة تأطير هذا العدد في خدمة قضايا شعبنا.

وحول العلاقة مع "إسرائيل" نرى ضرورة إلغاء كافة الاتفاقات والتخلص من كافة الالتزامات بما فيها اتفاقية باريس الاقتصادية لأن "إسرائيل" قد ألغتها وعدم العودة للمفاوضات الثنائية بالرعاية الأميركية، وتأكيد على مشاركة الرباعية الدولية أو المؤتمر الدولي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية من القرار ١٩٤٧ لعام ١٩٤٧ وحتى قرار ٤٣٢٢ لعام ٢٠١٦ والذي ينص على وقف الاستيطان في الضفة الغربية بما فيها القدس.

وحول العلاقة مع أميركا

فقد ثبت أن لا وجود لسياسة أميركية خاصة بعيدا عن "إسرائيل" وإنما كانت دائماً كما يقول دينس روس تأخذ الموقف الإسرائيلي وتعيد صياغته وتقدمه كموقف أميركا.

لهذا رغم ما ذكره بايدن في نقل القنصلية الأميركية إلى القدس الشرقية والانفتاح على المنظمة إلا أن ذلك لم يتحقق لحد الآن ويرتبط دائماً بالموقف الإسرائيلي، وفي الوقت الذي علينا الحفاظ على علاقة الحد الأدنى مع أميركا إلا أننا نرى ضرورة توطيد علاقاتنا مع روسيا والصين وبقية دول العالم المؤيدة لحق شعبنا الفلسطيني.

في العام ٢٠٠٣ قامت أميركا وبريطانيا بغزو العراق تحت ذرائع واهية وسلمته إلى ايران التي أعملت القتل بـأصحـاب الكفاءات العلمية والمهنية والقادة والضباط وبالتالي تعملقت إيران وأصبحت كما قال قادتهم تسيطر على أربع عـواصـم عربية وقد أدى ذلك إلى

- -1دفع دول الخليج المليارات لشراء الأسلحة الأميركية
- -2تهديد دول الخليج من قبل ايران وبعث النعرات المذهبية مما أدى بهذه الدول إلى طلب الحماية الأميركية ساهمت فيها "إسرائيل" وبالتالي تمت السيطرة على ثروات دول الخليج التى تحت الأرض.
- -3دفع دول الخليج إلى تطبيع علاقاتها مع "إسرائيل" وعقد الصفقات بمليارات الدولارات.

مما ضيق الخناق على الشعب الفلسطيني وقيادته وزاد من تصلب نفتالي بينت.

لذا وفي حال استمرار الانشقاق بين الضفة وغزة فان المطلوب في هذه المرحلة هو وحدة النضال ضد العدو, ووقف الحملات الإعلامية والتنسيق بمختلف القضايا السياسية والأمنية.

المجد والخلود للشهداء الأبرار والحرية لأسرى الحرية



في ضوء بيان المجلس المركزي الفلسطيني نحو خارطة طريق

أحمد علوش

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته الأخيرة في الأسبوع الأول من شهر شباط الحالي، بعد تأخير قارب الأسبوعين من أجل تأمين حضور مناسب من قبل الشخصيات الوطنية والاتحادات الشعبية والفصائل خاصة تلك المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية في ظل مقاطعة مقررة سلفاً من قبل حماس والجهاد الإسلامي. وإذا كان بيان المجلس (منشور في مكان آخر من العدد) قد تناول القضايا العديدة والملفات المتعددة التي أدرجت على جدول أعماله، يكتسب أهمية بالغة في مضمونه، ورسم سياسة مرجعية ترد على التحديات كون المجلس المركزي هو الجهة المخولة لوضع السياسات وتقييم الأداء بين دورتي انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، فإن التقييم الإيجابي لمضمون البيان يُحتم الحرص على موقع التأثير وعلى ضرورة وضع خارطة طريق لترجمة هذا المضمون إلى فعل ملموس على الأرض، والوصول إلى النتائج المرجوة على طريق إنجاز المهمات المرحلية التي تحتكم للثابت الإستراتيجي الفلسطيني. من بين العناوين سنركز في هذه المقالة على أربع قضايا نعتقد أنها تحتل الأولوية في الوقت الحاضر، وتتطلب كما أشرنا إلى خارطة طريق وهى:

- الوحدة الوطنية الفلسطينية: بعد عقد ونيف على الانقسام، منذ أن نفذت حماس انقلابها عام ٢٠١١ وسلخت قطاع غزة عن باقي أجواء الوطن، ظلت الحوارات حول استعادة الوحدة الوطنية تراوح مكانها، ووصلت كل الاتفاقات التي تم التوصل إليها إلى طريق مسدودة، وعلى الرغم من إدراك الجميع لخطر الانقسام وأضراره بالنسبة للقضية الفلسطينية، يظل كلام الليل يمحوه النهار وتتبخر شعارات البعض عن الوحدة أمام الحسابات الفئوية، وحسابات قوى الإقليم التي تلقى بظلالها على الوضع الفلسطيني، ويمارس البعض المنقسم سياسة "ما لنا هو لنا وما لكم لنا ولكم إلا أن يصبح لنا".

إن الخروج من مأزق الانقسام ومحاولة استعادة الوحدة الوطنية يتطلب عدة خطوات من بينها:

- إقرار الجميع بشرعية ووحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب العربي الفلسطيني في الداخل والخارج بالتزامن مع تفعيل دور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها صاحبة القرار والعمل على إنهاء كل مظاهر تهميشها لتعود إلى قيادة العمل الفلسطيني بما في ذلك قيادة السلطة التي يجب أن تكون تابعاً لها وليس العكس كما يتجلى ذلك في كثير من المواقف وفي بعض المحطات.
- وضع آلية عملية واتخاذ خطوات ملموسة لإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وفي نفس الوقت التحضير



الجدي لعقد المجلس الوطني الفلسطيني وفق صيغة تزاوج بين خيار الانتخابات لممثلين وتعيين مندوبين في الأماكن الذي يتعذر إن لم نقل يستحيل إجراء الانتخابات وهي خطوات تساهم في إخفاء شرعية شعبية ووطنية في ظل الفراغ الناجم عن انتهاء المددة القانونية للرئاسة وعن حل المجلس التشريعي.

العلاقة مع الاحتلال:

منذ توقيع اتفاق أوسلو برزت إشكالية العلاقة بين السلطة وسلطات الاحتلال الصهيوني، التي تحاول عبر كل المراحل والسياسات التي تنتهجها نزع الصفة السياسية عن السلطة وتحويلها إلى ما يخدم أهداف الاحتلال أن كان في الجانب السياسي أم في الجانب الأمني والاقتصادي، في ظل ممارسة صهيونية تؤكد أن أوسلو انتهت مفاعليه وأنه لا مكان لحل الدولتين، وإذا أخذنا بما ينفذه العدو على الأرض، ومن هجمة غير مسبوقة على الضفة الغربية تصبح العلاقة مع الاحتلال دون جدوى وأكثر أنها مضرة إن لم نقل مدمرة للمشروع الوطنى الفلسطيني المرحلي والاستراتيجي.

وفي أكثر من مناسبة كان الصوت الفلسطيني السلطوي مهدداً بإعادة النظر في هذه العلاقة على قاعدة الانسحاب منها إلا أن الوقائع على الأرض كانت مختلفة.

إن إعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال أصبحت ملحة أكثر من أي وقت مضى وهي يجب أن تبدأ بعدة خطوات:

- وقف التنسيق الأمني.
- وضع خطة اقتصادية تؤسس لاقتصاد فلسطيني يستطيع النمو والاستناد إلى مرتكزات اقتصادية تقوم على الاستثمار والإنتاج لا أن يظل الاقتصاد الفلسطيني تابعاً وفى خدمة اقتصاد العدو.
- وضع خطة تحرك سياسي على المستويات الفلسطينية والعربية والدولية لخلق إطار تفاوضي بسقف زمني محدد بدل الدوران في الحلقة المفرغة.



دعم المقاومة الشعبية:

هنا عندما نتحدث عن المقاومة البطولية إن لم نقل الأسطورية لأبناء الشعب العربي الفلسطيني ضد إجرام الاحتلال وممارساته على كل المستويات، وهنا يصبح لـزاماً على السلطة والفصائل وكل القوى الفلسطينية الأخرى، الاستفادة من الحالة الشعبية الفلسطينية ليس بتقديم الإسناد والدعم وتعزيز مقومات الصمود فحسب، بل وضع استراتيجية للمقاومة بكل أشكالها الشعبية وغير الشعبية تستجيب لمتطلبات المرحلة ومستلزمات المواجهة مع العدو أي أن تعود القوى الوطنية الفلسطينية إلى موقع يتجاوز المشاركة في المقاومة إلى موقع الفاعل والقائد وأول الخطوات في هذا الاتجاه الكف عن إدانة (كما يحدث في مرات كثيرة) العمليات التي تنفذ ضد قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين في ظل إقرار الجميع بحق المقاومة وطنها.

الأسرى في سجون العدو:

نكتفي هنا بالقول وضع خطة تحرك على المستوى العربي والدولي وفي الهيئات والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة لاستصدار القرارات التي تتبنى معاملة الأسرى الفلسطينيين كأسرى حرب، خاصة أن الكثير من المنظمات الدولية والإنسانية على مستوى العالم تتخذ مواقف صريحة وواضحة في إدانة العدو الصهيوني وسياسته العنصرية في معاملة الأسرى والمعتقلين، وكذلك في الاعتقال التعسفي والإداري الظالم وسياسة العقاب الجماعي بحق أبناء الشعب العربي الفلسطيني، وتنفيذ جرائم القتل بحق الأطفال والنساء والمدنيين العزل.

إن وضع برنامج زمني بخطوات محددة على هذا الصعيد ضرورة وطنية ملحة وهو بداية طريق طويل لكنه سيصل إلى نتائج إيجابية ضمن تقدم لا بد أن يحققه شعب فلسطين البطل في كفاحه ضد الاحتلال.

في رؤية لحركة فتح: الاستراتيجية الإسرائيلية تنزع الصفة السياسية عن السلطة الوطنية الفلسطينية

هذه الدراسة أعدتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حول الاستراتيجية الصهيونية ومحاولاتها نزع الصفة السياسية عن السلطة الفلسطينية.. دراسة جيدة وقراءة تستحق الاطلاع عليها كما أنها قد تكون لمن يرغب مدخلاً لحوار وآراء حول هذا الموضوع.

يحاول التحليل الإشارة للاستراتيجية الصهيونية التي تبغي تذويب وإنهاء القضية الفلسطينية بمنطق التكريس للوقائع على الأرض واستغلال العمل السياسي ومنه التفاوضي بتجزيء الأمور وإيصالها إلى متاهات دون الالتزام بحل نهائي ضمن إدارته للصراع وليس حله بتاتاً وصولاً لاعتبار القضية الفلسطينية عملية أمنية خدماتية ضمن واقع إسرائيلي ما يحتاج لصحوة تتبين الخطر وتواجهه، ومن هنا يأتى ما العمل والخلاصة.

تحليل سياسي

الاستراتيجية الإسرائيلية تنزع الصفة السياسية عن السلطة الوطنية الفلسطينية

ینایر ۲۰۲۲م

تقوم الاستراتيجية السياسية ومنها تلك التفاوضية الإسرائيلية على أساس ما يسمى "إدارة الصراع" مع الفلسطينيين، وليس على أساس "حل الصراع" حيث لا صراع أصلًا كما ترى القيادات اليمينية اليوم!؟

الاستراتيجية الصهيونية استراتيجية ماكرة مخاتلة تسعى إلى أن يقنع بالخيار تسعى إلى أن يقنع بالخيار الوحيد المتاح له إسرائيليًا-كما ترى- وهو ما يفسر إهمال العمل السياسي مع الفلسطينيين، والتركيز فقط على



الشأن الأمني والخدمي!

وبالتالي إسقاط الوصول لأي حل سياسي، وإسقاط عملية التفاوض السياسي واقتصارها مدنيًا على لعبة القط والـفـار الخدماتية، المقرونة بالمقدرة الإسـرائـيـلـيـة الـعـسـكـريـة الإرهابية على الدخول الى غرف نوم كل الفلسطينييـن بـلا رادع من اتفاقيات قد مزقتها منذ زمن طويل.!

لا للمؤتمر الدولي، ونعم للتجزيء!؟

رفضت "إسرائيل" بحكومة "نتنياهو "ووريثه الجديد "نفتالي بينيت" العملية السياسية عامة، كما رفضت نهج التسوية الشاملة من خلال رفض عقد مؤتمر دولي كما طرح الرئيس محمود عباس "أبو مازن "مرارًا، ورفضت بالتالي كشف أوراقها النهائية بتعنتها وأهدافها الماكرة، وتبنت سياسة "الخطوة خطوة" وتكريس الأمر الواقع وبإدارة الصراع حتى الانكشاف، وتحويله لقضية داخلية إسرائيلية فقط!



كما وجزأت الإدارة الصهيونية العمل السياسي وعملية "التسوية" إلى مسارات منفصلة، ثم جزأت المسارات المنفصلة، ثم جزأت المسارات المنفصلة إلى مراحل ومحطات وصولًا مؤخرًا لتمييع القضية وإسدال الستار عليها لتتحول الى "قضية إسرائيلية داخلية"! أي كبلدية لأقلية ضمن نطاق الاحتلال الباقي (في أرضه كما يظن) وكان الممثل الأمريكي قد أبلغ الرئيس أبو مازن بما يشي بالأمر بأن قضيتكم بينكم والحكومة الإسرائيلية أي أنها قضية داخلية إسرائيلية.!

تصريحات رئيس الوزراء الصهيوني الحالي المغرق بالعنصرية والكراهية للعرب "نفتالي بينت" وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية أمام حقائق دامغة مما يتطلب منها التوقف طويلًا عندها، ومراجعة وتقييم الاجتماعات الحالية المتوالية مع الإسرائيليين من قبل سياسيين وغيرهم، والتوقف عن الترويج لتحقيق انتصارات تبدو للكثير من المراقبين أنها وهمية ما لا يدلّل على اختراق في مواقف الإسرائيليين (واليمين العنصري الإرهابي هو الذي يحكم الدولة الصهيونية اليوم.(

"بنيت" بلا خجل

التعنت الصهيوني واضح المعالم وثابت الخطى فيما يظهر في قول "بينت" المتكرر بلا خجل ولا وجل-ومن أين يأتي الوجل والأمة غارقة حتى الأذنين في وَحْل العطايا الصهيونية ثقيلة الثمن -أن: لا دولة فلسطينية ما دمت رئيس وزراء "إسرائيل!"

تعهد رئيس حزب "البيت اليهودي "اليميني العنصري المتطرف ورئيس الوزراء الحالي وخليفة نتنياهو اليميني بيمينية وتعصب وإرهاب وتطرف أكثر "نفتالي بينيت" بعدم تطبيق "اتفاق أوسلو "ما دام في رئاسة الوزراء، وهو الاتفاق الذي مزقته دبابات الاحتلال الصهيوني أساسًا منذ أسدلت الستار على الاتفاق باقتحامها المدن الفلسطينية في العام الستار على الانتفاضة الثانية الكبرى وارتكابها المذابح وتدمير مقدرات البلد والسلطة.

تعهد "بينيت" -الأمريكي من والدين من كاليفورنيا-بعدم التخلي عن موقفه الثابت والرافض لإقامة دولة فلسطينية، قائلا "طالما أنا رئيس الحكومة فلن يكون هناك تطبيق لاتفاق أوسلو". لماذا؟ لأن الضفة الغربية مساحة قيام دولة الممكن فلسطينيًا هي ما يسمونه زورًا وبهتائا "يهودا والسامرة" المزعومة التي يزرعونها يوميًا بالمستعمرات وأشد عصابات الاستيطان شراسة وإرهابًا.

ومضيفًا: "أنا من الجناح اليميني، ومواقفي لم تتغير، ما زلت أعارض إقامة دولة فلسطينية وأدافع عن دولتنا، ولن أسمح بمفاوضات سياسية على خط الدولة الفلسطينية، ولست مستعدًا للقاء أي من قادة السلطة الفلسطينية"؟!

أي بتطرف أوسع من تطرف رئيس الوزراء السابق الطاووس "بنيامين نتنياهو" الذي شغل "بنيت" مسؤولية مدير مكتبه لفترة من الزمن (٢٠٠٦-٢٠٠٨!(

"التسهيلات" المخاتلة، والعقل

مها سبق دعونا نقول أن الاجتماعات التي عقدها

"غانتس" وزير الحرب الصهيوني، و"يائير لابيد" رئيس الوزراء المناوب لـ "إسرائيل" مع نفتالي بنت ووزير الخارجية منذ ١٣ يونيو ٢٠٢١ ، رئيس ومؤسس حزب "هناك مستقبل" هذه الاجتماعات مع القيادة الفلسطينية تأتي منهم باعتقادنا في سياق العمل على نزع الصفة السياسية عن السلطة الوطنية الفلسطينية وإضفاء الصفة الإدارية المدنية الخدماتية الأمنية عليها فقط.

وما تلك التي سُميت مراوغة ومخاتلة ب "التسهيلات الممنوحة"، وتصاريح لم الشمل الداخلي وبطاقات الشخص المهم جدًا = الـ V.IP/إلا ضمن مفهوم التعامل "الذي لابد منه" مع السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن مفهوم حكومة "بينت" الماكر بإضفاء هذه الصفة الإدارية البلدية عليها!

هل نحن في فلسطين نفتقد لقيادات وازنة وعاقلة وذات وَيُا؟

أم نفتقد لمؤسسات علمية ومراكز دراسات وأطر قادرة على قيادة الحدث الفلسطيني عامة، و عملية المفاوضات أو العملية السلمية، والمقاومة الشعبية باحترافية ومهنية واقتدار عبر استثمار لمكامن القوه الكثيرة لدينا في عقولنا وفي شعبنا ووحدته وتجذره الأصيل! مجرد تساؤل وسنجيب عليه بوضوح!

لا. لسنا كذلك.

فنحن شعبٌ أكبر من كل قياداته كما كان يردد الخالد أبو عمار، شعب الجبارين الذي يمتلك الإيمان الراسخ بالله سبحانه وتعالى، وبالتضحية وبعدالة قضيته، وبأرضه فلسطين العربية منذ الأزل وإلى الأبد.

ونحن شعب عربي فلسطيني يملك من عوامل القوة الكامنة ما إن تفجرت تستطيع أن تثير البراكيـن كـمـا كـان الصهاينة يسمون الخالد ياسر عرفات "بركان خامد صـغـيـر" عندما يثور هو وشعبه البطل فلن نجد ما نحتمي به!

إن العمل المحدد بالمبادرات والإبداعات الوطنية الفلسطينية منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية عام ١٩٦٥م بل وما قبلها وحتى اليوم هي مسار المثابرة والديمومة حتى تحقيق النصر بإذن الله.

استفاد الإسرائيليون من وجود نظام "ديمقراطي!"-لا ديمقراطية بالحقيقة مع العنصرية والأبارتهايد والاحتلال، أو إنهاك وتدمير شعب آخر بتاتًا- وهو نظام مؤسسي عنصري يخدم الإسرائيليين اليهود دون العرب في داخل الكيان، ويخدم حكومة الاحتلال الصهيوني بشكل أساسي، ويستفيد منه السياسي أو المفاوض الإسرائيلي بشكل أفضل من المؤسسات العلمية ومراكز الدراسات ومن الخبرات الاستراتيجية والسياسية، بحيث يستطيع هذا الكيان الغاصب وصفوته العنصرية الحاكمة اليوم إدارة العملية السياسية أو السياسية أو الضفمة التي ديه ومن الفرص المتاحة.

استفادت "حكومة الاحتلال الصهيوني" في العملية السياسية والتفاوضية (أواللاتفاوضية بالتطبيق وفرض الأمر



الواقع) من مزايا: غياب التكافؤ في ميزان القوى لـمـصـلـحة "إسرائيل "التي تسيطر على الأرض كل أرض فـلـسـطـيـن، وتتحكم في حياة السكان "من زر البندورة حتى كوب الـمـاء" ومن "الكهرباء حتى المجارى .!"

وتستطيع حكومة الاحتلال نظريًا بحسب رؤية قادتها الحاق الهزيمة بالجيوش العربية مجتمعة. واستفادت "إسرائيل" وما زالت من النفوذ الصهيوني الإسرائيلي الدولي، وقدرته على التأثير وصناعة القرار في الولايات المتحدة وعدد من الدول الكبرى، والدول ذات الأوزان السياسية والاقتصادية في العالم. ومسلحة بالرواية الصهيونية-اليهودية المنشأ التي استفادت من كل حدث تاريخي حديث، او توراتي أسطوري في تكريس الخرافات حتى أصبح تقديسها محميًا بالقوانين الصهيونية وعند بعض دول العالم!؟ وموافق عليه من عدد من الدول الانعزالية العربية!

ضعف مقابل رؤيا

استفاد اللاعب الإسرائيلي في ملعب السياسة من حالة ضعف وعجز وانقسام فلسطيني وعربي وإسلامي، ومن إدارة فلسطينية للعمل السياسي والشعبي والعالمي وللمفاوضات تعاني من ضعف التنظيم ونقص الخبرة أو عدم تراكمها، وفوقية بعض القرارات أو تفردها دون تمحيص، وربما نقول غياب الرؤيا السياسية والاستراتيجية عند الكثيرين، وتوزع الفلسطينيين بين المحاور وطموح الزعامات، هذا فضلاً عن الانقلاب والانقسام الداخلي وانعكاساته المؤسسية.!

حرص الإسرائيليون في استراتيجيتهم السياسية العـامـة على-:

عدم تقديم مبادرات رسمية تحدد الشكل النهائي للتسوية-رغم وجود عديد المقترحات من قبل مراكز الدراسات عندهم- وبالتالي ترك تقديم التصورات لتصريحات أحادية للسياسيين والمفكرين والقادة العسكريين، أي دونما التزام نهائي بها. ولذلك نجد عشرات المبادرات والأفكار غير الرسمية، وهي في مجملها تحاول حلّ مشكلة "إسرائيل"، وليس حل القضية/المشكلة الفلسطينية، ومعظم هذه المبادرات تدور حول تقديم شكل من أشكال الحكم الذاتي والمحدود او المجزوء او المنقوص للفلسطينيين على أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث يكون "أكثر من حكم ذاتي وأقل من دولة "حسب بعض المقترحات.

"إيغال ألون"

لنقل أنه منذ أن ظهر مشروع "إيغال ألون" بعد النكسة أي حرب ١٩٦٧ بشهر واحد، والذي اقترح شكلاً من أشكال الحكم الذاتي للفلسطينيين، فإنه أصبح حتى اليوم أساسًا لمعظم المشاريع الإسرائيلية التالية.

أما المؤسسة الرسمية الإسرائيلية ففضّلت عادةً الحديث عما ترفضه، دون أن تلتزم تمامًا بالحديث عما تقبله!

ومنذ أمدٍ بعيد وهناك مجموعة من اللاءات الإسرائيلية التي يكررها قادة الأحزاب والحكومة، وهي تشكل جامعًا مشتركًا بين معظم الإسرائيليين

تسعى جميع الحكومات الإسرائيلية إلى إبقاء العملية السياسية، وبالأخص التفاوضية حين تطرق بابها عملية مستمرة مفتوحة ولا نهائية (أنظر قول "شامير" رئيس الوزراء الأسبق في مباحثات مدريد عام ١٩٩١م)، وتجنب الوصول إلى حالة انسداد تام تؤدي إلى تخلي العرب والفلسطينيين عن خيار التسوية النظري، وانتقالهم إلى خيارات أخرى كالمقاومة .

التفاوض السياسى كجزرة

فيما يتعلق بعملية التفاوض السياسي -المتوقفة فعليًا اليوم- سعى الإسرائيليون لملء الفراغ باستمرار، وبافتراض الوجود الدائم للعبة التفاوضية في الساحة، لمنع وقوع حالة انهيار تام تؤدي لانفجار الوضع الميداني، بمعنى استمرار دفع المفاوض الفلسطيني والعربي إلى اللهاث للوصول إلى "الجزرة"، واستمرار الحديث عن السلام والأمن والتسوية والرفاهة لشعوب المنطقة، في الوقت الذي يتم فيه بناء الحقائق الصهيونية الثابتة على الأرض.

وبعكس المفاوض الإسرائيلي، فقد انشغلت المبادرات السياسية الفلسطينية والعربية بتقديم تصورات لـ "إنهاء الصراع" وحلّه، وليس بإدارة الصراع. وكان الجانبان الفلسطيني والعربي، بسبب حالة الضعف والتشرذم والتخلف واحيانًا الانجرار وراء المصالح السلطوية على حساب الأمن القومي العربي، وبسبب الضغوط الخارجية، وتحت شعارات الواقعية وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، يقدمان في كل مرة مبادرات سياسية جديدة تتضمن تنازلات جديدة، فيرحب الطرف الإسرائيلي بالعناصر الإيجابية في هذه المبادرة أو الطرف الإسرائيلي بالعناصر الإيجابية في هذه المبادرة أو تلك ويطالب بالمزيد. ولا يلتزم بشيء!

نظرة على المشروع الاستعماري الصهيوني

يكتب عوض عبدالفتاح أن: "السعي الحثيث إلى ترسيخ شرعية المشروع الاستعماري وحسم الصراع نهائيًا، وإسدال الستار على قضية فلسطين، وبالتالي إنجاز حالة التطبيع الكامل غير المتشكك، سواء على المستوى العالمي أو على مستوى الأنظمة العربية، المتعاونة". هـو هـدف الـوحشية الصهيونية. ويضيف عن عدد من الدراسات حول الكولونيالية ما تشير به "أن عنف المستعمر ليس حدثًا، بل بنيةً. لكن المعضلة التي واجهها الفلسطينيون هي أن هذا المستعمر تكرّس كدولة من خلال اعتراف العالم به رسميا عام ١٩٤٨" من مي ضيف قائلاً: "كل هذه الانتهاكات الفظيعة والـجرائم، ثم يضيف قائلاً: "كل هذه الانتهاكات الفظيعة والـجرائم الانتهاكات والجرائم، تعيد "إسرائيل"، في الذهن الشعبي العالمي، كما هي في الأصل، أي كيان استعماري تـطـهـيري ونظام فصل عنصري، وموضعته في السياق الـتاريـخي ونظام فصل عنصري، وموضعته في السياق الـتاريـخي لأنظمة الإبادة العرقية، والفصل العنصري." وعليه يـطـالـب



ب"استرداد الرواية الفلسطينية، وتأسيس وبناء المشروع الوطني الفلسطيني التحرري، الوطني والإنساني؛ مقاومة شعبية داخل الوطن، ومقاومة مدنية معولمة على مستوى العالم، ورؤيه تحررية لفلسطين الكاملة".

الحراكات الصهيونية اليوم

من يتابع الحراكات الصهيونية الداخلية وفي العالم العربي والعالم عامة هذه الأيام يلاحظ أن الإسرائيليين بتوحشهم الاستعماري يتعاملون وكأنهم أسقطوا أو انتهوا من حسم موضوع الحقوق الوطنية وحق وتقرير المصير!! وإضفاء الصفة الإدارية على السلطة الوطنية الفلسطينية وهذا ما عكسته تصريحات "بينت" كما أشرنا سابقًا وتعهده بعدم تطبيق "اتفاق أوسلو" ما دام في رئاسة الوزراء

من "أوسلو" الى المتاهة الصهيونية

لقد تعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي المتطرف والكاره للعرب "نفتالي بينيت" بعدم التخلي عن موقفه الرافض لإقامة دولة فلسطينية،

والى ذلك يمكن القول بثقة أن الراحل الخالد ياسر عرفات قد رأى بـ "اتفاق أسلو" ممرًا إجباريًا ومرحلة مؤقتة تنتهى بسنوات خمس أي عام ١٩٩٩ وعندما ماطل الصهاينة ورفضوا بعد (كامب ديفيد ٢) اشتعلت انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد المكر والخداع الصهيوني. وانتصارًا لفكر ياسر عرفات.

يرى البعض خاصة الصهيوني أن "اتفاق أوسلو" لم يكن به مرجعية حقيقية تلزم "إسرائيل" بإنهاء المفاوضات ضمن سقف زمني محدد، كما كان يردد "رابين" و"بيريز" أن لا مواعيد مقدسة.!

لقد اخرج الاتفاق الأمم المتحدة من كونها مظلة دولية تحكم النزاع بين الطرفين، وظلّت الولايات المتحدة تلعب دور الراعي لعملية التسوية، "ومن استرعى الذئب فقد ظلم"! كما يقول المثل العربي، بينما تركت الأمم المتحدة وأوروبا وروسيا وغيرها عملية المفاوضات لنتائج المباحثات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين

إن الاستراتيجية الصهيونية بتجزئة القضايا السياسية ثم قضايا التفاوض والاستغراق في التفاصيل التفاوضية أتت أكُلها إلى الدرجة التي أصبح فيها التفاوض اليوم فقط على القضايا المعيشية الخدماتية.!

عمد الكيان الإسرائيلي ضمن مساراته التفاوضية سابقًا إلى تحويل عملية التسوية إلى متاهة! يصعب التحرك في دهاليزها كما يصعب الخروج منها، فتناقش أدق التفاصيل لعمل اتفاقات وبروتوكولات ومذكرات... ينشغل بها عشرات المتفاوضين، في مئات من الساعات التفاوضية، بأشكال ثنائية ومتعددة ودولية. وبحيث يبدو استرجاع الفلسطينيين لأبسط حقوقهم انتصارًا كبيرًا وتنازلاً إسرائيليًا مؤلمًا.

وهذا ما حصل في قضايا خدمية واقتصاديه وليست سياسيه كقضية المقاصة والكهرباء واستيراد العجول

والمحروقات وجميعها حققت انتصارات وهميه وزادت من الترابط الاقتصادي مع الكيان الإسرائيلي، بدلا من عملية الانفكاك الاقتصادي والترابط والتكامل الاقتصادي مع دول الجوار العربي .

الخلاصة: ما العمل؟

تصريحات "بينت" الأخيرة عام ٢٠٢٢م نسفت آمال المراهنين على عملية التسوية والسلام كخيار استراتيجي، مما يتطلب الشروع الفوري بإحياء دوائر منظمة التحرير الفلسطينية مظلة الكل الفلسطيني الموحد، لأننا نمر في مرحله خطرة ومفصلية هدفها تصفية القضية الفلسطينية والحقوق الوطنية وهي تحمل صفه سياسية بامتياز.

المرحلة الحالية أخطر مما تتصورون!

إن المرحلة أخطر من محاولات تمرير "صفقة القرن" التي أسقطها صمود الرئيس أبو مازن والدبلوماسية الفلسطينية في مرحلة حين قالت بجرأة عز مثيلها ((لا)) أكثر من ١٣ مرة وحيدة ضد القوة الأولى في العالم، المرحلة أخطر مما تتصورون اليوم لأن حكومة "بينت "اليمينية الإرهابية تتبنى سياسة "نتنياهو" بالحقيقة عبر فرض الأمر الواقع ضمن سياسة التدمير والتغيير الديموغرافي والجغرافي للضفة الغربية وتهويد القدس والضفة الغربية في ظل مرحلة لم تعد فيها القضية الفلسطينية تتصدر الأولوية وفي ظل الهرولة للتطبيع من قبل الانعزالي العربي، وفي ظل موقف أمريكي داعم ل"إسرائيل" ويتغاضى عن التوسع أمريكي داعم ل"إسرائيل" ويتغاضى عن التوسع الاستيطاني الاستعماري ومن مواكب عصابات المستعمرين

المرحلة لا تحتاج لتصريحات نارية ! أو سباحة ضد التيار أو تخلخلات فصائلية بقدر حاجتها لفهم جديد وقرارات

إنها قدرات وكفاءات لمواجهة مخاطر المشروع الصهيوني المتنكر للحقوق العربية الفلسطينية

ببرنامج وحدوي

وإرادات

وقدرات

وكفاءات.

يجتمع فيه الكل الفلسطيني

تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية

وما الاجتماع القادم للمجلس المركزي في منظمة التحرير الفلسطينية إلا اختبار هام نقف عنده مترقبين!....فهل

وهنا تكمن أهمية التحرك للعمل النضالي والإبداعي المتواصل ذو الديمومة والذي يمكننا تلخيصه مما سبق ومن



خلال النقاط أو التوصيات التالية :

. اإعادة دور (م.ت.ف) المركزي بالقضية الفلسطينية والذي يعني إحداث انعطافة حادة وضرورية، فلقد كان انقلاب الديناميات بين السلطة الفلسطينية ومنظّمة التحرير الفلسطينية واندماجهما كارثياً للفلسطينيين، إذّ ولّد التباسا حول الأدوار والأوضاع ما أعطى الأولوية للمصالح الضيّقة قبل المصالح الوطنية، وأبعد المجتمع الفلسطيني الأوسع عن عملية صنع القرارات وأدّى إلى حوكمة رديئة على الأرض عبر حجب الشفافية والمساءلة. إعادة بناء أو تطوير المؤسسات الوطنية

. ٢تمتين بناء المنظمات الشعبية، والاتحادات والجمعيات والأطر كافة من خلال إشراك كافة مكونات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج كإطار شعبي فاعل ومؤثر وضاغط.

" كضرورة إعطاء زخم للمقاومة الشعبية في الوطن، والمقاطعة بالخارج والوطن، وفضح الرواية الصهيونية الـتي هي أحد أبرز أساليب الصراع اليوم، واستعادة الزخم العربي رغم كل شيء، لاسيما في ظل الموقف والتعنت الإسرائيلي وتهربه من استحقاقات العملية السلمية .

. ٤ استعادة التلاحم والزخم الشعبي يجب أن يـأتـي ضـمـن عقلية الشراكة بإعادة البناء والتطوير لـكـل الـقـوى والشـرائـح المجتمعية بمفهوم أن منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) هي الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى، بعيدًا عن عقلـيـة

المعسكرين وبلا التفاف أو مناورة أو وراثة أو استبدال وإحلال.

معلى كافة الفصائل الوطنية)ومنها "حماس" والجهاد...) تغيير التفكير وطريقة الفهم بطرح الفكر الاقصائي أو الأوحدي أوالمحوري جانبًا، وجعل فلسطين فقط أولًا، فهي البوصلة وليس الحزب، وعليها بذلك تبديل لغتها وخطابها من البتر إلى الوصل وتفعيل كل مؤسساتها الشعبية في السياق الديمقراطي الوحدوي وفي مسعى لتجسير الهوة بين قيادات القوى والفصائل مع قواعدها الشعبية .

٦. بوضوح نقول: يجب توفر قيادة واحدة لشعب واحد على أرض فلسطين الواحدة وهدف واحد وبرنامج نضالي واحد بأساليب متنوعة ذات تشاركية متفق عليها.

النضالية ويكون العمل الدبلوماسي جزءاً من الواجباتها النضالية ويكون العمل الدبلوماسي جزءاً من الواجبات وليس هو كل الواجبات، ورفد الجهات ذات العلاقة بالصراع مع الاحتلال على الصعيد القانوني وفي مؤسسات الأمم المتحدة بكوادر وطنية وليس بموظفين تقليديين.

قامت لجنة من أكاديمية فتح الفكرية ومركز الانطلاقة للدراسات بمراجعة النص الذي استند لكتابات من الأخوة الأساتذة علي أبو حبلة ود. عبدالرحيم جاموس، ومحمد قاروط أبو رحمه وبكر أبوبكر ونجوى عودة وآخرين، وقام بالتعديلات اللازمة لخروج هذا النص وفق رؤية اللجنة وتحليلها.

جبهة التحرير العربية: تدين وتستنكر جريمة الاحتلال باغتيال الشهداء الثلاثة في نابلس

أدانت جبهة التحرير العربية على لسان الناطق الرسمي المهندس محمود الصيفي الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الصهيوني بحق أبناء شعبنا وسط مدينة نابلس والتى أدت إلى استشهاد ثلاثة شبان.

وقالت الجبهة أن هذه الجريمة الوحشية هي حلقة من مسلسل جرائمهم ضد أبناء شعبنا المقاوم والتي تأتي ضمن مخططات الدوائر الصهيونية للنيل من إرادة شعبنا الصلبة في مقاومة الاحتلال ومستوطنيه .

ودعا الناطق الرسمي لجبهة التحرير العربية المجتمع الدولي للوقوف بحزم عند مسؤولياته تجاه ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من عمليات قتل وتهجير واعتداءات وانتهاكات يومية من قبل الاحتلال ومستوطنيه وذلك بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ومقدساته.

وحيت جبهة التحرير العربية الصمود البطولي لأبناء شعبنا في تصديهم لقوات الاحتلال وقطعان مستوطنيه.



جبهة التحرير العربية / مكتب الإعلام المركزي



ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية



تصريح صحفي صادر عن ائتلاف الأحزاب القومية واليسارية حول العدوان الصهيوني

نشهد هذه الأيام ومعنا كل العالم ما تقوم به سلطات العدو الصهيوني من عدوان إرهابي إجرامي دموي بشع ضد شعبنا العربي الفلسطيني في القدس بعامة وفي الشيخ جراح بخاصة والضفة الغربية المحتلة اثر عدوان الخامس من حزيران عام ١٩٦٧م نابلس، جنين، برقة، سيلة الحارثية وعلى النقب وغيرها من الأرض الفلسطينية، وكذلك ضد شعبنا في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م وطبعاً قطاع غزة المقاوم. ولا بد لنا من التأكيد على عدوانية وإرهاب العدو الصهيوني تجاه الأسرى الذين واجهوا ويواجهون العدو الصهيوني.

نعم، ترتكب قوات الاحتلال الصهيوني كعادتها جرائم دموية غير مسبوقة لم تمارسها أي قوة إرهابية في تاريخ البشرية، في بشاعتها وإجرامها، تستخدم فيها كل أنواع الأسلحة ضد شعبنا، تقتل، تعتقل، تدمر المنازل، وتستولي على احياء سكنية تدمر المؤسسات والبنية التحتية، تحرق الزرع، ترتكب هذه المجازر التي تجسد عقيدتها وطبيعتها وكينونتها القائمة على القتل والتدمير والطرد والتهجير، تمارس كل هذه الفظائع الإجرامية، لكن شعبنا الفلسطيني الصامد يقاوم ويدافع عن أهله وأرضه ومنازله ومن اجل تحرير أرضه المحتلة من هذا العدو الغاصب.

ويستند في عدوانه الغاشم على الأوضاع الفلسطينية الداخلية التي تعاني من انقسامات مؤلمة وبخاصة الذين يراهنون على المفاوضات مع العدو الصهيوني، وكذلك على مجريات الأحداث في العديد من أقطار الوطن العربي، منها من يعاني صراعات تقف وراءها وتحركها الإمبريالية الأمريكية الشريك الاستراتيجي للحركة الصهيونية ومنها من توجه لإقامة علاقات تطبيعية سياسية واقتصادية وأمنية وحتى عسكرية مع هذا العدو القاتل، وفي ظل هذه الأوضاع تكثف الإدارات الأمريكية تحركاتها لفرض حلول استسلامية على العرب تهدف إلى تصفية القضية الستسلامية على العرب تهدف إلى تصفية القضية

الفلسطينية لصالح العدو الصهيوني.

وفي المقابل نستطيع أن نؤكد على الحقائق والوقائع على الأرض في فلسطين العربية المحتلة حيث وضعت مقاومة الشعب العربي الفلسطيني، الكيان الصهيوني وقادته عبر عمليات المقاومة المستمرة في مأزق خطير حيث تحول ما يدعيه من امن واستقرار لكيانه إلى خوف وهلع ورعب كما نؤكد على حقائق لا بد منها لاستمرار الصراع مع هذا العدو:

والأمة العربية كلها بغض النظر عن المعاهدات والاتفاقات التي تمت بين الكيان الصهيوني وبعض الحكومات العربية ولن يكون أي قطر عربي بمنأى عن الخطر الصهيوني.

نؤكد على أن مواجهة المشروع الصهيوني تتطلب مراجعة بنية النظام العربي الراهن، وبناء نظام عربي جديد على أسس جديدة تؤكد على المصلحة القومية والالتزام بها.

مثلما يتطلب التركيز على الوعي السياسي والقدرة على تحسس الأخطار لدى المواطن العربي وبالتالي تنمية وتوسيع دائرة الحركة الشعبية العربية المناضلة ضد المشروع الصهيوني وسياسات الهيمنة والضغوط الأمريكية.

وفي المقدمة وحدة الشعب العربي الفلسطيني بكل فصائله وأحزابه في مواجهة العدو الصهيوني الغاصب المحتل، ومواجهة ما يسمى بالمشاريع الأمريكية-الصهيونية المعادية للشعب العربي الفلسطيني والأمة العربية.

هذه الوحدة قادرة على ردع العدو الصهيوني العنصري المجرم بالوحدة فلسطينيا وقوميا وبصمود شعبنا العربي الفلسطيني ومواجهة هذا العدو القاتل المجرم تتم هزيمته وتحرير الأرض ووضع الأساس لنهايته.



التجمع القومي يرحب بإدانة قيام الكيان الصهيوني بارتكاب جرائم الفصل العنصري ضد الشعب الفلسطيني

رحب التجمع القومي بالتقرير الصادر عن منظمة العفو الدولية بإدانة الكيان الصهيوني لقيامه بارتكاب جرائم «لفصل العنصري «ضد الشعب الفلسطيني ومعاملتهم على أنهم مجموعة عرقية أدنى متهمة الكيان بفرض نظام اضطهاد وهيمنة على الشعب الفلسطيني. وهذا يشمل الفلسطينيين المقيمين في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن اللاجئين النازحين في بلدان أخرى، وفقا لتعبير المنظمة.

ويرى التجمع القومي في الوقت نفسه إن تقرير المنظمة لا يتطرق إلا إلى نصف الحقيقة، حيث إن الكيان الصهيوني الإجرامي يقوم يوميا باعتقال وملاحقة وتعذيب وقتل الشعب الفلسطيني الأعزل ومحاصرة قراه ومدنه، ومحاصرته في لقمة عيشه، وسلب الخدمات الصحية والمياه والغذاء عنه، بخلاف مخططاته المستمرة في تهويد القدس والأراضي المحتلة من خلال التوسع في المستوطنات الصهيونية، وسلب الشعب الفلسطيني حقوقه التاريخية كما حدث مؤخرا في حي الشيخ جراح، إلى جانب اعتداءاته المتكررة على الدول العربية.

إن جميع هذه الجرائم ترتكب من قبل هذا النظام السفاح الأعتى عنصرية في التاريخ البشري، في الوقت الذي يتم استقبال رؤسائه ومسئوليه في مملكتنا العزيزة ودولنا الخليجية والعربية استقبال الفاتحين، والإعلان عن خطوات وإجراءات للتنسيق والتعاون الأمنى والاقتصادي والتربوي

وغيرها من المجالات، بل وعن صياغة رؤية مشتركة لـلأمـن الإقليمي مع هذا الكيان الذي هو العدو الأول الرئيسي لأمـن وحاضر ومستقبل دول الخليج العربي والأقـطـار الـعـربـيـة، وضالع في التآمر على مصالحها الاستراتيجية، ومـغـتـصـب لأراضي عزيزة ومقدسة من أراضيها.

كما إن هذه الجرائم والمؤامرات ترتكب في الوقت الذي تواصل فيه الولايات المتحدة والدول الغربية تقديم كل الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي ليوغل في جرائمه المخزية وتوفر له الغطاء الدولي للمضي فيها ومواصلة انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني وسلب أراضيه وحقوقه.

إننا في هذه المناسبة، نجدد دعوتنا لكافة فئات شعب البحرين وجمعياته وشخصياته وفئاته لتعزيز جهودها وتوحيدها لمقاومة كافة أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني، وندعو جماهير الأمة وقواها الوطنية والقومية التقدمية لتوحيد نضالاتها من أجل تقديم كافة أشكال الدعم للشعب الفلسطيني البطل والمقاوم من أجل تحرير كامل أراضيه المغتصبة.

إن تقرير منظمة العفو الدولية بإدانة جرائم الفصل العنصري للكيان الصهيوني يجب أن يكون محركاً للدول العربية والعالمية المحبة للسلام والقوى والمنظمات الحقوقية والإنسانية لفرض عقوبات على هذه الكيان وحظر السلاح عليه ومقاطعته دوليا.

۲فبرایر ۲۰۲۲

التنظيم الإريتري: بيان بمناسبة الانتصار الدبلوماسي والقانوني للشعب الفلسطيني وقواه المقاومة

حقق الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني وقواه المقاومة للاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين انتصارا دبلوماسيا وقانونيا عظيما، حيث بدأت المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان رفع صوتها عاليا في وجه الغطرسة الصهيونية المتجاهلة للرأي العام العالمي والضمير الإنساني الحي. فقد وجهت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر في الأول من فبراير الجاري إلى الكيان الصهيوني بتهمة ارتكاب جريمة الفصل العنصري ضد الشعب العربي في فلسطين المحتلة بشكل واضح وصريح. وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش قد اتهمت أيضا سلطات الاحتلال في تقرير أصدرته في أبريل ٢٠٢١ بارتكاب جريمتين ضد الإنسانية بإتباع سياسة الفصل العنصري والاضطهاد بحق الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة وخارجها أيضا حيث ما أمكنها ذلك.

لم يأتِ هذا الانتصار من فراغ، بل ثمرة الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية الباسلة بكل فصائلها في وجه العدوان الصهيوني المستمر منذ عقود بالقتل والتهجير ألقسري، وتصفيات ممنهجة لرموز وقيادات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج. لقد ظل الكيان الصهيوني يمعن في التنكيل بالشعب الفلسطيني بشتى وسائل القمع والاضطهاد باستخدام الأسلحة الفلسطيني بشتى وليا في قتل الفلسطينيين وهدم المنازل على

رؤوس قاطنيها أمام عدسات وسائل الإعلام العالمية لتنفيذ مشاريع الاستيطان الإجرامية التي تهدف إلى تهجير الفلسطينيين وتعزيز مرتكزات الدولة اليهودية على ارض فلسطين العربية.

ودأبت سلطات الاحتلال على ممارسة سياساتها الـلاإنسانية هذه متوهمة بان الضمير الإنساني لن يستيقظ لكي يدين هذه الممارسات في يوم من الأيام. إلا أن صمود الشعب الفلسطيني وتضحياته البطولية على مدى عقود طويلة قد أيقظ الضمير الإنساني. ففي الوقت الذي يبتهج فيه الكيان الصهيوني باختراق بعض الأنظمة العربية بخطوات التطبيع المخزية، يسجل الشعب الفلسطيني هذه الانتصارات التي أثارت حنق القيادات الصهيونية ضد منظمة العفو الدولية وغيرها من المنظمات التي انبرت لابرائم الصهيونية مؤكدتا الطبيعة العنصرية لهذا الكيان.

إن هذا الانتصار الكبير الذي حققه الشعب الفلسطيني ضد العدو المحتل يشكل ضربة قوية للاحتلال، ويؤكد أن النضال الفلسطيني ونضال القوى الثورية العربية ماض في طريق التحرير مهما كانت التحديات .

عاش نضال الشعب الفلسطيني، عاش نضال الأمة العربية في معركة التحرير في كل الساحات والميادين

۳فبرایر ۲۰۲۲.



جمعيتي التجمع القومي والتجمع الوحدوي تستنكران زيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني إلى البحرين

عبرت جمعيتي التجمع القومي والتجمع الوحدوي عن رفضهما واستنكارهما لزيارة رئيس وزراء الكيان الصهيوني نفتالي بنيت إلى البحرين والسماح لهذا المجرم بتدنيس الرض البحرين الطاهرة، وتطالبان الحكومة بوقف هذه الزيارات المشينة التي تثير الرفض والغضب عبر مختلف فئات الشعب وشخصياته وقواه المدنية والسياسية وإلغاء كافة اتفاقات وخطوات التطبيع مع هذا الكيان الغاصب استجابة للمطالب الشعبية والوطنية. كما نطالب مجلسي النواب والشورى بإدانة هذه الزيارات والاتفاقيات، حيث أن سكوتهما يعتبر تواطؤاً ومباركة لهذه العلاقات المشينة بالضد من مصالح شعبنا في البحرين.

إن إمعان الحكومة في استقبال مسئولي الكيان الغاصب والزيارات المتتالية لهم لمملكتنا العزيزة يمثل إصراراً على تجاهل والاستخفاف برأي الغالبية العظمى من شعب البحرين، وهو للأسف نهج تصر الحكومة على اتباعه في كافة القضايا السياسية والاقتصادية والمعيشية المرتبطة بمصير الوطن والشعب المكافح.

كما أن توالي الزيارات المشبوهة والمدانة وبهذه الصورة المتسارعة من قبل رموز الكيان الغاصب يثير علامات الاستفهام والخوف من توريط البحرين في أدوار تتعارض مع مصالحها الوطنية والقومية الاستراتيجية وتعرض امنها واستقرارها للأخطار المستقبلية.

إن هذه الزيارات التي تضفى طابع التطبيع والتعاون والتنسيق في قضايا خطيرة تمس الأمن والاقتصاد الوطنيين لن تحقق في النهائية سوي تقوية النهج العدواني والإجرامي لهذا الكيان في إضعاف وتصفية المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني ومطالبه المشروعة في تحرير كامل أراضيه المغتصبة، كذلك في التآمر على مصالح الأمة الاستراتيجية وأمنها القومي.



إننا ندعوا مجددا كافة فئات شعبنا وشخصياته الوطنية وقواه المدنية والسياسية للتعبير عن رفضها واستنكارها لهذه الزيارات المرفوضة والمدانة ومضاعفة جهودها ونضالاتها لإفشال كافة أشكال التطبيع مع الكيان الغاصب وإعلاء الصوت الوطني المشرق لوجه البحرين في الانتصار لقضية فلسطين وشعبها الآبى المقاوم.





بيان قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي في الذكرى التاسعة والخمسين لثورة الثامن من شباط ١٩٦٣

يا جماهير شعبنا العظيم، يا رجال البعث الغيارى:

في الوقت الذي طرح حزبنا العظيم، حزب البعث العربي الاشتراكي، خيار النضال الجماهيري وسيلة ثورية علمية موضوعية للانقلاب على واقع الأمة المجزأ المتخلف الفاقد للحرية والسيادة والاستقلال فإنه لم يهمل الوسائل الثورية الأخرى التي يمكن لها أن تعضد العمل النضالي، الفكري والتنظيمي، فتسرع في خلاص الأمة، وتفتح أمام العرب فرص الانتقال إلى حياة يتساوون فيها مع الأمم والشعوب الأخرى، كرامة وازدهاراً وعلو شأن.

وكان خيار الثورات لتغيير الأنظمة العربية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من حالة التردي التي تعيشها الأمة هو خيار لا يخرج عن مفاهيم النضال الشعبي، ولا ينحرف قيد أنملة عنها.

إن حزبنا العظيم لم يفكر يوماً باللجوء إلى الانقلابات العسكرية المجردة بل ظل أميناً على فكرة الانقلاب الشعبي التي تتوحد فيه إرادة الإنسان العربي بكل فئاته، ومنها العسكريين، لتنجز ثورة حقيقية بأهداف محددة معلنة، تتقدمها أهداف العرب في الوحدة والحرية والاشتراكية، وثورة الحزب في العراق في الثامن من شباط ١٩٦٣م هي عروس الثورات وتاج نضال البعثيين في العراق.

في فجر يوم كتبه تاريخ العراق الحديث بحروف من نور، ذلكم هو فجر يوم الثامن من شباط (الرابع عشر من رمضان المبارك) تداعى رجال البعث، تملؤهم النخوة العربية، عسكريين ومدنيين، لتلد على أيديهم وبعقولهم الثائرة الراجحة حقبة للتغيير الذي كان ضرورة وحتمية بعد مخاص مؤلم شيده العراق نتيجة انحراف وتغيير مسارات ثورة تموز ٩٥٨م التي أسست النظام الجمهوري، وأنهت عهود العبودية والتبعية للتاج البريطاني الاستعماري، حيث سادت بعد الثورة النزعات الشعوبية وتسلطت الدكتات ورية وتراجعت كل حقوق شعبنا العظيم حتى عُما كانت عليه في العهد الملكي، على عكس ما رسم من أهداف عظيمة لثورة تموز.

يا أبناء شعبنا العظيم:

لم تفجر ثورة شباط الخالدة لتسلم السلطة كهدف وغاية، بل لأن البعث وقيادته الفذة قد استجابت لإرادة شعب العراق، وأدركت حقوقه في الازدهار الاقتصادي والحرية والديمقراطية، ولتكون له حصة الأسد في الحد القومي لتحقيق وحدة الأمة وبناء دولة العرب التي تتيح للإنسان تقديم ذاته المتحضرة وتكريس دوره الإنساني في مسيرة الإنسانية، وفي المساهمة بحلقات تطورها بلوغاً لغاية



نبيلة هي إنهاء مظهر التردي والتخلف والجهل والأمية والفقر الروحي والمادي. وقد كانت منجزات الثورة رغم قصر عمرها أدلة قاطعة لنواياها وأهدافها وبرامجها على الصعيد المحلي والقومي والدولي، وقد كانت تجربة الحرس القومي، على ما اعتراها من مشاكل ناتجة عن الوضع الاجتماعي العام وتداعيات العلاقات بين القوى السياسية العراقية، تجربة تبرهن على شعبية ثورة رمضان المباركة وانتمائها الصميمي إلى شعب العراق واعتمادها على حماية الجماهير للثورة ولمنجزاتها.

ولعل من البديهي لأي باحث علمي منصف أن يربط بين روح ثورة شباط الوطنية القومية وبين ثورة تموز ١٩٦٨م المجيدة التى جاءت كامتداد طبيعى لثورة رمضان والتى مهدت لها، ولتؤكد أهدافها العظيمة، ولتكون منجزاتها التاريخية الفذة شاهداً على مبادئ البعث ونبل مقاصد رجاله وحبهم للعراق وأمتهم العربية المجيدة، والربط قائـم جـدلاً أيضاً بين ثورات البعث في العراق وبين حاجـات الأمـة، ومـا واجهته من نكسات وانكسارات ومعضلات معروفة، منها احتلال فلسطين الحبيبة، والعدوان الثلاثي على مصر، والغدر بالوحدة بين العراق ومصر وسوريا وافشالها، فنحن رجال بعث الأمة نفهم الروح الثورية على إنها نضالات لا تنقطع، ورسالة لا تخبو، وارتشاف لموجع ليلد الرخاء وتفيض الخيرات ويغمب النكوص، ونحن ندرك أيضاً أن المؤامرات الكثيرة والمتعددة المصادر على البعث ومن بينها الردة على الحزب وصناعة الانشقاق اللئيم البغيض المجرم في سوريا على يد حافظ الْسد ما هي في حقيقتها إلا تعبيـر



عن العداء للمشروع القومي الوحدوي التحرري للبعث، والـذي تعتبره الإمبريالية والصهيونية وولاداتها الـلاحـقـة مـمـــُـــة بالخمينية ومشروع ولاية الفقيه الطائفي هو الخطر الداهـم على مصالحها غير المشروعة وكيانها المغتصب لفلسطين الحبيبة ولواقع التجزئة الإجرامي الـذي فـرضــتــه اتـفـاقــات سايكس بيكو سيئة الذكر.

يا أحرار العراق والأمة:

إن ما حصل من استهداف للعراق امتد لأكثر من ثلاثين سنة بعد ثورة البعث في تموز ١٩٦٨م يؤكد صحة ما نسرده من حقائق، من الزاويا المحلية ولإقليمية الدولية، من حيث كونه عداء متأصلاً متعدد الأطراف والأغراض ضد البعث وضد مشروعه القومي التحرري الوحدوي. ولعل إضافة وتفعيل الدور الإيراني المعادي للبعث هو الدليل القاطع على إدراك القوى والدول الإمبريالية والرجعية والصهيونية لقوة الحزب الناتجة عن قوة إيمان الشعب العربي به وبأهدافه ورسالته، وقوة الدولة العملاقة التي العربي به وبأهدافه ورسالته، وقوة الدولة العملاقة التي ثورة رمضان العظيمة. كما إن تفعيل الطائفية والنفخ بكروش أحزابها وأذرعها المسلحة واعتمادها وسيلة لتمزيق اللحمة الوطنية والنسيج الاجتماعي إن هو إلا سلام صهيوني إمبريالي مناهض لحركة الثورة العربية، ممثلة بطليعتها حزب البعث العربي الاشتراكي ونشاطه الدؤوب الانقاذ الأمة.

لقد أثبت البعث في العراق أن روح ثورة رمضان قد ظلت نابضة وتشع في ثورة تموز وانجازاتها التاريخية ونجاحها الباهر في قيادة العراق واشعاعاتها الإيجابية الخالدة في جسد الأمة، نظاماً وشعباً، وهذا دليل قاطع على أصالة الثورة وسمو أهدافها، وأثبت أن جسارة وشجاعة ثورة رمضان ورجالها كانت حاضرة في معارك الدفاع عن العراق ضد إيران وضد التحالف الثلاثيني وفي قبر عدوان إيران في صفحة الغدر والخيانة، وفي مواجهة أبشع حصار عرفته البشرية وامتد لأربعة عشر سنة (۱۹۸۹-۲۰۰۳) وكانت روح البعث المناضلة والمجاهدة حاضرة في عنفوان مواجهة العراق للغزو الغاشم سنة ۲۰۰۳ بصيغة الدولة الرسمية وشعبها الأبي، وبعد ذلك في صيغة أسرع وأشجع مقاومة عرفها التاريخ البشري.

يا غيارى البعث في العراق وفي كل أقطار الأمة:

ندن نرى بيقين أنَّ ثورةً تشرينَّ الباسلة التي انطلقت عام ٢٠١٩ لتزلزل الأرض من تحت كيان العملية السياسية الاحتلالية إن هي إلا نتاج وعي شعبنا وتعبير عميق عن وطنيته واعتداده بكرامته وبإنسانيته وثباته على حقوقه، والتى نتجت عن النضال الفكري الأيديولوجي الوطني



في ثورة تموز التي قامت ثورة رمضان لإصلاح ما تعرضت له من انحرافات بنيوية وتنفيذية خطيرة، ولثورة البعث الباسلة المجيدة (١٩٦٨ - ٢٠٠٣) بل ونرى أنها امتداد طبيعي وتطور نوعي لمقاومة البعث والقوى الوطنية ضد الغزو والاحتلال الغاشم، وستستمر حتى طرد الاحتلال الإيرانى المجرم وذيوله وعبيده.

يا رفاق العقيدة والسلاح:

إننا إذ نستذكر ونحتفل بذكرى ثورة رمضان، عروس الثورات، فإننا نجدد العهد للعراق ولأمتنا المجيدة ولـرسـالـة أمتنا الخالدة وأهدافها في ثالوثها (الوحدة والحرية والاشتراكية) وللإنجازات التي عمدت وأظهرت اقتدار البعث وبطولته وشعبيته وأصالته ونمهر بالدم عهدأ لشهداء البعث والعراق والأمة يتقدمهم رئيس جمهورية العراق الرفيق المناضل أمين عام الحزب الشهيد صدام حسين وللرفيق الشهيد قائد الحزب والقائد الأعلى للجهاد والتحرير عزة إبراهيم، ولمن مضى عزيزاً خالداً في سفر الرسالة، قادة ثورة شباط، ومنهم الأب القائد أحمد حسن البكر والرفيق القائد صالح مهدى عماش وكل شهداء الأمة أن نبقى أمـنـاء على الرسالة وعلى عقيدة الحزب وعلى أهداف ثوراته المجيدة وعلى عهد تحرير العراق من الاحتلال الإيراني المجرم، ونهدم قواعد الطائفية البغيضة، ونقوض قوائم العملية السياسية الاحتلالية عبر تعميق صلة البعث بالشعب والاستمرار بعقيدة المقاومة المسلحة طريقاً لا غنى عنه لإعادة حرية شعبنا واستقلال وسيادة وطننا.

عاشت أمتنا العربية.

عاشت فمسطين حرة عربية من البحر إلى الـنـهـر، والـعـار والشنار للمطبعين والمستسلمين

قيادة قطر العراق لحزب البعث العربي الاشتراكي بغداد المنصورة بإذن الله ٨شباط ٢٠٢٢



قصة عروس الثورات من الأسباب.. إلى التخطيط المتقن والتنفيذ العزوم

د. وحيد عبد الرحمن

الثورة هي التغيير الجوهري والجذري الشامل والمتكامل لأهداف وتفاصيل القيم والحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بنمط آخر تفرضه ظروف التغيير ومعطياته. وهكذا كان المراد من ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨. ولكن وكما هو معلوم فان هذه الثورة انحرفت عن مسارها الوطني والقومي، وعن أهدافها التي حددها ثوارها، فتفرد عبد الكريم قاسم بالسلطتين التشريعية والتنفيذية، وعطل تأسيس المجلس الوطنى لقيادة الثورة الذي كان قد اتفق عليه من قبل تنظيم الضباط الأحرار، ولم يسمح بانتخاب مجلس نواب، فأصبح دكتاتورا سمى نفسه بالزعيم الأوحد، وشكل محكمة المهداوي التي أصدرت أحكام جائرة بحق الضباط الأحرار أبطال ثورة ١٤ تموز وبحق ثوار انتفاضة الشواف في مدينة الموصل، في شهر آذار من عام ١٩٥٩م لتكون ذريعة لتصفية المعارضين والثوار والوطنيين الأبرار بتلفيق التهم ضدهم، فصدرت أحكام الإعدام على عددٍ منهم، وزج البعض الآخر في السجون.

كما أنه فسح المجال للحزب الشيوعي بالاستحواذ على أغلب مرافق الدولة الأساسية، والعبث بأمن الدولة من خلال ميليشيا ما سمي ب (المقاومة الشعبية) التي عاثت في الأرض والعباد فساداً وقمعاً وقتلاً وتعذيباً، فارتكبت تلك الجرائم، بل المجازر التي يندى لها جبين الإنسانية فأسست للعنف لأول مرة في العراق الحديث، كما حدثت في مدينتي الموصل وكركوك وغيرها حتى وصل بهم الحال إلى قتل الأبرياء وحتى النساء وتعليقهن على أعمدة الكهرباء. ناهيك عن وقوف الشيوعيين والشعوبيين كحجر عثرة أمام أي تقارب عربي، أو حتى السماح بنطق كلمة القومية العربية، كي لا يصار إلى التفكير بأمل الأمة في الوحدة العربية، فعزل العراق عن محيطه العربي وقطعت علاقات العراق فعزل العراق عن محيطه العربي وقطعت علاقات العراق الدبلوماسية مع عديد من الدول العربية .

واستمر هذا الحال المفروض على الشعب والمرفوض منه، حتى بدأ التخطيط للإطاحة بهذا الحكم الدكتاتوري المقيت من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي تسانده كافة القوى الوطنية والقومية وقطاعات الشعب الواسعة. ولعل أهم ما تحقق في مرحلتي التخطيط والتنفيذ للثورة هو في ذلك التلاحم الحي والتنسيق الدقيق بين قوى الثورة من العسكريين الأبطال ومن المدنيين الثوار الذين حمل بعضهم شارة الحرس القومى لاحقاً.

لقد تعددت الأحداث التي تجسد الغليان الشعبي الذي



استمر منذ عام ١٩٥٩ وحتى ١٩٦٣ وكان من بينها الإضراب الشامل والعام للطلبة الذي قاده شباب الاتحاد الوطني لطلبة العراق خلال عامي ١٩٦٢ - ١٩٦٣، وأحداث ما عرف بـ (إضراب البانزين) أثر ارتفاع سعر البنزين.

فقد ساهم هذا الحدث الهام وغيره من تضحيات الشعب الكبيرة، في بدء التخطيط المبدع لتفجير الثورة، فكانت خطة متكاملة الأركان، دقيقة الحسابات، ومتقنة في التعاطي مع عوامل التوقيت والأسلوب والوسائل وآليات التنفيذ.

استند التخطيط على عنصر المباغتة. فمن المعروف ان قاسم كان يعتمد اقصى درجات الإنذار والحذر أثناء الليل وفي أيام العمل العادية. لذا قررت قيادة الثورة اعتماد العكس للتنفيذ أي ان يكون في يوم عطلة وفي وضح النهار.

وكان الموعد المخطط الأصلي هو ثاني أيام عيد الفطر، إلا أن تعقيدات مفاجئة حدثت استدعت تقريب الموعد فتم اختيار صباح ذلك اليوم الشتائي القارص من يوم الجمعة في منتصف شهر رمضان، وأغلب الناس نيام بعد ما اعتادوا عليه من السهر في الليلة الرمضانية التي تليها عطلة الجمعة. فذلك ينعكس حتماً على الخدر الذي يصيب حراس السلطة في ذلك الوقت، بينما الثوار من العسكريين الأبطال ومن الشباب المدنيين في أعلى نشاطهم لينفذ كلاً منهم المهام المرسومة له بكل دقة. وبالفعل حقق هذا الاختيار أعلى درجات مبدأ المباغتة. كما تم التركيز على تبني مبدأ الكتمان بأعلى سماته، فلم يتم الإبلاغ عن الهدف أو التوقيت، إلا لعدد محدود جداً من الثوار.

هنالك في مناطق الأعظمية والمأمون وجسر الخر، يتأهب الشباب الثائر، بينما يتأهب الأبطال من أبناء القوات



المسلحة في معسكر أبي غريب وقاعدة الحبانية الجوية ومعسكر الورار في الرمادي وقاعدة الرشيد بانتظار ساعة الصفر التي تم الاتفاق عليها عند الاستماع إلى إذاعة البيان رقم واحد لينطلق الجميع كل باتجاه هدفه وفقاً للخطة العسكرية الموضوعة. ومن المعلوم ان العسكريين لديهم سياقاتهم المعروفة وقواعد الاشتباك المألوفة، وهم ليسوا بحاجة إلا لتأمين متطلبات مرحلة الاستحضارات، ومن ثم تحديد المهام وتوقيتات التنفيذ .

أما الثوار الشباب فقد تشكلت منهم لجان عديدة، منها لجنة الإنذار، المراقبة، الحماية، ولجنة الاقتحام، لتعمل جميعها بتنسيق دقيق، وبتوقيتات متلاحقة. ففي مرحلة الاستحضارات تم تفعيل لجنة الإنذار لإجراء ممارسات لإنذار الجهاز الحزبي والتأكد من مواقع تواجدهم ومدى التزامهم بتنفيذ المهام التي قد توكل إليهم دون أن يعلموا عن سبب تلك الممارسات.

أما لجنة المراقبة فكانت تتألف من مجموعة من الشباب الذين أوكلت لهم مراقبة تحركات العناصر الأمنية والعسكرية المؤيدة لعبد الكريم قاسم والعناصر الشعوبية، لضمان التعامل معهم في ساعة تفجير الثورة، وكانت مهمة تأمين متطلبات حماية التجمعات الحزبية على عاتق لجنة الحماية. أما لجنة الاقتحام فهي التي كانت مهمتها اعتقال بعض الضباط الذين من المحتمل أن يجابهوا الثوار في صباح يوم الثورة. وتم تحديد المهام التفصيلية لفرق الرفاق كل باتجاه الأهداف المرسومة لهم، وبالأسلوب والوسيلة والنمط الذي يحققوا به مهامهم وفقا لطبيعة الظرف والموقف والموقف والموقة التى قد تعترضهم.

وقد تم اعتماد وتوزيع كلمة سر للتعامل بها بين الثوار واعتقال كل من يتواجد في مناطق مسؤوليتهم ممن لا يعرف هذه الكلمة. واتخذ النادي الأولمبي في الأعظمية مقراً لتجمع الثوار من المدنيين للانطلاق منه لتنفيذ المهام في صبيحة يوم الثورة، بينما اتخذت كتيبة الدبابات الرابعة في معسكر أبي غريب مقرا للثوار العسكريين للانطلاق منها لتنفيذ الثورة التي ابلغ الجميع من المدنيين والعسكريين بأن ساعة الصفر هي التي تلي سماعهم للبيان رقم واحد بأن ساعة الصفر هي التي تلي سماعهم للبيان رقم واحد الذي سيتم إذاعته من مرسلات أبي غريب بعد قطع البث عن الإذاعة المركزية في الصالحية. انه التنسيق الدقيق والعميق في فحواه ومبتغاه.. وتلك كانت أهم الفقرات التي تضمنتها مرحلة الاستحضارات والاستعدادات في الخطة المعدة لتفجير الثورة.

بقطع البث عن الإذاعة المركزية في الصالحية، ويبدأ إعلان البيان رقم واحد في الساعة التاسعة وعشرين دقيقة بذلك الصوت الجهوري (أيها الشعب العراقي الكريم) إيذانا وأمرا للجهات المدنية والعسكرية كافة بالبدء في تنفيذ المهام الموكلة لهم. وصادف أن قطع التيار الكهربائي في ذلك الصباح عن منطقة الأعظمية فلجأ الثوار إلى (الراديو الترانزستر) والى رفع مستوى صوت المذياع من السيارات لكي يسمع المواطنون البيان، ثم انطلق الثوار من النادي الأولمبي كل باتجاه هدفه بأسلحتهم التي كانت قد وزعت عليهم، بينما استفاد الرفاق في منطقة المأمون من مكبرات الصوت في جامع المأمون لبث البيان، بذات الوقت الذي الصور فيه على مركز شرطة المأمون وعلى جسر الخر الباعقة أي تحرك عسكري مضاد باتجاه ابي غريب.

وما أن استمع ذلكم الضباط الطيارون الأحرار الثلاثة المتهيئون قرب طائراتهم حتى أقلعوا بها ليمروا أولا فوق محطة الإرسال للتحية والإشارة بأنهم تسلموا الإشعار، ثم اتجهت إحداها من طراز هوكرهنتر لقصف مبنى وزارة الدفاع مقر عبد الكريم قاسم الذي كان يتواجد فيه، بينما توجهت الطائرتان من طراز ميغ ١٧ إلى معسكر الرشيد لمنع أي طائرة من الإقلاع والتصدي لها واستهداف مدرجات إقلاع الطائرات.

وفي الساعة الحادية عشرة صباحا تحركت ثلاثة أرتال من كتيبة الدبابات الرابعة من معسكر أبي غريب، الأول باتجاه معسكر الرشيد لاحتلال اللواء ١٩ الذي كان يعتقد عبد الكريم قاسم انه قوته الضاربة حيث كان آمره قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، واتجه الرتل الثاني لاحتلال الإذاعة المركزية في الصالحية، أما الرتل الثالث فكان هدفه مهاجمة وزارة الدفاع وتم تعزيزه بالفوج الآلي الثاني.

وتمكنت الأرتال الثلاثة من تحقيق أهدافها كافة بعدما تم تعزيز القوة المهاجمة لوزارة الدفاع من الفوج الثالث من لواء المشاة الثامن الذي قدم من معسكر الورار في الرمادي لتطويق وزارة الدفاع حيث تم ذلك وجرى استسلام من كان يسمي نفسه الزعيم الأوحد ليعود العراق بعد هذه الثورة العملاقة إلى الفضاء العربي بعدما سعى الشعوبيون وبشتى وسائل القمع إبعاده عن أمته العربية باشر العراق بعد هذه الثورة المعجزة ممارسة دوره كجزء لا يتجزأ من الوطن العربى الكبير.

ستبقى الروح الاقتحامية والشجاعة الفذة التي تميز بها قادة و ثوار ٨ شباط منارة للأجيال في مواجهة الاستبداد والعنف والجبروت مهما طغى. وسيبقى نجاحها بالأمس في إعادة العراق لحاضنتِه العربية الأمل الذي ينير درب ثوار اليوم لإعادة العراق إلى وطنه العربي الكبير ليمارس دوره الذي يليق به وبشعبه الشجاع الأبي.



قراءة في البيان رقم (١) الصادر عن المجلس الوطني لقيادة الثورة في الثامن من شباط ١٩٦٣

ناصر الحريري

الجماهير أداة الثورة وهدفها، بل هي مبرر وجودها وسر من أسرار ديمومتها، وبدونها لا تعني الثورة شيئاً، ولا يمكن أن تكون إلا خواء قاتلاً وهيكلاً هزيلاً متداعياً. والجماهير ليست بحاجة لدعوة كي تنخرط في الحركات الثورية، فهي تجد نفسها في صفوف الحركات الثورية بحكم انسجامها معها مصيرياً، وانتقال الجماهير إلى صفوف الحركات الثورية يساهم بشكل واضح وجلي في تحقيق تطلعاتها وآمالها.

إن حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي كواحد من الأحزاب الثورية التي تشرفت بتحمل مسؤوليات النضال، انطلق من الجماهير هدفاً ووسيلة، وآمن بالخلق الثوري الذي اعتمد الإنسان الانقلابي الثائر على المفاسد في نفسه قبل غيره.

إن حزبنا في مسيرته الطويلة قد عمق مفاهيمه الثورية، وأكد أن البعثي ليس مجرد منتسب إلى حزب سياسي، فالبعثي هو الثوري، وهذا يفرض عليه أن يمثل الثورة في سلوكه، اي أن يكون صورة مصغرة لتلك الثورة.

ولقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي وسيبقى حركة ثورية تسعى إلى ترجمة أهدافها الثورية إلى حيز الواقع، ومن هنا فإن النضال الحاسم الذي يمارسه البعث قد اصطدم بكثير من المعوقات والتحديات إن كان على المستوى القطري أو القومي، ففي العراق واجه البعث أنظمة ديكتاتورية قمعية، فتعرض مناضلوه إلى الاعتقال والترهيب، لأنه كان يمثل الإرادة الجماهيرية الساعية إلى بناء دولة قادرة على تحمل مسؤولياتها الداخلية والخارجية، فكان البعث هو الحركة القومية الثورية الوحيدة التي انطلقت على هدى إيديولوجية متكاملة تعبر عن طموحات الأمة العربية والجماهير الثورية من خلال أهداف كبرى هي الوحدة والحرية والأشتراكية، وتعتمد الثورة وسيلة لتحقيق الكال الطموحات والأهداف الاستراتيجية.

وتجسيداً لكل ذلك فقد تمكن حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق من تفجير ثورة اتسمت بأخلاق ثورية وثّابة عبرت عن طموح وتطلعات الشعب العراقي تحقيق تلك الأهداف الكبرى وفي التخلص من نظام ديكتاتوري قمعي شعوبي، ممثلاً بنظام عبد الكريم قاسم الذي كان يتجه بالعراق إلى الهاوية.

لقد فجَّر حزب البعث العربي الاشتراكي في الثامن من شباط، الرابع عشر من رمضان عام ١٩٦٣، ثورةً ما زالت تكتى بعروس الثورات، لأنها تمكنت من استعادة العراق إلى وجهته العربية والجماهيرية والقضاء على السلطة الفردية المطلقة التي كان يمثلها الحكم القاسمي، فأصبحت السلطة بيد الشعب والجماهير الثورية التي هي جزء من امتها



العربية تتفاعل معها وتسخر كامل إمكاناتها لخدمتها ومواجهة تحدياتها ونصرة قضاياها.

بعد نجاح ثوار العراق في تفجير ثورة شباط والقضاء على الحكم الديكتاتوري الشعوبي المجرم، أصدروا البيان رقم () الذي أعلنوا من خلاله استراتيجية الثورة الكبرى وخططها العملاقة على الأصعدة الوطنية والعربية والعالمية. كما اعلنوا فيه نجاح الثورة وإسقاط النظام القاسمي الدموي.

وفي قراءة عميقة للبيان الصادر في الثامن من شباطً عام ١٩٦٣، والذي صدر باسم (المجلس الوطني لقيادة الثورة)، لا بد لنا من اعتماد الموضوعية والحيادية في تحليل مفرداته.

بدايةً لا بد لنا من ملاحظة أن إصدار البيان باسم المجلس الوطني لقيادة الثورة يعني أن الجهة المعبِّرة عن الثورة ليست جهة فردية، وإنما هي قيادة وطنية جماعية، فلم يصدر البيان باسم شخص أو حزب او مكون واحد فقط من مكونات الشعب العراقي. ولقد وجه المجلس الوطني لقيادة الثورة بيانه إلى جماهير الشعب العراقي الكريم، بكل مكوناته القومية والأثنية، وكل شرائحه المجتمعية، موضحاً أسباب القيام بالثورة بما يلي:

لقد تم بعون الله القضاء على حكم عدو الشعب عبد الكريم قاسم وزمرته المستهترة، التي سخرت موارد البلد لتطمين شهواتها وتأمين مصالحها، فصادرت الحريات، وداست الكرامات، وخانت الأمانة، وعطلت القوانين، واضطهدت المواطنين.

يا أبناء الشعب الكرام:

قامت ثورة الرابع عشر من تموز لتحرير وطننا من الأوضاع الاستعمارية المتمثلة بالحكم الملكي، وسيطرة الإقطاع وسياسته، ومن التبعية، ولتحقيق أوضاع ديمقراطية، ينعم فيها الشعب بحياة كريمة، ولكن عدو الله وعدوكم المجرم والخداع استغل منصبه واندفع بكل الوسائل الدنيئة والأساليب الإجرامية لإقامة حكمه الأسود



الذي أفقر البلاد وصرع الوحدة الوطنية، وعزل الـعـراق عـن ركب العروبة المتحررة وطعن أماني شعبنا القومية).

لقد تضمن بيان المجلس الوطني الأسباب الموجبة للثورة على نظام عبد الكريم قاسم والقضاء عليه، معتمداً على إرث ثورة الرابع عشر من تموز التي أسقطت النظام الملكي والتبعية للاستعمار، ووضح البيان بعضاً من تلك الأسباب، فعلى الصعيد الداخلى كانت:

- •إفقار البلد، وتهديد الوحدة الوطنية.
- •تسخير موارد البلد لتأمين مصالح النظام.
 - •مصادرة الحريات.
 - •إهانة كرامة الشعب العراقي.
- •خيانة الأمانة المتمثلة بمبادئ ثورة ١٤ تموز .
 - •تعطيل القوانين وإحلال الفوضى بدلاً عنها.
 - •اضطهاد المواطنين.

وعلى الصعيد العربي القومي حدد البيان الأسباب بما يلى :

- •عزل العراق عن ركب العروبة المتحررة
 - •طعن أماني الشعب العراقي القومية.

ونلاحظ مما ورد آنفاً أن الثورة أعادت الاعتبار للحقيقة المتمثلة في انتماء العراق وشعبه إلى الأمة العربية وتجذر المنطلق قومي فيه. وهو ما يعبر عنه البعث في أدبياته ودستوره ومبادئه، من أن العراق هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، والشعب العراقي هو جزء وامتداد للأمة العربية على مساحة الوطن العربى الكبير.

ثم يتابع البيان: (إن حرصنا على سلامة وطننا، ووحدة شعبنا، ومستقبل أجيالنا، وإيماننا بأهداف ثورة تموز العظيمة، قد حمّلنا مسؤولية القضاء على الطغمة الفاسدة التي تسلطت على ثورة الشعب والجيش، فأوقفت مسيرتها، وعطلت انطلاقتها، وقد تم ذلك بمؤازرة كافة القوات المسلحة الوطنية، وتأييد جماهير الشعب).

ومن ذلك فقد ركز بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة على القضايا الوطنية الكبرى التالية والتي شكّلت أسباباً أساسية للثورة ومنطلقاتها بعد ان تعرَّضَت تـلـك القضايا الجوهرية التي تشكّل أعمدة ومقومات الوطن والدولة الأساسية إلى التهديد المباشر من قبل نظام قاسم، وهي :

- •سلامة الوطن.
- •وحدة الشعب.
- •مستقبل الأجيال.
- •تحقيق مبادئ وأهداف ثورة ١٤ تموز العظيمة
 - •النهوض بالعراق وشعبه العظيم.

لقد كان الحرص على سلامة الوطن ووحدة الشعب بكل مكوناته وبناء مستقبل مشرف للأجيال القادمة من المحفزات والدوافع للقيام بالثورة، فليس هناك أهم من الوطن وسلامته أراضيه، والشعب ووحدته ومستقبل أجياله حتى يتم تقديم التضحيات لأجل ضمان تحقيقها وصيانتها.

كما يشير البيان صراحة إلى أن الجيش العراقي، وقـواتـه المسلحة شاركت وآزرت الثورة ضد الطاغية، لأنها تنبثق من

الشعب، فلا يمكن أن تكون القوات المسلحة العراقية إلا في صف الشعب، والحامية لطموحه وتطلعاته.

ويتابع البيان :

(إن هذه الانتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من أجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة تموز المجيدة، لابد لها من إنجاز هدفين، الأول تحقيق وحدة الشعب الوطنية، والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته، ولابد من إنجاز هذين الهدفين الاثنين من إطلاق الحريات وتسعيزييز مسيداة السقانية، الشعانية، إن قيادة الثورة المتمثلة بالمجلس الوطني لقيادة الثورة، إذ تؤمن بهذا وتعمل على تحقيقه، تؤمن كذلك بما يزخر فيه الشعب من روح وطنية وثّابة وما يتحلّى به من عزم ثوري، وما يتصف به من وعي عميق، لذا نحن نأمل أن يترفع المواطنون في هذا اليوم المبارك عن الضغائن والأحقاد، وأن يعملوا جميعاً على ترسيخ وحدتهم الوطنية، وتقوية التفاهم حول أهداف ثورة تموز المجيدة، وألا يدعوا منفذاً لعميل أو مفسد ومأجور يسعى فيه للتفرقة.(

مما تقدم نلاحظ أمراً مهماً، هو أن المجلس الوطني لم ينسب القيام بالثورة له وحده، بل أكد على حقيقة مفادها أن الجيش والشعب هما من قام بالانتفاض، كما أن الجميع مشاركون في تحقيق الأهداف الأسمى للثورة، وهي تحقيق وحدة الشعب الوطنية، بكل ما يمثّله الشعب من قوميات والنيات.

ويشير البيان إلى مسألة في غاية الأهمية، وهي المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته، دون استئثار من جهة معينة، وهو ما يفضي إلى إطلاق الحريات ووضع حد للفوضى السائدة بتعزيز مبدأ سيادة القانون، ليكون الجميع أمام القانون سواسية.

لقد أسقط بيان المجلس الوطني لقيادة الثورة كل الرهانات التي كانت تطلق مدّعية أن الثورة ستمارس أعمالاً انتقامية عشوائية ضد نظام عبد الكريم قاسم وزمرته وكل من مارس العنف والهمجية والقتل ضد الشعب العراقي ورجال العراق الوطنيين، فقطع البيان الطريق على هؤلاء داعياً بكل وضوح الى أن يترفع المواطنون عن الانتقام وعن الضغائن والأحقاد، وأن يعملوا جميعاً على ترسيخ الوحدة الوطنية، مؤكداً على أن الشرعية تبقى ممثلة بأهداف ومبادئ ثورة ١٤ تموز المجيدة.

إن ما تؤشر إليه هذه الدعوة من نبذ الأحقاد والضغائن إنما هو دليل قوي على أن الثورة إنما جاءت لتخلص الشعب، كل الشعب، من الظلم والاضطهاد والاستبداد، وتسعى لبناء مجتمع عراقي تغيب عنه الأحقاد والكراهية، لأنها حملت النظام بما يمثله من أشخاص قِلّة مسؤولية ما حدث في العراق.

كما يشير البيان إلى الأهداف الأخرى التي تسعى الثورة إلى تحقيقها، تلبية لتطلعات الشعب العراقي، حيث يذكر البيان:

)إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يعمل على إقامة



على كل أبناء الأمة.

أما على المستوى الدولي فيشير البيان إلى أن الثورة:

•تتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وملتزمة بالعهود والمواثيق الدولية

- •تساهم في تدعيم السلام العالمي.
 - •تعمل على مكافحة الاستعمار.
- •تؤكد على السيادة والاستقلال الوطني من خلال انتهاج سياسة عدم الانحياز، والالتزام بقرارات مؤتمر باندونغ.
- •تعمل على تشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار وتأييدها.

وفي ختام البيان الأول ألزم المجلس الوطني نفسه بالعهد لله ثم للشعب أن يكون مخلصاً للعراق وللنظام الجمهوري، أميناً على المبادئ والقيم، ومضحياً في سبيلها، مع الدعوة للجماهير بأن تكون وحدة متراصة متكاملة لتحافظ على المبادئ والقيم، للسير في طريق البناء والنهضة.

من كل ما سبق يتبين أن توجهات ثورة ١٤ رمضان في العراق وقيادتها هي توجهات ثورية عربية تقدمية أصيلة. وهي لم تكن مجرد تغيير أشخاص بأشخاص، وإنما هي ثورة شاملة جاءت وهي تحمل مشروعاً استراتيجياً كبيراً واضح الأهداف على الصُعُد الثلاثة الوطنية والقومية والعالمية. كما أن البرنامج الوطني الذي تبنته كان شاملاً حيث تضمن كافة الجوانب السياسية والقانونية والتنموية الرئيسية وبما يليق بقدرات الشعب العظيم وإمكانيات وموارد العراق الكبرى . وبذلك فقد أسست تلك الثورة المعجزة لما تلاها من حكومات الاستراتيجيات الكبرى لكي تعتمدها في المجالات أعلاه.

وان الثورة ومنذ يومها الأول كانت منصبة لخدمة الشعب وإعادة العراق إلى وسطه العربي الذي أبعدته عنه دكتاتورية قاسم وعدائه لكل توجه قومي بدفع وتحريض الجهات والعناصر الشعوبية التي دعمها و سمح لها بالسيطرة على الساحة السياسية ومواقع القوة والنفوذ العسكرية والأمنية في العراق، لذلك واجه هؤلاء الشعوبيون الثورة منذ ساعة انطلاقها الأولى .

ورغم عمرها القصير الذي لم يتجاوز تسعة أشهر، نتيجة للتآمر عليها بحدوث ردة تشرين، إلا أن ما حققته من تغيرات وإنجازات جذرية خلال تلك الفترة القصيرة يعد معجزة بحد ذاته، وما لم تستطع إكماله فإنها قد أسست له وفتحت الطريق واسعاً باتجاهه. فحزب البعث العربي الاشتراكي الذي استمر بنضاله على الرغم من حملة الاعتقالات والنفي التي شملت كل قيادته ومناضليه بعد ردة تشرين السوداء، قد تمكن بعزيمة وإصرار من تفجير ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨ لمواصلة المسيرة التي خطتها ثورة ١٤ رمضان العظيمة وتحقيق تلك الأهداف التي دعت إليها تلبية لطموحات وتطلعات الشعب العراقي وكل الأمة العربية.

حكومة وطنية من المخلصين من أبناء الشعب، ومن المخلصين من أبناء هذا الوطن، وستكون سياسة حكومة الثورة، وفقاً لأهداف ثورة تموز المجيدة، لذا فإن الحكومة ستعمل على إطلاق الحريات الديمقراطية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الأخوة العربية الكردية، بما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالهما المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الأقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية.

كما إنها تتمسك بمبادئ الأمم المتحدة والالتزام بالعهود والمواثيق الدولية، والمساهمة في تدعيم السلام العالمي ومكافحة الاستعمار بانتهاج سياسة عدم الانحياز، والالتزام بقرارات مؤتمر باندونغ، وتشجيع الحركات الوطنية المعادية للاستعمار وتأييدها، كما إن قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية، وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي، والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة، وستحافظ على المكتسبات التقدمية للجماهير وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي وتطويره لمصلحة الشعب، وإقامة اقتصاد الإصلاح الزراعي وتطويره لمصلحة الشعب، وإقامة اقتصاد وطني يهدف إلى تصنيع البلد وزيادة إمكانياته المادية والثقافية، كما سيؤمن تدفق البترول إلى الخارج).

يوضح هنا البيان أن المجلس الوطني لقيادة الثورة غير معني بالاستئثار بالحكم، وإنما هدفه الرئيسي هـو إقامة حكومة وطنية، يشارك فيها كل المخلصين الشرفاء من أبناء العراق. وحدّد البيان الأهداف الاستراتيجية الكبرى السياسية والتنموية التي ستسعى الحكومة إلى تحقيقها على المستوى الوطني والقومي والعالمي .

فعلى صعيد الداخل الوطني تم تحديد الأهداف التالية:

- •إطلاق الحريات الديمقراطية.
 - •تعزيز مبدأ سيادة القانون.
- •تحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الأخوة العربية الكردية، بما يضمن مصالحها لقومية ويـقـوي نضالهما المشترك ضد الاستعمار.
- •احترام حقوق الأقليات وتمكينها مـن الـمـسـاهـمـة فـي الحياة الوطنية بفعالية .
 - •تطوير قانون الإصلام الزراعي لمصلحة الشعب.
 - •تعزيز الصناعة و إقامة اقتصاد وطنى يستند عليها .
 - •تنمية الثروات والموارد المادية والبشرية.
- •ضمان تصدير البترول باعتباره المورد الرئيسي للبلاد. وعلى الصعيد العربي والإقليمي، أشار البيان الى أن قيادة ثمرة:
- •تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية. •تحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الاستعمار والأوضاع الاستعمارية في الوطن العربي.
- •العمل على استرجاع فلسطين المحتلة وتحريرها. وهذا مؤشر واضح وقوي على أن القضية المركزية للعراق

والأمة العربية هي فلسطين، وأن تحريرها هو واجب مقدس

* * * * *



ثورة رمضان (الثامن من شباط) كانت ثورة الأمة العربية في العراق

عبود حمزة الكناني

كون هدف تسلم السلطة هو جزء من مخطط عمل توري شمولي يهدف إلى إحداث تحولات استراتيجية تستند إلى مبادئ إنسانية كبيرة، وتستعيد وطنا بأكمله (هو العراق) الى امته العربية بعد أن فرضت عليه العزلة عنها في غفلة من الزمن، كما ويستهدف بناء الإنسان والمجتمع والاقتصاد، ووضع خططا طموحة للتنمية، ويوفر مستلزمات تنفيذها، ويهدف لبناء وطن سيد مستقل استقلالا حقيقيا ناجزا، ويسير في تأسيس علاقات عربية وإقليمية ودولية تؤكد التزامه بالقوانين الدولية وباحترام سيادة الدول وخيارات شعوبها، فإن السلطة بهذه المعاني ليست كراسي يجلس عليها شخوص يؤسسون لجاه ومال، بل هي وسيلة من بين وسائل الثورة الشعبية لتحقيق كل هذه التحولات الكبرى، وثورة البعث في الثامن من شباط ١٩٦٣ تقع في حدود هذه التوصيفات التاريخية الخالدة.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي بعقيدته القومية الوحدوية وبأهدافه المقدسة ورسالته الخالدة هو حركة أمة تاريخية عابرة لآفاق الأحزاب الساعية للسلطة من أجل السلطة ومغرياتها، وهو حزب قومي عابر للأهداف القطرية الضيقة للأحزاب ذات السياسات المحدودة والأهداف البسيطة.

البعث حركة تاريخية، ساحتها هي ساحة الدولة العربية الكبرى ذات الامتدادات الجغرافية والقدرات البشرية والمادية التى تجعل منها من بين أعظم دول العالم، وبها فقط

يتمكن العرب من مواجهة تحديات الإبادة التي يريدها لهم الأعداء ، وينالوا حقوقهم ويحققوا طموحاتهم ويخرجوا من عنق زجاجة التجزئة والفقر والجهل والتخلف، ويؤدوا رسالتهم الإنسانية تجاه ذاتهم القومية وتجاه الإنسانية.

استثناء الانقلاب بمعناه البعثي الذي يقصد الانقلاب على الذات لتغييرها نحو صيرورة انبعاثية خلاقة مؤمنة معطاءة إيجابية مشاركة متجاوزة للأنا وللأنانية، فإن ثورة رمضان، ثورة البعث، كانت ثورة الأمة العربية في العراق، وبهذا وبما أحدثته من تحولات قومية ووطنية فهي قد تجاوزت بمسافات شاسعة تعريف الانقلاب (العسكري)، وتجاوزت بكل اقتدار المضمون الوطني المحدود، بعد أن تمثلته بكامل أركانه لتصير مضمونا ورمزا قوميا ليس في أهدافها ورسالتها المعلنة بل وفي كل تطبيق نفذت منه إلى واقع العراق والأمة.

ثورة رمضان المجيدة تاريخ عربي مجيد فرض أحداثه ووقائعه بقوة الفعل وتفوق الغايات وسمو الأهداف، وهي جدل يتربع عرش اللقاء الفكري الإيديولوجي مع معطيات الواقع ممثلا بإرادة الشعب الذي اصر على إبقاء العراق جزءاً لا يتجزأ من وطنه العربي الكبير، وقوة الإرادة لدى الثوار الجسورين الذين حققوا له ذلك. وهي نسغ امتد من عمق الوعي الإنساني ليصنع الحياة والمجد والرفعة والاستقلال، ويخلق التحدي المفضي للعطاء والتقدم المرسوم بعقل عالم ونهج ثائر.

* * * *





ملف السودان

القيادة القومية:

إدانة اعتقال المناضل وجدي صالح ورفاقه ولإطلاق سراحهم فورآ

أدانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، اعتقال الناطق الرسمي لقوى إعلان الحرية والتغيير المناضل وجدي صالح ورفاقه، ودعت لإطلاق سراحهم فوراً.

جاء ذلك في تصريح للناطق الرسمي باسم القيادة القومية للحزب في ما يلي نصه .

في الوقت الذي تتسع فيه دائرة الرفض الشعبي في السودان لسلطة الطغمة العسكرية التي نفذت انقلاب ٢٥ تشرين الأول في ارتداد موصوف على الوثيقة الدستورية وعدم الالتزام بنقل السلطة إلى المكون المدنى واستكمال عملية التحول الديموقراطي، أقدمت الأجهزة الأمنية على اعتقال الناطق الرسمى باسم قوى إعلان الحرية والتغيير المناضل الوطنى المحامى وجدى صالح عضو لجنة تفكيك نظام التمكين مع الأمين العام للجنة الأستاذ الطيب عثمان ومعهما المهندس خالد عمر يوسف وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء، منتهكة بذلك الحصانات السياسية والقانونية والنقابية التي يتمتعون بها، ومقدمةُ دليلاً إضافيـاً على تغولها في انتهاك الحقوق الأساسية للمواطنيـن ،ظـنــاً منها ان إجراءاتها القمعية ضد القادة الوطنيين والحريات الإعلامية وكم الأفواه، واستعمال العنف المفرط ضد المتظاهرين في الساحات والميادين سيمكنها من إسكات الصوت الجماهيري الذي يدعو لإسقاط الردة ورموزها بكل شبكة علاقاتها الداخلية والخارجية .

ان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، اذ تدين بشدة اعتقال المناضلين الوطنيين والقمع المتمادي للمتظاهرين، ترى في ما أقدمت عليه الطغمة العسكرية إنما يعبر عن عجزها في احتواء الوضع الجماهيري الذي يتصاعد رفضه للانقلاب وما ترتب عليه من نتائج. وهذا بقدر ما يكشف عن عمق مأزق هذه الطغمة التي سعت للاستقواء بالعدو الصهيوني لتدعيم إقدامها في السلطة بعكس إرادة الشعب، فإنها تضع نفسها في مواجهة مباشرة مع أوسع اصطفاف شعبي يقف خلف قواه الوطنية التي فجرت الثورة وضبطت إيقاعها على وقع مصالح الجماهير وتوقها لإقامة دولة مدنية ديموقراطية ،تحقق شروط السلم الوطني والمساواة للمواطنين وتصون الحريات العامة والتنمية الوطنية المستدامة التي تضع مقدرات السودان وخيراته في خدمة شعبه.



ان القيادة القومية للحزب، التي تكبر بجماهير السودان حراكها الذي أعاد للشارع نبضه بتعبيرات سلمية ديموقراطية، تدعو للإفراج الفوري عن القائد الوطني وجدي صالح ورفاقه المناضلين من قوى إعلان الحرية والتغيير، كخطوة لا بد منها لإعادة الأمور إلى الحالة التي سبق انقلاب ٥ ٢ أو كتوبر ولإسقاط كل النتائج التي ترتبت على هذا الانقلاب.

تحية إلى جماهير السودان التي أعادت للثورة بريقها، وتحية إلى قواها الوطنية والتقدمية والديم وقراطية ، والحرية للمناضلين المعتقلين، والشفاء للجرحى، والمجد والخلود للشهداء الذين سقطوا برصاص القمع السلطوي، وما النصر إلا صبر ساعة .

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي .

الدكتور احمد شوتري في ۲۰۲۲/۲/۱۰



وبوح استثنائي للمفكر العقائدي علي الريح السنهوري، الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأمين سر قطر السودان



الرفيق علي الريح السنهوري الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي أمين سر قطر السودان للحزب.

*قلنا للبرهان أنت لست قيماً على السودان ؟؟

*السودان حول العقيدة الإسرائيلية من الدفاعية الي الهجومية .

*من هو الرجل الأول في السودان ؟؟.. ومن هم الذين في أعينهم غشاوة .!!

-أجراه : الفوال

الحوار مع زعيم حزب البعث .. حوار ممتع ومثير في تقديمه الحقائق المجردة والتحليل السياسي بأسلوب مباشر وسلس، فالرجل سياسي عقائدي مميز ومفكر عقلاني يمزج السياسة بالمبادئ والفكر الذي كرس له حياته داخلياً وخارجياً رغم صعوبة المشوار، وقد أجريت معه في عهد الإنقاذ حوارات طويلة فكانت مواقف الرجل فيها عنوانها الصمود والإيمان القاطع بقيام الثورة في زمن كان الحديث عن التغيير ضرباً من المغامرة المحفوفة بالمخاطر من كل جانب.

ونمضي في الحديث مع زعيم حزب البعث العربي الاشتراكي نقلب في دفتر أسرار الثورة.. ونستوضح المواقف

والأحداث، هو حوار الأسرار والخفايا نكشف عنها ليسجل التاريخ عبرها يوميات الثورة وتكشف المثير في هذا البوح المثير الصريح.

-إضاءة أولى

في الحلقة الأولى من هذا الحوار ذكر السيد السنهوري أنهم منذ اللحظات الأولى المبكرة قد أعلنوا رفضهم لمبادرة التطبيع مع الكيان الصهيوني لعدة عوامل وطنية وأخلاقية ودستورية، وكان من الطبيعي أن نسمع منه ماذا كان رد السيد البرهان على تلك الإنتقادات، وماذا حدث بعد ذلك من أحداث.

يقول السنهوري في إفادته لأخبار اليوم، إن رد السيد البرهان أو التبرير الذي قدمه أنه يرى أن هذه الخطوة التي أقدم عليها تخدم المصلحة الوطنية العليا .. وكان ردنا عليه " أنت لست قيِّماً على السودان . "

المصلحة الوطنية العليا للسودان لا تتحقق باجتهاد فرد، إنما تتحقق بتوافق وطني ، توافق القوى الوطنية هـو الـذي يحقق المصلحة الوطنية وليس مجرد اجتهاد فرد يـذهـب ليصافح العدو الصهيوني وأسوأ كيـان عـدوانـي قـائـم فـي الكرة الأرضية الآن.. فالكيان الصهيوني هو الكيان الـوحـيـد القائم على أسس الدولة الدينية والعدوانـيـة، هـو الـكـيان الوحيد الذي ليس له حدود محددة..



والكيان الوحيد الذي جاء من أغراب من الخارج اغتصبوا أرض شعب، وطردوا هذا الشعب من أرضه عبر مذابح مؤكدة ومعلومة للمجتمع الدولي، وهو الكيان الوحيد الذي يتمرد على كل القرارات الدولية إلى يومنا هذا، والآن وبعد هذه الخطوة من السودان قرر قادة هذا الكيان أن يتحولوا من العقيدة الدفاعية إلى العقيدة الهجومية نتيجة لأن هذه الاتفاقيات أو التطبيع مع العدو الصهيوني أدت إلى انقسام في الصف العربي وأدت إلى التخلي عن ثوابت الأمة العربية .. فالقضية عندها بُعدها القومي وعندها بُعدها الوطني..

وطنياً نحن في السودان أكثر قُطر مُتضرر من المخططات الصهيونية، وقومياً لا يزال الكيان الصهيوني القاعدة المتقدمة للإمبريالية العالمية، ودوره الذي رُسِمَ منذ أيام نابليون وهو فصل المشرق العربي عن مغربه ومنع أي حركة تقدم أو نهوض في هذه المنطقة.

-البعث والتطبيع

- حزب البعث يتصدر المشهد المعارض لعملية التطبيع مع "إسرائيل" فما هي مقدرات الحزب لمجابهة هذا الـتـيـار ؟؟.. وكيفية المواجهة ؟؟ .

يرد السنهوري قائلاً .. أولى الخطوات هي فضح التطبيع، والحقيقة هذه ليست مهمة حزب البعث فقط وإنما لكل القوى السودانية، ولاحظ أن التيارات الفكرية الأساسية في السودان سواء القومية أو الماركسية أو التقليدية، الأمة والاتحادي، أو الدينية الحركات الإسلامية أجمعت هذه التيارات الفكرية ضد التطبيع..

ثانياً: مخاطر التطبيع على السودان، فضح هذه المخاطر وتوضيحها لشعبنا في السودان هي التي تجعل كل شعب السودان ينهض ضد التطبيع، حتى الذين كانت في أعينهم غشاوة نتيجةً لمحاولة تسويق التطبيع أنه يحقق مصلحتنا ويفتح لنا منافذ في المجتمع الدولي إلخ..

الآن أيقنوا أن التطبيع أدى إلى تدخل مباشر من الكيان الصهيوني في السياسة السودانية وإسناد انقلاب قام ضد إرادة هذا الشعب، ولقطع الطريق أمام تحوله الديمقراطي المدني، أي ظهر دور العدو الصهيوني في التخريب وتعويق مسار حركة التطور الوطني في السودان بهدف إجهاض مبادئ وأهداف وشعارات ثورة ديسمبر المجيدة.

-غرض تآمري

- خلال هذا الأسبوع تواجد وفد إسرائيلي في الخرطوم، ماهى قراءتكم لهذه الزيارة والغرض منها ؟؟

رَدُّ السنهوري سريعاً، الغرض هو التآمر على الشعب السوداني، بإسناد الانقلاب وتحريض الانقلابيين على

التنكيل بالشعب السوداني بكل الوسائل، ونحن لا نشك في أن كثير من الأدوات المستخدمة في القمع هي من صنع الكيان الصهيوني، فهو لم يأتِ لمصلحة السودان، ولكن أتى لتعزيز الانقلابيين.

ـ أمريكا والعلاقات السودانية الإسرائيلية..

التحريض والحث الأمريكي للتدخل الإسرائيلي في المشاكل الداخلية ، كيف تقرأ هذه المنحنى الجديد ؟؟.. وما هو التقييم الأمريكي لهذه الخطوة ؟؟

الأمريكان أولاً يعتقدون أن البرهان ومن معه صاروا طوع الكيان الصهيوني وفي تصريحات للقيادات الصهيونية أن هذا الرجُل هو رجُلُهم الأول في السودان، وبالتالي في تقديرهم أنه صار للصهيونية والكيان الصهيوني نفوذ كبير على قادة الانقلاب، ويستطيعوا أن يصلوا مع قادة الانقلاب إلى تسوية تؤدي إلى حكم مدني، وأنا أشك في تقديرات الأمريكان، لأنه ليس من مصلحة الصهيونية قيام نظام ديمقراطي يعبر عن إرادة الشعب السوداني في السودان، بل من مصلحتهم أن يستمر قائد الانقلاب في القمع والتنكيل وحكمه بالحديد والنار باعتباره هو الذي يُحافظ على مسار التطبيع ويحول السودان إلى قاعدة تنطلق منها الصهيونية في المنطقة العربية والأفريقية.

-عودة إلى ساحة الأيام الرهيبة..

- بعد تلك الإفادات الساخنة عن قضية التطبيع مع "إسرائيل" نعود إلى الساحة الملتهبة في أيام الثورة الأولى التي اتسمت بتفاوضكم مع المكون العسكري، وما تمخض عنه من تفاهمات الشراكة ؟؟ .

ما الذي كان يدور لنفتح ملفات التفاوض، ومُحصّلة الحصاد وأسرار المرحلة في إضاءة خلفية ما وراء الأحداث، وهذا سيكون محطتنا القادمة في هذا الحوار الذي اتسم بإخراج الهواء الساخن.

-إضاءة أخيرة

زفرات الهواء الساخن لا بُد منها حتى ينجلي الانسداد الذي تمر به المرحلة الآن .. في قراءة توثيقية لأحداث ومواقف لأحزاب والقوى الأخرى، قادت إلى الوصول إلى هذا الزخم الهائل من تبايُن المواقف أن الغوص في تفاصيل ما حدث يُعد مُراجعات وإن كانت في أحيان كثيرة صادمة ولكنها شهادات التاريخ .. والحقائق التي من حق شعبنا أن يطلع عليها بكُلِّ تجرُد.

* * * *



التيار تحاور الأستاذ علي الريح السنهوري (الجزء الأول)

•رغم الانقلاب لكني متفائل..

•لم يكن للحرية والتغيير سلطة في مفاوضات السلام بجوبا التي كانت تجري بين المكون العسكري والحركات

•قوى النظام المباد ذات كفاءة عالية في إدارة الصراع الإعلامى و تمكنت في التعبئة ضد الأحزاب.

□ الأستاذ علي السنهوري أمين سر حزب البعث العربي الاشتراكي "الأصل" سياسي تسنده خبرة ممتدة عابرة لكثير من المراحل السياسية في تاريخ السودان، كان في صدارة المشهد بعد الاطاحة بالنظام البائد وظل في عمل دؤوب خلف كواليس غرف المفاوضات بمختلف الظروف التي مرت بها الثورة، إلى أن أطاح الانقلاب العسكري بالحكومة الانتقالية واعتقل القيادات السياسية ومنهم السنهوري. ما الذي جرى بالضبط؟

وأين نحن الآن؟ وماذا نتوقع في المستقبل القريب؟ حوار: عثمان ميرغنى

النبدأ من الآخر، الوضع الراهن بالسودان، كيف تصفه؟

الأزمة الوطنية السودانية بطبيعة الحال صارت أكثر تعقيداً، صحيح أن الإنقاذ أدت لتفاقم الأزمة وتدهور الأوضاع من أول يوم ولكن الآن وبعد سقوط الإنقاذ أصبحت الأوضاع أكثر تعقيداً، لأن الانتفاضة تواجه تحدياً كبيراً، فبعد سقوط الإنقاذ كان الشعب يتطلع لنظام ديم وقراطي واعتبر سقوط الإنقاذ كان الشعب يتطلع لنظام، بيد أن ما حدث في ٢٠٢ أكتوبر ٢٠٢١ منذ أن بدأت إرهاصات الانقلاب في أغسطس ٢٠٢١ وتوجت بالتنفيذ في ٢٠ أكتوبر، أدى لتعقيد الأزمة أكثر وتدخلات إقليمية ودولية في الشأن السوداني.. ولكن رغم سوداوية المشهد السياسي الآن أنا متفائل جداً.

أنا قلت إن الانقلاب الذي نفذ في ٥ ٢ أكتوبر أدى لنهوض شعبي واسع ضد الدكتاتورية ومن أجل الديموقراطية، صحيح جرت تعبئة خلال العقود الماضية لبناء نظام ديموقراطي، لكن كانت الخشية أن يكون نظاماً ديموقراطياً هشاً، وهذا الأمر أدى لمناقشات مستفيضة وصدور دراسات خلال فترة الإنقاذ حول كيف نقيم نظاماً ديمقراطياً مستداماً، الخلاصة كانت أن الديموقراطية المستدامة تحتاج لوعى شعبى بأهمية الديموقراطية ودولة سيادة القانون.

بعد سقوط نظام ٣٠ يونيو ظلت الخشية قائمة من الدوران في ذات الحلقة المفرغة نظام ديموقراطي ثم ديكتاتوري، لكن ما حدث فجر ٢٤ أكتوبر بمجرد تسرب خبر اعتقال قيادات الحرية والتغيير خرج الشعب السوداني بكل مدنه وقراه في هبة شعبية واسعة جداً لم تكن من أجل الدفاع عن قادة الحرية والتغيير، ولم تكن نتيجة الولاء



للحرية والتغيير،، لكن كنت جراء الخشية من نظام تأسيس ديكتات وري جديد يقضي على أحلام شعبنا في الديموقراطية ولأول مرة يخرج شعبنا من اللحظة الأولى ضد نذر قيام نظام ديكتات وري، لم يصدر بيان ضد الانقلاب لكن تبين أن وعي شعبنا كان عميقاً وعلم أن الانقلاب على الديموقراطية، هذا الوعي هو الضمانة لقيام ديم وقراطية مستدامة، وهدف نضالنا الآن هو من أجل الديم وقراطية. أنا أعتقد أن انقلاب ٢٥ أكتوبر كان في مصلحة التطوير الوطني لأنه عبا الشعب في الاتجاه الصحيح، ومن هنا ينبع تفاؤلي أن المستقبل سيكون لصالح الديم وقراطية تلفاؤلي أن المستقبل سيكون لصالح الديم وقراطية المستدامة.

وأن واجبنا هو تجديد هذا الوعي، ولأجل ذلك اعتمدنا منذ نظام الإنقاذ وبعده على العمل من أجل تحقيق توافق وطني واسع بين القوى السياسية والاجتماعية، ليس لأنه ضرورة لإسقاط الإنقاذ فحسب بل ولبناء نظام ديموقراطي، وانطلاقا من ذلك نرفض أية فكرة للتفرد في هذه المرحلة، ولا نعتقد أن هذه المرحلة سوف تعبر عن برنامج أو أيديلوجية أي حزب من أحزابنا، إنما مرحلة برنامج الحد الأدنى الذي يتوافق عليه جميع السودانيين في سبيل إقامة نظام ديموقراطي مستدام. والعمل على تطوير الديموقراطية وتوطينها لتلبي الاحتياجات الحقيقية

البعثة السياسية للأمم المتحدة بالسودان بقيادة السيد فولكر بيرتس ابتدر مشاورات سياسية واسعة بغرض الوصول إلى حوار سوداني - سوادني.. ما رأيكم في هذه العملية الأممية السياسية؟

نحن نراهن على إرادة شعب السودان صاحب المصلحة في الديموقراطية كمدخل لحل الأزمة الوطنية الشاملة، لكن نرحب بأي دعم رسمي أو شعبي عربي أو أجنبي لدعم التوجه الديموقراطي لشعبنا في السودان .

أما إذا كانت عملية الأمم المتحدة لتسهيل الـوصـول إلـى



نظام ديموقراطي تفترض إمكانية تكرار تجربتنا في أغسطس ٢٠١٩، فأعتقد أن موازيين القوى الآن تغيرت تماماً عما كان عليه الوضع في أغسطس ٢٠١٩، المطلوب الآن سلطة انتقالية مدنية في أقصر فترة ممكنة لتوفير متطلبات إجراء انتخابات حرة ونزيهة ولا نقول عادلة. وإبان هذه الفترة يكون الأولوية للترتيبات الأمنية تحويل الحركات المسلحة لأحزاب سياسية تستطيع المشاركة في العملية الانتخابية، وينجز ما يمكن إنجازه من تحقيق للعدالة الانتقالية، وتخفيف الضائقة المعيشية، وإزالة التمكين ومحاربة الفساد، وبناء مؤسسات الدولة الديموقراطية، على أن تستكمل هذه المهام من خلال السلطة المنتخبة.

وهناك من يطالب مد الفترة الانتقالية لإنجاز كامل البرنامج المطلوب للنهوض بالسودان، والبعض يقترح كسنوات، لكن أعتقد أن إنجاز هذا البرنامج قد يتطلب أكثر من ذلك ومن الصعب التوافق عليه. قد يتفق الناس على المبادئ العامة، لكن يختلفون حولها على صعيد الاقتصاد والسياسة الخارجية وغيرها.

احسناً ما هو في رأيكم الحل للخروج من نفق الأزمة السياسية؟

رفض الانقلاب، إنشاء سلطة مدنية كاملة، وفق ما تتوافق عليه القوى السياسية والاجتماعية، لأن الحل في الأخير رهين بالإرادة الوطنية السودانية، المطلوب من القوى الخارجية هو رفض وإدانة الديكتاتورية عسكرية كانت أو مدنية، انقلاب ٢٥ أكتوبر لأنه يؤسس لنظام ديكتاتورى.

اكيف يتحقق ذلك والمكون المدني منقسم على نفسه، حتى الحرية والتغيير وصلت مرحلة "أوميكرون" المتحور الثالث، بميلاد الحرية والتغيير القوى الوطنية بعد مجموعة الميثاق؟

القوى السياسية أنشأت أوسع جبهة وطنية سودانية من خلال قوى الحرية والتغيير والقوى خارجها مثل حركتي جبريل ومني والشيوعي من قوى الثورة، ومن خارجها القوى التي شاركت الإنقاذ حتى لحظة السقوط، الاتحادي الأصل والشعبى والوطنى.

وهناك حوار مفتوح مع قوى الثورة من ضمنها لجان المقاومة كجسم مشترك فيه قوى سياسية ومستقلون والقوى النقابية ممثلة في لجان تسيير النقابات وجسما تجمع المهنيين وتجمعات أخرى ذات وزن في الجسم السوداني مثل اتحادات وروابط المزارعين وتجمعات المرأة والطلاب، نحن نسعى لإنشاء جبهة عريضة تشارك فيها مختلف هذه القوى. لكن قلب هذه الجبهة بالتأكيد هي الحرية والتغيير لأنها تشكل أوسع تحالف للقوى السياسية.

الإجابة لا تبدو كافية، هل هناك أمل في وحدة الحرية والتغيير بعد خروج بعض مكوناتها الرئيسية؟

من تقصد بمكوناتها الرئيسية؟

مثلاً الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين..

تجمع المهنيين الجسم الأصل موجود في الحرية والتغيير. لكن هناك أيضاً تجمع مهنيين آخر؟

نعم في واجهات كثيرة، الواجهات كثيرة وفي مقدور أية مجموعة تشكيل حزب أو حركة مسلحة التي بلغ عددها ١٠٠ حركة، أنا أتحدث عن القوى الرئيسة ذات التأثير والفاعلية في المجتمع السوداني، لكن لا يمكن أن ينشأ تحالف يجمع جميع الأحزاب التي نعرفها والتي لا نعرفها .

السلطة العسكرية تتحجج أن الكتلة المدنية ليست على قلب رجل واحد وهي قادرة على تسلم السلطة.

هذه الأطروحات هي لتبرير الاستمرار في الانقلاب على الديموقراطية لأن القوى المدنية ممثلة في الحرية والتغيير هي الجهة المؤهلة لقيادة السلطة الانتقالية، أما إذا اعتبرنا كل من شكل واجهة باسم الحرية والتغيير وأطلق عليها الميثاق أو القوى الوطنية لا يمكن اعتماده كقوى يمكن الاعتماد عليها.

الكن الحرية والتغيير كانت "الحزب الحاكم" منذ البداية حتى ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١ وحمدوك نفسه اعترف بأنها "متشظية."

إذا اعتبر حمدوك أن تشظي الحرية والتغيير - برغم من عدم دقة هذا الاعتقاد- هي السبب فهو مخطئ تحاماً لأن السلطة لم تكن في يد الحرية والتغيير بل كانت في يد حمدوك. والمجلسين – مجلسا السيادة والوزراء- في تقرير القضايا السياسية والتشريعية والشاهد على ذلك أن دكتور حمدوك لم يلتزم لا بالبرنامج الاقتصادي الذي قدمته الحرية والتغيير ولا بمخرجات المؤتمر الاقتصادي الذي حسم اختلاف وجهات النظر بين الحرية والتغيير وحمدوك ووزير المالية. كما أن حمدوك لم يلتزم حتى بتصريحاته عندما استلم رئاسة مجلس الوزراء عندما تناول هذا الملف أعلن أنه سيسعى للاعتماد على الموارد الذاتية للبلاد وتطويرها لتحقيق قيمة مضافة وأنه لن يخضع لشروط صندوق النقد الدولي وضرب مثالاً على ذلك بإثيوبيا أنها رفضت هذه الشروط، ومع ذلك ظل صندوق النقد يتعاون معها ويـقـدم القالقووض.

من ناحية أخرى بعد لقاء الفريق البرهان مع نتنياهو اتفق حمدوك مع الحرية والتغيير أن إقرار العلاقة بالعدو الصهيوني من صلاحية سلطة منتخبة أي جمعية وطنية منتخبة، لكنه أيضاً تراجع من ذلك إلى منطقة وسطى، وذكر أنها صلاحية المجلس التشريعي الانتقالي ثم تراجع للمرة الثالثة وفاجأ مجلس الوزراء بمشروع لم يتم دراسته، ولم تطلع عليه الحرية والتغيير ولم يطلع عليه حتى الوزراء بمشروع إلغاء قانون صادر من جمعية وطنية سودانية منتخبة بمقاطعة العدو.



من ناحية ثالثة لم يكن للحرية والتغيير سلطة في مفاوضات السلام التي كانت تجري بين المكون العسكري والحركات مع مشاركة رمزية لبعض أعضاء مجلس السيادة المدنى.

اها الذي أدى لتفجر الصراع بين شريكي الحكم المدني والعسكرى؟

حقيقة الحرية والتغيير لم يكن لديها السلطة ولكنها كانت مشاركة وتصارع من داخل هذه المؤسسات في سبيل تصحيح مسار السلطة الانتقالية بدأب وصبر وهي تتمنى أن تنتهى الفترة الانتقالية بميلاد نظام ديموقراطي مستدام. وكان يفترض أن تتحول في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١ من الرئاسة العسكرية لمجلس السيادة إلى المدنية، واعتبرت أن هذا هو محك وأساس للانتقال الديموقراطي. وعندما أعلن عن ذلك احتدم الصراع في أغسطس ٢٠٢١ ومنذ ذلك التاريخ تم تجميد كامل مؤسسات السلطة الانتقالية.

ها هو السبب الرئيس في هذا الصراع الذي طفا للسطح

في أغسطس ٢٠٢١ كانت فترة صراع بين قوى ديموقراطية وقوى ديكتاتورية مستبدة بسبب المخاوف والمطامع والمصالح التي قادت إلى هذا الانقلاب.

الوالحرية والتغيير كانت تنتظر تبادل الرئاسة وتتسلم الحكم على طبق من ذهب؟

كانت تصارع من داخل هذه المؤسسات وتستعد للمواجهة من خلال البيانات واللقاءات الصحفية والتلفزيونية، وكانت تعمل على إنهاء فترة مجلس السيادة وتسلم المكون المدنى لرئاسة المجلس.

الكنكم أدرتم معركة كلامية بلا حسابات وتحسب.

بل أدرناها بحكمة وكنا نستهدف محاصرة النزوع نحو الانقلاب وفي الحين ذاته وفي إطار المرحلة نعمل لعدم تفجر صراع مسلح يهدد أمن السودان .

اعملت الحرية والتغيير على التصادم بين الجيش والدعم

في أية مرحلة انتقالية صراع بين أيديولوجيات ومصالح وكل طرف يسعى لتحقيق أهدافه، بينما كنا نعمل لتجنب صدام بين الأطراف العسكرية كانوا يعملون لتفتت قوى الحرية والتغيير والحملة التى قادتها الفلول منذ اليوم الأول لتشكيل بدائل للحرية والتغيير والطعن في شرعيتها كانت من مفردات الصراع. كانت الحرية والتغيير تصارع لأن واجبها أن تصارع في إطار المؤسسات.

اهل كان ممكناً تجنب الانقلاب؟

بذلت الحرية والتغيير كل الجهد لتجنب الانقلاب من خلال الحوار والمناقشة لكن العناصر التي كانت تتجه لـذلـك لـم تكن تتوقف .

اللم يكن اختبار لحكمة القيادة، أن تمنع وصول البلاد لمرحلة الانقلاب العسكري، أشبه بقائد الطائرة الذي

يتعرض لمطبات هوائية فيبذل جهده ألا تسقط الطائرة؟ فى ما يتعلق بالمخاوف لم يكن بمقدور الحرية والتغيير أن

توفر حصانات مسبقة لكل من يشتبه في دوره لإيذاء الشعب السواني هذا الحق لأولياء الدم، وكل الجرائم التي ارتكبت بعد الثورة ومنها فض الاعتصام، لكن كانت هناك من داخل أسر الشهداء والحرية والتغيير من يسعى لإيجاد حل لهذه الإشكالية. أما من ناحية المصالح لم يكن للحريـة والتغيير أن تتجاهل المؤسسات والشركات التي استحوذت عليها القوى النظامية بعد ١١ إبريل ٢٠١٩ وهي المستردة من نظام المؤتمر الوطنى وهذا ما أدى لتناقض بين هذه القوى ولجنة إزالة التمكين. وعلى صعيد المطامع عملنا على تنوير من كنا نشتبه في نزوعهم نحو التـفـرد بـالسـلـطـة بمغبة ذلك وأنه طريق مسدود وأن من يعتمدون عليه في تأييدهم في هذا الاتجاه هم عناصر معزولة لا تعبر عن الشعب السوداني.

اكانت الحرية والتغيير الحزب الحاكم، لكن حزب البعث كان الحزب المتحكم. ما رأيك؟

سمعنا هذه الاتهامات كثيراً، و للأسف تم الترويج لها منـذ البداية بعد سقوط الانقاذ وُجهت الاتهامات أن السلطة البديلة هي اليسار ممثلة في البعث والشيوعي، ثم بدأنا نسمع بدور البعث في السلطة وهو يتحكم في الحرية والتغيير والسلطة، وقد بدأت قوى النظام السابق بطرح هذه الدعاية. هنا لابد من القول أن قوى الإنقاذ ذات كفاءة عالية في إدارة الصراع الإعلامي وهي تمكنت منذ اللحظة الأولى فى الهجوم على الأحزاب وتعبئة المعتصمين ضد الأحزاب وخلق رأى عام أدى لتكوين حكومة من شخصيات مستقلة وخضعت كثيراً لهذا الطغيان باستثناء البعث والشيوعي، وطالبنا بحكومة سياسية وتصاعدت الحملة ضد البعث قادها مرة أخرى النظام السابق الذين تغلغلوا في أجهزة الدولة المدنية العسكرية والأمنية ولهم أذرع إعلامية طويلة فضلأ عن إمكانياتهم وتأثيرهم على الرأي العام، فلذلك خلقوا هذا الجو ضد الأحزاب عامة والبعث خاصة بأنه المسيطر والمتحكم في الحكومة، وهذا طبعاً غير صحيح لأن البعث لا يمثل في السيادة إلا بعضو هو صديق تاور، وكان ممثلاً في الحكومة الأولى بعضو هو يوسف آدم الضي وزير الحكم الاتحادي من بين ٢٠ وزيراً، ثم بعد اتفاق جوبا وبعد تعديل الوصيفة الدستورية طرحت أنا مصفوفة تضم الحرية والتغيير وحمدوك ومجلس الوزراء والمكون العسكري والسيادة بما أن الحركات المسلحة تمثل في المؤسسات الانتقالية لماذا لا تمثل الأحزاب، واعترفت أن حزبنا ممثل في مجلسي السيادة والوزراء بعضو فى كل من المجلسين، وهناك تمثيل لحزبى الأمة والشيوعى وإن كانا لا يعترفان بذلك، وينبغي أن تمثل كل القوى السياسية في المجلسين بالإضافة للحركات.



الطريق لبناء الجبهة الوطنية العريضة الفعالة.. قراءة أولية للرؤية السياسية للبعث الأصل (١)

بقلم: أ. عثمان إدريس أبو راس

تقدم حزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل) في الثاني من فبراير ٢٠٢٢م برؤيته لاسترداد مسار التحول المدنى الديمقراطي موضحاً بأنها تنطلق من الإيمان بوحدة السودان شعباً وأرضاً، ولا تمييز بين أبنائه في الحقوق والواجبات على أسس جهوية أو قبلية أو ثقافية أو دينيـة أو جنسية.. ومناهضة كافة دعوات وأطر التفتيت، بأي راية استظلت، وبالنضال السلمي الديمقراطي سبيلاً وحيداً لإسقاط انقلاب ٢٥ أكتوبر، وبناء الدولة المدنية المرتكزة على نظام ديمقراطي، قائم على قاعدة التمثيل النسبي، وتوطين السلام الشامل، الكفيل بمنع تجدد الحرب مرة أخرى، وبناء دولة القانون والمؤسسات، والفصل بين السلطات، التشريعية والتنفيذية والقضائية.. واحترام حقوق الإنسان وحرياته.. وإقامة العدالة بالاقتصاص للمظلومين ومحاربة الفساد والمحسوبية، واضطلاع شعبنا بدوره في تعزيز وحدة النضال العربى الأفريقي ضد كافة أشكال ومخططات الهيمنة والاستغلال والتبعية وإقامة دعائم النهوض الوطني، بالتنمية المستقلة الشاملة والمتوازنة جهوياً واجتماعياً.. مشدداً بأن ضمانة تجسيد تلك المبادئ والأهداف على أرض الواقع تعتمد على النجاح في بناء أوسع جبهة شعبية قائدة لنضال شعبنا بمختلف وسائل النضال السلمى الديمقراطي، وصولاً إلى إسقاط النظام بالإضراب السياسي والعصيان المدني.. وجاء في خاتمة الرؤية ترحيبـاً بتفاعل الوطنيين معها إضافة أو تعديلها بما يطورها لتصبح معبرة بصدق عن رؤية الملايين من أبناء وبنات

وتفاعلاً مع تلك الدعوة فإنني أتقدم بهذه المساهمة بالتركيز على قضية الجبهة العريضة بأمل إثرائها بالمزيد من المساهمات.

إن تلك الرؤية السياسية المتفق عليها تعتبر اتفاق الحد الأدنى الواجب الالتزام به..

وهذا يعني أن القضايا الخلافية يؤجل البت فيها ما لم تكن الضرورة تقضي بحسمها، وفي هذه الحالة تحسم ديمقراطياً وفق اللائحة المجازة من أطراف الجبهة المقترحة.. وأن التركيز على التناقضات الرئيسية يضمن وحدة الجهد ويمنع تشتته الذي يستفيد منه العدو (قوى الانقلاب..(

إن من أولى واجبات الجبهة تناغم وتكامل فعالياتها جغرافياً واجتماعياً، في العاصمة والولايات، مع الحرص على تصريف مبدع لبرامجها بمخاطبة القضايا المحلية، إضافةً للقضايا الوطنية.. قضايا الأمن والمعيشة والخدمات الأساسية في الصحة والتعليم ومياه الشرب النقية والكهرباء



والبنية التحتية الأولية.. وبحشد مساهمات كافة القدرات الوطنية المتخصصة كل في مجاله..

كما أن واجب توسيع الجبهة يتطلب نظرة أوسع للقوى العاملة باتجاه إقامة مجلس أعلى للاتحادات والنقابات عبر استيعاب التنظيمات واللجان التسيرية للعمال والحرفيين والمزارعين والرعاة والكتبة وأمناء المخازن والمحاسبين والفنيين في قطاعات الهندسة والاتصالات والزراعة والصحة...الخ، وتنظيم سبل التنسيق بين هؤلاء جميعاً وتجمعات المهنيين..

كما وأن الجبهة معنية كذلك بإقامة ورش تتناول بالتقييم أداء مؤسسات الفترة الانتقالية قبل انقلاب ٢٥ أكتوبر وبعده لاستخلاص دروس تلك التجربة.

كما أنها مطالبة بعقد دورات تدريبة تأهيلية للشباب من الجنسين في مختلف المجالات.. ووضع خطة لتوظيف إمكانات السودانيين خارج السودان لكسب التضامن العالمي مع الجبهة ومحاصرة الانقلاب..

إن الشفافية في تعامل أطراف الجبهة بعضها مع البعض الآخر ومع قاعدتها الشعبية، وأبناء وبنات شعبنا بشكل عام، تؤكد جدارة قيادات الجبهة ومكانتها الطليعية، وتعزز ثقة الآخرين فيها.. وتثبت عملياً أن قواها لا تتطير من النقد وليس لديها ما تخفيه عن شعبنا أو تخشى المحاسبة عليه.. وحرصها على تجاوز ما يعترض طريقها من التحديات بجهد جمعي، وتصويب الأخطاء التي قد تقع فيها، شأنها شأن كل جهد بشري، والتغلب على المشكلات والعقبات التي تعترض طريق العمل المشترك، بمواجهتها والبحث عن أسبابها بطرق موضوعية ونظامية تسود فيها التقاليد بطرق موضوعية ونظامية تسود فيها التقاليد عليها إخفاقاتنا.. سواء كانت أخطاء أو تقصيراً.. أي أن لا نغمض أعيننا عنها..

أننا لن نصل للحقيقة الكاملة، إذا اقتصرت رؤيتنا لأسباب



الفشل على العوامل الذاتية وتجاهل الجوانب الموضوعية.. إذ لا يعدو في هكذا حال إلا أن يكون جلداً للذات..

ومن الأهمية التأكيد على تحقيق التفاعل بين مكونات الجبهة والتوازن بين الاستقلالية والوحدة في الإطار الجبهوى.

لأن الشرط الأساسي لنجاح الجبهة هو تفاعل أطرافها وتكاملهم إيجابياً.. الحرية والتغيير- لجان المقاومة- قوى الثورة الأخرى.. فقرار الإضراب عن العمل مثلاً الذي تتخذه التنظيمات الفئوية يجد سنده المطلوب في حراك لجان المقاومة الميداني والذي قد يكتمل في تظاهرات أو اعتصامات مع المشاركة الشاملة لإنجاحه والذي يحقق بالمقابل علواً لكعب لجان المقاومة.

وهذا يتطلب رغبة صادقة في التفاعل المطلوب والشعور بالحاجة الملحة له، والقناعة بأن التفاعل لا يلغي الاستقلالية.. إذ تنجز من خلاله مهاماً كان عبء إنجازها سيقع على كل طرف بمفرده..

فكيف نصل بالتفاعل المشترك لهذه الدرجة؟

يتحقق ذلك مع إدراكنا بأن الاتفاق على شعارات الثورة.. (حرية سلام وعدالة..)، والتضحيات المشتركة في سبيلها، لم تلغ استقلالية أي طرف منها، بل تمخض عن ذلك كله ارتقاء الاستقلالية لمستوى جديد مستوعب لتطورات الواقع الاجتماعي والسياسي ويفتح طرقاً جديدة أمام الجهد الفكري والسياسي والاجتماعي أخذاً وعطاءً.

وكما أن التفاعل مطلوب أفقياً بين مكونات الجبهة، فإنه من باب أولي، أن يترافق معه تفاعلاً رأسياً، بين القيادات والقواعد وبينهم وجماهير الشعب. (فمن تواضع لله رفعه) وذلك يعني أن نكون (تلاميذ في مدرسة الشارع) كما نحن معلمون له.. فمن لا يحسن الإصغاء للآخرين لن يستمع إليه أحد.. والذي يعجز عن التعلم من الآخرين يصبح كالفرعون الذي قال: (لا أريكم إلا ما أرى).. وكذلك الحال في العلاقات البينية لأطراف الجبهة، أخذاً وعطاءً، وهذا يعني إشراك أطراف الجبهة في اتخاذ القرار وعدم انفراد أحد بفرضه، مع ما يستوجبه اتخاذ القرار من توفير احتياجات إنزاله في الزمان والمكان على أرض الواقع..

وليس من العدل أن يختل التوازن بين الحقوق والواجبات على كل المستويات.. بين النقد والنقد الذاتي، بين الذاتي والموضوعي، وبين المادي والمبدئي...الخ.

فبقدر الجدية في أداء الواجبات، تترتب الحقوق وتتأكد المصداقية في الالتزام بالعهود، وتتعمق الثقة بين الأطراف، ليتحقق بذلك كسباً خاصاً وعاماً للجميع في آن واحد..

إن النظرة الجدلية والموضوعية للتفاعل والتكامل والجدية في الجهد المبذول للانتقال للتحول الديمقراطي الذي يتأسس بعيداً عن العقلية النقابية في تصور الكسب، تجعل الكل رابح.

وفي مقابل مخططات صناعة كيان مدني زائف موازي

للجبهة كمشروع قيد التخلق، فإن ذلك يحتم علينا الاسراع ببناء الجبهة ومباشرة فعالياتها وفق برنامج معلوم ومتصاعد يكسب الجبهة اتساعاً في القواعد، وعزلة للبدائل المتنوعة والمتجددة.

وإزاء المطالبات المتصاعدة (بحسن نية أو بغيرها) لأن تقدم قوى الحرية والتغيير نقداً ذاتياً لأدائها، فإن ذلك يعكس، بصرف النظر عن النوايا، مكانة الحرية والتغيير في مجتمعاتنا. وهو واجب لا ثدعى إليه من خارجها، بل هو من صميم آلياتها في المراقبة والمتابعة والمشاركة وتصحيح الأخطاء.. وينبغي أن يمارس هذا النقد في اجتماعات اللجان وعلى مستوى الاجتماعات الموسعة واجتماعات المكتب التنفيذي والمجلس المركزي (بالنسبة لقوى الحرية والتغيير) وفي مؤسسات الجبهة باتجاه ترسيم المسار نحو الديمقراطية والسلام والعدالة وتجسيدها على أرض الواقع..

إن التأثير لا يأتي من طرف واحد من أطراف الجبهة، بل لا بد أن يكون متبادلاً، فليست الجبهة بحاجة إلى (أجسام ميتة) وذلك هو المفتاح للباب المؤدى لإنجاز أهدافها وتطويرها.

وتتعدد صيغ استهداف الحرية والتغيير، ومن أخطرها الشائعات والحملات الإعلامية، وانتحال اسمها، لشيطنتها وأحزابها أمام الشارع..

المهم التنبيه إليه، أن نمتنع عن أن نكون ناقلاً لها قبل أن نبدأ في بث الخطاب المضاد لها؛ فبالامتناع عن النقل يتقزم تأثير تلك الشائعات، وبالحملة المضادة يكتمل القضاء عليها.. ومن نافلة القول، أن أي هجوم على أي فصيل من فصائل الحرية والتغيير أو الجبهة هو هجوم على بقية فصائل الجبهة والحرية والتغيير.

إن قوى الردة تتحرك بعقلية الذئاب التي تختبر الوسط المقابل قبل الهجوم عليه، فإن اكتشفت أن هجومها على طرف من الأطراف لم يحرك للأطراف الأخرى ساكناً، فإن تلك الفلول ستمتلك الجرأة على الهجوم للنيل من الأطراف الأخرى.. لذلك علينا أن نكون متيقظين ومتحسبين لتلك المخططات وواثقين في نفس الوقت من انتصارنا بالتزامنا على ما تواثقنا عليه وبسلميتنا ووحدتنا على كافة مخططات قوى الردة.

ولعل من أخطر التحديات التي تواجه الجبهة هي مسألة توطين السلام في ربوع الوطن، ومغالبة العقبات التي تحول دون تطوير اتفاقيات جوبا (أكتوبر ٢٠٢٠م) بما يجعله سلاماً مستداماً، مع التأكيد على ترابط قضية السلام وقضايا الديمقراطية والتنمية، جنباً إلى جنب مع الإسراع في إنجاز الترتيبات الأمنية وإنهاء كل مظاهر عسكرة المجتمعات السودانية، وعندما نتحدث عن مستقبل السلام، علينا أن نضع في اعتبارنا أننا مواجهون بشرح كيفية تعاملنا مع استحقاقات السلام المادية والمبدئية. المادية التي تمنع العودة للحرب وتئد كل مخططات التفتيت،



والمبدئية التي تقتلع تلك المخططات من عقول ووجدان أبناء وبنات شعبنا سيما أبناء المناطق التي اكتوت بنيران الحرب.

إن التوازن في التعاطي مع التحديات والاستحقاقات المادية والمبدئية، شرط لا بد منه، لإنزال السلام على الأرض يمشي بين الناس، فأي ميل لأحد الاستحقاقات على حساب الآخر سيطيح بأحلام السلام والوحدة معاً.. وإن توهم أي طرف بإمكانية استتباب الأمن والسلام والوحدة والديمقراطية دون توفير مطلوبات عودة النازحين واللاجئين، بإعادة تأهيل موطنهم وتوفير فرص العيش الكريم لهم مع التمييز الإيجابي المطلوب في هذه الحالة، أو بدون قناعة مبدئية راسخة بجدلية السلام والوحدة والديمقراطية والتنمية، بشكل خاص في وجدان وعقول أبناء تلك المناطق التي دارت الحروب في رحاها.. يكون ضرباً من (الغول والعنقاء والخل الوفي.(

وكذلك إذا ما تصور فريق منا بأن توفير ذلك مع فقدان الإيمان بوحدة السودان يمكنه المحافظة على السلام واستدامته.. إذ لا بد أن يؤمن شعبنا في المناطق التي تأثرت بالحرب والمستهدفة بالفتنة تحت أي عنوان، أن وحدة السودان شعباً وأرضاً حاجة موضوعية الذاتية ولذلك فإن مصيرهم مرتبط للأبد بوحدة التراب السوداني.

إن التعامل انطلاقاً من المبادئ المجردة فقط لن يفلح في هزيمة مخططات الردة، وكذلك فإن التصور الذي ينطلق من الإجراءات السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمنية وما يماثلها لا تلغي وحدها فرص العمل المضاد ونوعية العودة إلى حمل السلام والحرب أو التشكيك في جدوى الوحدة.

إن الذي يقتلع تلك الاحتمالات هو الإجراءات المتصلة

بالمبادئ والتي تجعل شعبنا في دارفور وجنوب غرب كردفان والنيل الأزرق وشرق السودان يؤمنون بأن أهل (المركز) في الخرطوم ووسط السودان وشماله بشكل عام، إنما هم جزء منهم، ولا ينبغي تحميلهم مسؤولية الجرائم التي ارتكبها نظام الإنقاذ وامتداداته الانقلابية بعد أبريل وجذورها وسعت لتزييفها وإلباسها صبغة جهوية وقبيلة وإثنية وثقافية، وعلينا ختاماً ألا يغيب عن ذاكرتنا أن أعظم انتصار حققته ثورة ديسمبر ٢٠١٨ تمثل في:

/1تواصلها لثلاث سنوات وتجددها.

2سلميتها في مواجهة كل محاولات عسكرتها، بـالـقـمـع المتواصل.

/3الحضور المميز للشباب والكنداكات والشجاعة المتناهية أمام آلة القمع.

/4الإبداع الثقافي الفني والحركي الملازم لها.

/5تلاحم وتنافس الولايات في السبق الحركي والإسناد. /6الاعتزاز بالوطن .

/7تلاحم الأجيال في ساحتها.

/8وحدة قوى الثورة التي قادت مواكب الاعتصام بالقيادة .

/9الرد الجماهيري على مجزرة فض الاعتصام وانقلاب ٢٥ أكتوبر - ٢١ نوفمبر.

بدأنا بشعارات تسقط بس، ونستمر الآن بشعارات لا تفاوض.. لا مشاركة.. لا شرعية.. لننتقل بعدها إلى وضع النقاط على الحروف بتحديد أولويات ما بعد السقوط.

أمدرمان في ٢٢ فبراير ٢٠٢٢م





حزب البعث العربي الاشتراكي (الأصل) الطريق نحو استرداد مسار التحول المدني والانتقال الديمقراطي

مقدمة

لقد أحدث انقلاب قوى الردة والفلول الغادر، بقيادة عبد الفتاح البرهان، في ٢٠ أكتوبر ٢٠٢١م، فرزًا واضحا للقوى، لا يعرف تداخل الخنادق أو الخطوط الرمادية. وترتب عليه اصطفاف واضح المعالم بين جماهير شعبنا المناضلة الصامدة من أجل وطن تتحقق فيه كرامتها الإنسانية وتطلعاتها الوطنية بقيادة قواها الوطنية المخلصة من جهة، وتعالى وفي الردة والظلام من انقلابيين وفلول وعملاء وانتهازيين وطفيليين، من جهة أخرى. هذا الواقع يفرض على كل القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الحية، وضمنها حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي، أن تضطلع بدورها وجهدها الفكري والسياسي، وترتقى بفعلها النضالي، من أجل ترصين و تمتين خندق الجماهير وقواها الحية، وتوسيع جبهتها المقاومة تأسيساً على رصيد شعبنا من انتفاضة ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة، وأفاقها الثورية من انتفاضة ديسمبر ٢٠١٨ المجيدة، وأفاقها الثورية التحررية، وثوابتها ودروسها الملهمة.

إن ضمانة تجسيد مبادئ وأهداف الثورة السودانية على أرض الواقع، إنما تنطلق من بناء أوسع جبهة شعبية للديمقراطية والتغيير، قائدة للحراك الديموقراطي السلمي وصولًا للإضراب السياسي العام والعصيان المدني.

في ضوء ذلك، نواجه مهامنا وسط وفي طليعة نضال جماهير شعبنا، باعتبارها الهدف والأداة وصاحبة المصلحة في التغيير، بما يرصن ويعزز وعي الجماهير بضرورات المرحلة النضالية، وذلك بالعمل وفق الموجهات التالية:

- فضح وتعرية كل ما من شأنه تفتيت وحدة قوى الثورة السياسية والاجتماعية، من أية جهة، أو مكون، أو حزب جاءت، وبأي صيغة طرحت. علينا ألا نتردد في توجيه انتقاداتنا لمثل هذه الدعاوى التفتيتية والإشارة إلى مطلقيها ومنفذيها بالاسم، ودون اعتبار لما يشاع عن ضرورات تجاوز الاختلافات من أجل توحيد قوى الثورة، فالأطروحات التي تقود إلى تفتيت وحدة قوى الثورة ليست مجرد خلافات، بل الثورة المضادة.. يدخل في هذا المجال محاولات خلق عداء مفتعل بين قوى الحرية والتغيير ولجان المقاومة.. ويدخل ضمن ذلك إشاعات تخوين قوى الحرية والتغيير بالترويج فوائع لا صحة لها، بل ان بعض من يطلقونها كانوا هم أبطال هذه الوقائع.. ويدخل ضمن ذلك محاولات شق أبطال هذه الوقائع.. ويدخل ضمن ذلك محاولات شقم مثلة لجماهير العمال والموظفين والمهنيين والمزارعين..
- التفاعل الإيجابي مع عضوية وقيادات لجان المقاومة والاجسام الثورية الأخرى، وفضح محاولة استخدامها كروافع سياسية لأحزاب بعينها، واحترام استقلاليتها وإرساء القيم الديموقراطية داخلها، والحرص على التوافق الوطني سياسياً واجتماعياً، وفقاً لمتطلبات المرحلة...

خلفية تاريخية للأوضاع الراهنة:

انقلاب ۲۰ أكتوبر/ ۲۱ نوفمبر ۲۰۲۱، ليس مجرد حدث عارض أو تحول مفاجئ في مسيرة شعبنا، وإنما هـو نـتاج

مباشر لسلسلة طويلة من التراكمات السياسية والاجتماعية، والتدخلات الإقليمية والدولية بتقاطعاتها وتوافقاتها المختلفة..

يمكن الحديث عن عدد من العناصر والتوجهات الفاعلة في حركة المجتمع السوداني، والتي أدت تفاعلات حركتها (تقاطعاً وتوافقاً)، إلى إطلاق سلسلة من الأفعال وردود الأفعال قاد إلى الصورة الراهنة لواقعنا السياسي والاجتماعي. هذه العناصر والتوجهات يمكن إجمالها فيما

- الآثار المترتبة على أنظمة دكتاتورية استطالت لفترة تجاوزت ال ٥٢ عاما من سنوات الاستقلال، كانت الأخيرة منها بغطاء ديني حاول إعادة صياغة المجتمع السوداني وفق توجهاته الطفيلية الظلامية، الأمر الذي قاد إلى إضعاف تأثير عناصر التنوير المعرفي، والتحديث الاجتماعي، وغياب أو تغييب دور النخب المثقفة والقوى الحية المنتجة في الىلاد..
- انزواء روحية التعامل مع الشأن السياسي والاجتماعي
 بعقلية المواطنة لتحل مكانها عقلية الولاء الإثني، أو
 القبلي، أو المناطقي، أو الانتهازي، بديلاً لها.. والنتيجة
 المباشرة لذلك هو تراجع أشكال الانتماءات المتقدمة
 (الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني) لتحل محلها
 أشكال متخلفة (الانتماء للمنطقة أو القبيلة أو الأثنية)
- توقف حركة العصف الذهني والحوار الفكري حول الأفكار السياسية والاجتماعية التي سادت خمسينيات وستينيات القرن الماضي، لتحل محلها البدائل الظلامية التي سادت بعد توقف الاجتهاد في مرحلة الانحطاط والهيمنة، والتي تحنط عقلية المواطن في منظومة جامدة وساكنة لا تقبل الخروج من ضيق التفكير الغيبي إلى وسع رحاب الجدل الفكرى والسياسي والاجتماعي والتعددية..
- سيادة نمط التغيير السياسي المقترن بالتأثيرات القبلية والنزاعات المسلحة على نطاق واسع في قارة أفريقيا على حساب البعد الوطني.
- تراجع المد الوطني والقومي على المستوى العربي والأفريقي، نتيجة نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣، وغزو واحتلال العراق، وما تبعها من دعوات استسلامية، ليصبح محيطنا العربي والأفريقي مجالاً مفتوحاً لتطبيق مخططات القوى الإمبريالية الصهيونية والتوسعية الفارسية والعثمانية، الرامية إلى تفتيت الوطن العربي وإعادة رسم الخرائط وصياغة وتركيب كل هذه المنطقة حسب مقتضيات مصالحها وتوازنات القوى فيما بينها.. ووصل هذا التراجع قمته بالغزو الثلاثيني للعراق وما تبعه من ظواهر التطرف الاسلاموي بشقيه السني والشيعي، وتوطين وتجذير الانتماءات الطائفية والعرقية والجهوية العابرة للانتماء القومي والوطني.. تجسد ذلك فيما تعرض له العراق، و تمر به كلا من سوريا واليمن وليبيا..

هذه العناصر والتوجهات ألقت بظلالها على حركة المجتمع السوداني وكانت نتيجتها المباشرة على الحراك السياسي،



بروز اتجاهات فاعلة في مجتمعنا وحركتنا السياسية تبلورت في:

۱ – بروز الحركات السياسية التي تستخدم الإسلام كأيدولوجية وتستند فكرياً إلى الماضي متجاهلة أسباب التخلف في مجتمعاتنا وتحالف هذه الحركات مع الأنظمة الدكتاتورية وفئات الرأسمالية الطفيلية وتبعيتها لقوى إقليمية و دولية.

٢ - تراجع المد القومي الثوري نتيجة الشتداد الهجمة الإمبريالية الصهيونية وتحالفها مع الأنظمة الرجعية العربية، وآثار هزيمة يونيو١٩٦٧.

٣-ضمور وتراجع اليسار الماركسي جماهيريا، وبروز تيار قوي في داخله يدعو لمراجعة فكرية وتنظيمية، خاصة بعد سقوط المعسكر الشيوعي بفعل القوى المعارضة له من داخله، الأمر الذي أدى (مقروءاً مع تراجع المد القومي الثوري) إلى حدوث حالة فراغ فكري نتج عنها تسرب وغلبة الأفكار اللبرالية، وإعادة النظر في الموقف من الإمبريالية العالمية والتجربة اللبرالية في أوروبا الغربية..

٤ – تراجع الوعي المطلبي المرتبط بالتنظيم النقابي (لا سيما مع إجازة قانون نقابة المنشأة) والمنظمات الديموقراطية ومنظمات المجتمع المدني نتيجة لسيطرة الأنظمة الدكتاتورية من جهة، ولغياب أو تغييب الوعي بهذا الجانب.. واتساع هجرة الكوادر المهنية.. وتمدد نشاط القطاع الخاص على حساب القطاع العام والتعاوني، على الصعيدين الإنتاجي والخدمي.

٤ - بروز ظاهرة العمل المسلح وسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو اجتماعية، ونتج عن هذه الظاهرة تراجع الانتماء الوطني إلى الانتماءات الأثنية أو القبلية أو الجهوية، وتدهور الخدمات والبنى التحتية وما اقترن بها من هجرة ونزوح.

م – تعاظم دور مؤسسات التبشير بالنظام العالمي الجديد الذى تسيطر فيه النيولبرالية اقتصادياً وفكرياً وأخلاقياً.
 اتخذ التبشير أدوات متعددة (أجهزة مخابرات، تمويل واجهات ومنظمات، أجهزة اعلام إلخ..) مع تآكل مفاهيم السيادة والاستقلال الوطنى.

هذه العوامل ونتائجها المباشرة وغير المباشرة، هي الإطار الاجتماعي والسياسي الذي يمكن من خلاله تقييم انقلاب ٥٠ أكتوبر/٢٠ نوفمبر ٢٠٢١.

عند سقوط النظام الاسلاموي في ١١ أبريل ٢٠١٩، واجهت قوانا السياسية والجماهيرية واقعاً معقداً تشكل خلال الحقب الماضية بفعل العوامل والتوجهات المذكورة أعلاه:

• استطاع شعبنا خلع رأس الجبل الاسلاموي، بينما ظلت ركائزه في الخدمة المدنية، والمؤسسات النظامية والإعلامية والعدلية، وبنيته الفكرية المتخلفة، وجسده المتمثل في سيطرة الرأسمالية الطفيلية (اسلاموية وغير اسلاموية) باقية ومتجذرة في واقعنا السياسي والاقتصادي والاجتماعي..

• كانت أداة شعبنا في انتفاضته تعتمد بشكل أساسي على حركة سياسية عصفت بها عوادي الزمان وتغيراته، وظل أغلبها أسيراً لقوالب فكريه وسياسية وتنظيمية قديمة، أو يسار شيوعي انتابته الشكوك في ايدولوجيته نتيجة لسقوط

الاتحاد السوفيتي وأنظمة الحكم الشيوعية في أوروبا الشرقية. إضافة إلى بروز بعض تيارات العمل المسلح الـتي استعارت في بداياتها أفكاراً يسارية أو اسلاموية أو ليبرالية، لكنها لم تتعد حدود الاستعارة اللفظية.

• اعتمد التغيير بشكل كامل في بداياته وقيادته الميدانية على أجيال تربى بعضها في ظل النظام الدكتاتوري الذي حرمها من حقها في الاطلاع على التجارب الفكرية والسياسية، وعلب عقولها في أحذية صينية، لا ترى من هذا العالم إلا التجربة الدكتاتورية الماثلة أمامها، و بحكم أنها قد تلقت تعليماً شائهاً حرمها من أبسط المعلومات عن تاريخ الحركة السياسية والاجتماعية في البلاد؛ فإن غالبية هذه العناصر الشبابية لم تكن قد عاشت أي تجربة ديموقراطية، فقد نشأت لدى بعض هذه القطاعات الشبابية والمتوسط عمرية، حالة من العزوف عن التنظيم الحزبي والمتوسط عمرية، حالة من العزوف عن التنظيم الحزبي والاتزام الفكرى ..

• جاءت الانتفاضة الشعبية أيضاً في ظل أوضاع اقتصادية كارثية تسببت فيها اختيارات النظام الإسلاموي والرأسمالية الطفيلية من جهة، وانقطاع أموال النفط بسبب فصل الجنوب من جهة أخرى.. هذه الأوضاع الاقتصادية القاسية انعكست على الوضع المعيشي للشعب السوداني في كل مناحيه، أكله وشربه، الصحة والتعليم، السكن وفرص العمل. فكان طبيعياً أن يكون الهم الأول للسودانيين هو تحسين فكان طبيعياً أن يكون الهم الأول للسودانيين هو تحسين الوضع المعيشي بأي أسلوب أو وسيلة بصرف النظر عن الوعي بأسباب هذا التدهور الاقتصادي.. ذلك بدوره انعكس على اختيارات المواطن الثائر من بعض الفئات العمرية على البحث عن حلول سريعة، ربما كان أسرعها هو العون الأجنبي والانفتاح الاقتصادي ورؤية الغرب وأمريكا نموذجاً ومثلاً أعلى لما يريده المواطن.. مع تراجع الالتزام بالقيم الفاضلة كرد فعل على نموذج الفساد المغطى بالتدين..

• تسببت الهجرات الضخمة إلى خارج البلاد، وتحديدا لأوروبا وأمريكا، في حالة من الانبهار الناتج عن صدمة حضارية واضحة بكل ما في هذه الأوطان البديلة، ووقع الكثيرون - إلا قلة عصمتها تجاربها ووعيها ووازعها الديني والأخلاقي - فريسة للتضليل الممنهج، وللارتماء في أحضان مؤسسات التبشير، الجديدة شكلاً، القديمة موضوعاً.... بثت هذه المجموعات وعياً زائفاً في المجتمع السوداني، وغبشت الوعي حول النموذج الليبرالي في مجتمعاتهم الجديدة، إضافة إلى ارتباط بعض من هؤلاء المهاجرين بأجهزة استخبارية بعلمهم ورضائهم، أو باستغفالهم واستغلال انقطاعهم عن جذورهم الحضارية.

كيف انعكست هذه العوامل المختلفة على مواقف الـقـوى السياسية والقطاعات غير المنظمة حزبياً مـن الانـتـفـاضـة الشعبية في ديسمبر ٨ ١ ٨ ؟

توحدت فئات شعبنا بمختلف توجهاتهم حول شعار تسقط بس، بينما بدت اختلافاتهم واضحة حول أدوات ووسائل هذا السقوط وحول بدائله المحتملة:

• لم يتبين البعض ممن شاركوا بحماس في الانتفاضة الشعبية، حقيقة أن إسقاط النظام لا يعنى بالضرورة حل الأزمة الوطنية الشاملة في مختلف تجلياتها اقتصادياً واجتماعياً ووطنياً، وإنما لابد من صياغة والاتفاق على



برنامج بديل وطني تقدمي للقيام بتغيير حقيقي يقود إلى حل جذري للأزمة الوطنية الشاملة.. هذا البرنامج البديل يتضمن بالضرورة إسقاط النظام وتصفية كل نهجه الاقتصادي والاجتماعي وكل ركائزه في جهاز الدولة والقوانين والقوات النظامية..

- على صعيد القوى السياسية تراوحت المواقف بسبب ضعفها الذاتي وانقطاع صلتها بالجماهير بين التشكك في جدوى الانتفاضة وبين التشكك في قدرات الجماهير على تقبل مقتضيات العمل النضالي.. فاتخذ بعضها موقف المتفرج في انتظار نتيجة الصراع بين الجماهير والنظام الدكتاتوري، بينما وقف البعض بالضد من إعلان العصيان المدني والإضراب السياسي، بحجة أن الظرف الموضوعي لم ينضج بعد لمثل هذه الخطوة..
- والبعض الآخر رأى في الانتفاضة فرصة لإبعاد الأحزاب السياسية، مرة واحدة والى الأبد، من المشهد السياسي في بلادنا ونحت مشهد سياسي جديد يقوده الشباب، مرة بدعوى فشل النخب السياسية منذ الاستقلال، وأخرى بدعاوى بناء سودان جديد، أو بالذريعتين معاً.. ولا يمكن هنا استبعاد دور النخبة السياسية المتكونة حديثاً في ظلال الدكتاتورية، سواء خارج البلاد أو داخلها، وارتباط قيادات هذه النخب بالنموذج اللبرالي. في الوقت ذاته لا يمكن تجاهل فرضية الأجهزة الأمنية في اختراق بعض قوى الانتفاضة
- كما أن التدخلات الإقليمية والدولية كان لها أثر لا يستهان به في رسم لوحة الحراك السياسي خلال و ما بعد الانتفاضة، اما تحوطا للاحتفاظ برصيدها الذى بنته خلال سنوات النظام المخلوع، أو لأنها رأت في التغيير القادم لا محالة، فرصا لتحقيق مزيد من المكاسب.. أخذت هذه القوى في استقطاب ما تحسبه مراكز قوى محتملة خلال وبعد التغيير (الجيش والدعم السريع والأجهزة الأمنية) كما بذلت أموالاً طائلة لاستقطاب البعض الآخر من خلال التمويل بدعوى مساعدة الثوار، أو من خلال مراكز ودورات وسمنارات تدريب مجموعات بعينها في نيروبي و الدول الغربية والولايات المتحدة، جل هم هذه النشاطات تركز حول خلق حالة محمومة من العداء للأحزاب وزرع مفاهيم ميكيافيلية وذرائعية في أذهان بعض الشباب، وربطهم بقيم النموذج الليبرالى ..

نبر المشهد بكل تعقيداته، وأهمها تفسخ النظام، وصراعات مراكز القوى، وتبادل الاتهامات بالفساد داخله بشكل سافر؛ أدركت بعض القوى في المكون العسكري، وأهسام من الرأسمالية الطفيلية التي نمت في ظل النظام المخلوع، ضرورة قطع الطريق على تحول الانتفاضة الشعبية إلى ثورة تستهدف تنفيذ برنامج البديل الوطني التقدمي لحل الأزمة الوطنية الشاملة؛ فقامت بانقلابها العسكري في ١١ أبريل ١٩، ٢م على لجنة الأمن القومي التي شكلها النظام، ووضعت يدها على مقاليد السلطة التي شكلها النظام، ووضعت يدها على مقاليد السلطة معلنة عن تشكيل مجلس عسكري يقود البلاد لمدة عام تجرى في نهايتها انتخابات تشريعية. غير أن الإصرار الشعبي على الاستمرار في الانتفاضة واعتصام الجماهير أمام القيادة العامة وميادين الاعتصام الأخرى، إضافة إلى التدخلات الإقليمية والدولية؛ قادت إلى قبول المجلس العسكري التفاوض مع قوى الحرية و التغيير.

دخلت قوى إعلان الحرية والتغيير المفاوضات بهدف واضح يعبر عن أشواق جماهير الشعب في التحول المدني الديموقراطي، واستطاعت التوصل إلى اتفاق مع ممثل المجلس العسكري الفريق صلاح عبد الخالق، ينص على حق قوى الحرية والتغيير في تكوين مجلس وزراء مدني ومجلس تشريعي انتقالي، تختار قوى الحرية والتغيير ٦٧٪ من أعضائه، ويتم التوافق بينها وبين المجلس العسكري على ال ٣٣٪ الأخرى. غير أن المجلس العسكري تنصل عن هذا الاتفاق.

بعد مجزرة القيادة العامة أعلن عن عزمه لتشكيل مجلس وزراء بعيداً عن الحرية والتغيير، ومطالباً ببدء تفاوض جديد، الأمر الذي أدى إلى مقاطعة (مدني عباس) ومحثل حزب البعث العربي الاشتراكي للتفاوض لمدة تجاوزت الشهر، بينما قبل آخرون الاستمرار في التفاوض وفق شروط المجلس العسكري، ولم يعد مدني عباس ومحثل البعث للتفاوض إلا بعد مذبحة طلاب الأبيض، وبضغوط مباشرة من أسر الشهداء وقوى الحرية والتغيير، وتدخل مباشر من الوساطة الأفريقية.

برغم فداحة مذبحة القيادة العامة وما تبعها من استباحة للبلاد طولاً وعرضاً، وبرغم حالة الحزن وخيبة الأمل التي أصابت جماهير شعبنا، في من ادعوا انحيازهم للشعب، إلا أن شعبنا رد على هذا الانقلاب بشكل حاسم، جامع، مانع، بالإضراب السياسي والعصيان المدني، ومواكب الثلاثين من يونيو ٢٠١٩، فخرجت الملايين إلى الشوارع معبرة عن غضبها، وكان خروجها عفوياً إلى حد بعيد، الأمر الذي يمكن اعتباره استفتاء شعبياً رافضاً للحكم العسكري، ومطالباً بالتحول المدني الديموقراطي.

لقد حقق التفاوض أقصى ما يمكن تحقيقه في ظل المشهد السياسي والاجتماعي والإقليمي والدولي أنذاك، وخرج بوثيقة دستورية حجمت إلى حد بعيد نزوع قادة المجلس العسكري للانفراد بالسلطة، وكان من الممكن الخروج بفترة انتقالية تلبي وتنفذ معظم أهداف الانتفاضة، لولا بروز عوامل معينة أدت إلى إفراغ الفترة الانتقالية تدريجياً من مضامينها وعزلها عن أهدافها، ومن بينها:-

- الحملة الضارية التي قادها فلول النظام المخلوع ضد الفترة الانتقالية، بتفعيلهم لعناصرهم داخل جهاز الدولة والقوات المسلحة والشرطة وقوى الأمن الذين لم يتم اتخاذ خطوات سريعة وعملية لتصفية نفوذهم ومراكزهم. استثمرت قوى الثورة المضادة عثرات السلطة المدنية الوليدة كحاضنة سياسية، لبث الإشاعات وشيطنة قوى الحرية والتغيير وخلق حالة من التسيب الأمني بالترافق مع الأزمات المالية والاقتصادية الموروثة والمفتعلة.. ومما زاد الطين بلة وعقد الأوضاع السياسية في بلادنا؛ تناغم بعض قوى الثورة مع هذه الحملة في وقت لاحق، الأمر الذي أدى إلى ضعف قوى الحرية والتغيير، وعدم قدرتها على فرض رؤيتها كاملة على المشهد السياسي .

أضف إلى ذلك ميل المكون العسكَّري إلى منازعة السلطة التنفيذية في العديد من الملفات وبخاصة ذات الطابع الأمني والدبلوماسي والاقتصادي والسلام.

كما شهدت حكومة د. حمدوك الأولى أول تجاوز على الوثيقة الدستورية بلقاء عنتبى بين البرهان ونتنياهو، وهو



بكل المقاييس، فوق أنه عمل لا تسنده أية شرعية دستورية، فإنه يعد خيانة صريحة للشعب والجيش، وتعدياً على الفترة الانتقالية والوثيقة الدستورية الحاكمة، الأمر الذي كان يستدعي مقابلته بالشدة والصرامة اللازمة من الحكومة التنفيذية والقوى السياسية، وبما يجعله حداً فاصلاً ينهي تغول المكون العسكري وحلفائه على سلطات رئيس ومجلس الوزراء.

تحول رئيس الوزراء إلى مركز مستقل عن حاضنته السياسية في اتخاذ القرارات المصيرية، حيث تميز أداء حكومة حمدوك الأولى بتجاهل برامج قوى الحرية والتغيير وبشكل خاص البرنامج الإسعافي الاقتصادي، والسياسات البديلة، ومقررات وتوصيات المؤتمر الاقتصادي الـقـومـى الأول.. مـمـا أدى إلى فشل الحكومة في تحقيق تقدم في تخفيف أعباء الضائقة المعيشية على المواطنين، كما تبنت الحكومة بشكل غير مسبوق روشتة صندوق النقد والبنك الدولي، رغم اعتراضات قوى الحرية والتغيير ولجنتها الاقتصادية والخبراء الاقتصاديين على هذه السياسات، الأمر الذي زاد من معاناة الجماهير ودفع بها إلى التشكيك في الحاضنة السياسية ودوافعها الحقيقية، وبطبيعة الحال فقد استغل المكون العسكري وفلول النظام المخلوع ذلك كله في محاولة عزل الحاضنة السياسية عن جماهيرها وتنفيذ الصفحات اللاحقة من مخططات قادة المكون العسكري وفلول النظام المخلوع، والقوى المرتبطة بالقوى الإمبريالية والصهيونية.

في ظل هذه الظروف، استمرت قوى الثورة المضادة في تنفيذ مخططاتها للانقلاب على الفترة الانتقالية وتعطيل مسيرة الشعب في طريق التحول المدني الديموقراطي وكما يلي:

- فقد عملوا على خلق السيولة الأمنية والتقاعس عن ضبط التفلتات والتخلي عن واجبهم في حفظ الأمن في طول البلاد وعرضها خاصة في مناطق التوترات القبلية والنزاعات المسلحة.
- التراخي المتعمد في مواجهة تهريب السلع الأساسية والذهب وخلق الندرة في السلع الضرورية، مثل السكر والوقود وغاز الطبخ والدقيق والدواء بهدف التضييق على المواطنين وزرع اليأس في نفوسهم.
- التراخي في محاربة تجارة العملة والسوق السوداء وممارسات تخريب الاقتصاد الوطني.
- تشجيع الاحتجاجات خاصة في مناطق التأثير الاقتصادي مثل حقول البترول والميناء الرئيسي والطرق القومية والسكك الحديدية.. الخ.
- السعي الجاد لشق صفوف قوى الثورة والوقيعة بينها واضعافها، خاصة لجان المقاومة والأحزاب الوطنية الملتزمة بخط الثورة وأهدافها باستهداف رموزها وايقوناتها بالتشكيك والتخوين والتشويه.
- وضع العقبات والعراقيل في وجه لجنة إزالة التمكين واسترداد الأموال المنهوبة، بل والتشكيك في شرعية وجودها وقانونية قراراتها والتشكيك في نزاهة أعضائها وتشويه سمعتهم وقد جاءت قرارات سلطة الانقلاب لاحقا لتؤكد ذلك.
- لم يكتف الانقلابيون بهذا، وإنما عمدوا كذلك من خلال تواجدهم في السلطة السيادية، إلى عرقلة تشكيل

مؤسسات السلطة الانتقالية ذات الطبيعة السيادية، مثل النيابة والقضاء والمحكمة الدستورية، فضلاً عن مفوضيات السلام والدستور والعدالة الانتقالية والانتخابات والمراجع العام، وعمليات الترتيبات الأمنية، وكل ما هو من مطلوبات الفترة الانتقالية التي يراد لها أن تنتهي بإصلاحات جوهرية تضع البلاد على أعتاب تحول مدنى ديموقراطي حقيقي.

• لقد تصاعدت مخططات قيادة المكون العسكري في اتجاه الانقلاب العسكري على الفترة الانتقالية بشكل سريع بعد توقيع الإعلان السياسي لقوى الحرية والتغيير في ٨ سبتمبر ١٠٢٠ وتوسيع قوى الحرية والتغيير بفك حزب الأمة القومي لتجميد نشاطه وانضمام الجبهة الثورية لقوى الحرية والتغيير. واقتراب موعد تسلم المكون المدني لرئاسة المجلس السيادى.

واجه شعبنا مؤامرات قيادة المكون العسكري ضد لجنة إزالة التمكين التي تصاعد فعلها ونشاطها، بمظاهرات ٣٠ سبتمبر و ٢١ أكتوبر التي أوضحت بشكل صارم تمسك جماهير شعبنا بالتحول المدني الديم وقراطي وبضرورة تصفية آثار وتمكين النظام المباد..

إن كل هذه العوامل بتقاطعاتها وتوافقاتها تثبت بشكل قاطع أن انقلاب ٢٥ أكتوبر/ ٢١ نوفمبر ما كان له أن ينجح رغم الإعداد المبكر له ورغم حجم ونوعية القوى المستفيدة منه، لولا تفتيت معسكر قوى الثورة، والذي لعبت فيه أطراف عديدة، باتت معروفة، محلية وخارجية، أدوارا مختلفة. ورغم كل ذلك فإن هذا الانقلاب يثبت أيضاً حقيقة واضحة، وهي ان وجود قوى الحرية والتغيير داخل مؤسسات الحكم الانتقالي، وفي قلب حركة الصراع السياسي والاجتماعي، وخوضها لصراع مرير ضد قوى الردة والبدائل الزائفة؛ قد اضطر هذه القوى مجتمعة على الإسفار عن وجهها الحقيقي، والقيام بانقلاب صريح ومكتمل الأركان، ينسف الفترة والطاع قوى إقليمية ودولية معروفه..

انقلاب ٢٥ أكتوبر/٢١ نوفمبر:

• كانت أولى قرارات الانقلاب اعتقال بعض قيادات قوى الحرية والتغيير، ولجنة إزالة التمكين، الأمر الذي يشي بوضوح لطبيعة توجهاتهم المعادية للتحول المدني الديموقراطي وتماهيهم مع فلول النظام المباد.

لقد ثبت عملياً أن العدو الصهيوني كان على رأس الـقـوى الإقليمية التى دعمت وخططت للانقلاب.

• كان الإعلان السياسي الذي وقعه د.حمدوك مع قيادة الانقلاب العسكري في ٢١ نوفمبر ٢٠٢١م محاولة فاشلة لشرعنة الانقلاب، الا أن موقف شعبنا كان حاسماً في رفضه لهذا الإعلان وفي عزل الداعين لقبوله بمليونيات ٢٥ اكتوبر وما تلاها.

ما العمل؟

الشعب أقوى والردة مستحيلة:

رغم انتكاس التحول المدني والانتقال الديموقراطي بانقلاب ٢٥ أكتوبر/ ٢١ نوفمبر، فإن إيجابيات كثيرة قد تحققت، أهمها:

• بروز وعى استراتيجي واضح بضرورة وحدة قـوى الـثـورة حول برنامج حد أدنى يقوم على انهاء الانقلاب الـعـسـكـري



وبناء نظام مدني ديمقراطي، وعليه، وبالنتيجة، فإن أي عمل يفتت أو يعطل وحدة قوى الثورة هو عمل يصب في صالح معسكر الفلول والرأسمالية الطفيلية وأعداء التحول المدنى الديموقراطي.

مهام الفترة الانتقالية بعد إسقاط الانقلاب:

الهدف الأساس من الفترة الانتقالية بعد إسقاط الانقلاب هو تهيئة البلاد لانتخابات تشريعية تبني نظاماً دستورياً على أسس النظام الدستوري البرلماني، ويتمتع بالشرعية الانتخابية لاستكمال ما لم يتم إنجازه من مهام الفترة الانتقالية.. يعمل حزب البعث لتحقيق أهداف الفترة الانتقالية مهتدياً برؤيته السياسية وفي الوقت ذاته، وايماناً بضرورات التوافق الوطني، فإنه على استعداد دائم وصادق على التفاعل وقبول ما يتم التوافق عليه بين مكونات الحركة السياسية والاجتماعية والنقابية والمهنية وتنظيمات المجتمع المدني، في إطار الجبهة الشعبية الواسعة للديموقراطية والتغيير..

حزب البعث العربي الاشتراكي يناضل مع تحالف قوى الحرية والتغيير والقوى المناهضة للانقلاب وجماهير الشعب السوداني من أجل إسقاط الانقلاب العسكري وتكوين حكومة انتقالية، ولأقصر فترة انتقالية ممكنة، لتنفيذ المهام التالية بالتوازى:

 ١- التأكيد على ضرورة وجود جيش وطني حديث وظيفته الأساسية حماية النظام الدستوري وسيادة ووحدة الوطن وسلامة اراضيه.

٢- استكمال مطلوبات السلام وعلى رأسها الالتزام بتنفيذ
 بند الترتيبات الأمنية، بما ينهي ظاهرة الوجود المسلح خارج
 المؤسسات النظامية المعروفة.

٣- العمل بأقصى ما يمكن على تنفيذ البرنامج الإسعافي والسياسات البديلة ومقررات المؤتمر الاقـتـصـادي الـقـومـي بهدف حل الضائقة المعيشية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي، وتولي الدولة مسؤولية توفير ودعم السلع الأساسية والتعليم والعلاج والخدمات الأخرى.

3- إعادة التفاوض مع مؤسسات التمويل الدولية وفق شروط جديدة تمنع تحميل أعباء المعالجات الاقتصادية الهيكلية لجماهير الشعب والمنتجين الصغار، والتفاوض مع هذه المؤسسات من مواقع الاستقلالية والحفاظ على موارد البلاد وثرواتها، وبثقة في الإرادة الوطنية وحشد الموارد الذاتية.

٥- استرداد شركات ومؤسسات القوات المسلحة والشرطة
 والدعم السريع والأمن، ذات الطبيعة غير العسكرية وولاية
 وزارة المالية عليها.

٦-سيطرة الدولة على قطاع الثروات المعدنية وقيام
 بورصات الذهب والمعادن والمحاصيل والحبوب الزيتية.

 ٧- اعتماد نهج الاقتصاد المختلط متعدد القطاعات وتوازنها، إضافة إلى إعادة تأهيل القطاع التعاوني.

٨- الحوكمة والشمول المالي بزيادة الصادرات والصناعات
 التحويلية والتخطيط لمغادرة تصديرها كمواد خام أولية
 وترشيد الواردات.

 ٩- تنمية وتعدد المصادر الإيرادية وتوسيع الوعاء الضريبي وإصلاح القوانين واعتماد مبدأ الضريبة التصاعدية والضرائب النوعية وخفض الإنفاق الحكومي الاستهلاكي.

 ١٠ إصلاح الجهاز المصرفي وتعديل قوانينه ولوائحه بما ينسجم مع التحول الديمقراطي واعتماد النظام المزدوج .

11- تصفية مرتكزات نظام آل ٣٠ من يونيو ١٩٨٩ في كل القطاعات الاقتصادية والمالية والأمنية والعسكرية وتنقية المؤسسات القضائية والخدمة المدنية وجهازي الأمن والشرطة من العناصر المرتبطة بهذا النظام، وإعادة النظر في كافة القوانين التي صدرت في ظل هذا النظام بمايخدم التحول المدني الديموقراطي

 ١٢- استكمال مطلوبات الإصلاح المؤسسي في القضاء والنيابة العامة والمراجع العام.

۱۳- إصدار قانون للعزل السياسي ينظم حرمان منتسبي حزب النظام البائد وكل من حوكم في قضايا تخص المشاركة في تقويض النظام الديموقراطي من حقوقهم الانتخابية وفق معايير قانونية ولمدى زمني محدد توفق بين حقوقهم كسودانيين ومستوى الانتهاكات التي ارتكبوها..

١٠- التوافق على مجلس تشريعي انتقالي يقوم بالرقابة
 على الحكومة الانتقالية وسن التشريعات الـلازمـة لـلـفـتـرة
 الانتقالية..

١- إنفاذ متطلبات العدالة الانتقالية لمحاسبة كل من ارتكب جرما في حق الشعب السوداني ومؤسساته الدستورية منذ ٣٠ يونيو ١٩٨٩ وحتى اليوم، لمنع تكرار مثل هذه الجرائم وإنصاف الضحايا.

 ١٦ قيام مفوضية قومية للانتخابات من عناصر نزيهة ومتوافق عليها للإشراف على الانتخابات.

۱۷- التوافق على قانون للانتخابات التشريعية يقوم عـلـى أسس التمثيل النسبى والقوائم الانتخابية..

١٨ - إعداد مسودة دستور دائم تعرض على البرلمان المنتخب لمناقشتها وإجازتها وعرضها في استفتاء شعبي.

ختاماً...

فإن حزب البعث العربي الاشتراكي يطرح هذه الرؤية للشرفاء من بنات وأبناء شعبنا في مختلف تنظيماتهم الديمقراطية والفئوية والسياسية والاجتماعية، كمشروع قابل للإثراء، بالأخذ والعطاء بالتفاعل الإيجابي لبناء أوسع جبهة للديمقراطية والتغيير، توحد قوى الثورة السياسية والاجتماعية لإسقاط انقلاب ٢٥ أكتوبر، كمدخل للانتقال المدني الديمقراطي، الذي يتطلع إليه ملايين السودانيين وبذلت في سبيله من مختلف مكوناته، على مدي السنوات والعجاف من عمر الإنقاذ، وجغرافية السودان، وطيلة سنوات التفاضة ديسمبر المتجددة، مهراً غاليا من دماء الشهداء والجرحى.. مع تقبلنا لما يتوافق عليه الجميع بعقل وقلب مفتوح، تعلو في سمائه الأجندة الوطنية وتطلعات قوى الديمقراطية والتغيير، على ما دونها من الأجندات والمصالح.

حزب البعث العربي الاشتراكي قيادة قطر السودان



القيادي بالحرية والتغيير عادل خلف الله لـ"الانتباهة": دعوة البرهان للوفاق طائر عنقاء جديد

-نقول للبرهان حول وعده بكونه مستعداً للمساءلـة في ملف فض الاعتصام.. "السواى ما حداث"

-نحمل البرهان "قائد الانقلاب" المسؤولية الجنائية الأولى عن أي شهيد و وجريح ومفقود و معتقل

-حديث رئيس مجلس السيادة عن تسليم السلطة، ذر للرماد في العيون

-البرهان يستعين بمؤسسات الحركة الإسلامية ومؤتمرها الوطني الاقتصادية والأمنية والإعلامية منذ التحضير للانقلاب

جلست "الانتباهة" الى الباشمهندس عادل خلف الله القيادي بالحرية والتغيير وحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي فند عبر هذا الحوار أطروحات رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان التي ذكرها في حوار البناء الوطني في تلفزيون السودان أمس الأول، فإلى مضابط الحوار:

ـ إلى أي مدى ترون مصداقية حديث البرهان حول تنــازلــه عن السلطة إذا حدث توافق؟

التصريحات التي تصدر عن قائد الانقلاب، منذ تمهيده للانقلاب وحتى تنفيذه، تفتقد لأية مصداقية، باعتبار أنه حتى قبل سويعات من تنفيذ الانقلاب كان يؤكد حرصه على حماية الانتقال الديمقراطي، وجاء الآن بطائر عنقاء جديد سماه "التوافق"، وهو ضد فكر التوافق و الانقلاب مصمم على ذلك ،خاصة أنه سعى لإحداث تصدعات داخل قوى الحرية والتغيير، بل حتى داخل مكوناتها، كما سعى لإنشاء قوى سياسية واجتماعية من أوساط القوى الميتة والقوى التي لا تؤمن بالديمقراطية حتى تكون مؤيدة للانقلاب، وعلى هذا الأساس لن يتحقق توافق إلا مع من يتوافقون المدني الديمقراطي، والاستقواء بالعدو الصهيوني، وأعتقد المدني الديمقراطي، والاستقواء بالعدو الصهيوني، وأعتقد أن حديثه عن تسليم السلطة ذر للرماد في العيون، لأن السلطة بالنسبة لقائد الانقلاب ومن تورطوا معه هي قضية "حياة "و"مصالح."

- ماذا تقصد بمن يتوافقون معه على حماية الدكتاتورية؟ ذكرت أن اشتراط قائد الانقلاب تسليم السلطة بتوافق الجميع، طائر عنقاء لأنه لن يتحقق، لأنه لا يمكن أن تتوافق القوى الديمقراطية مع قوى الديكتاتورية والفساد، ولا يمكن أن تتوافق قوى الانتقال السلمي وحماية حقوق الإنسان مع القوى التى تنتهك حقوق الإنسان وهكذا.

-لكن البرهان أكد أن المؤتمر الوطني لن يشارك في العملية السياسية في الفترة الانتقالية؟

في الثقافة السودانية مثل بليغ يقول "اللسان ما فيه عظم"، والبرهان درج على أن يطلق مقولات ويفعل نقيضها، فمن عينهم بدءاً من مجلس الانقلاب وجهاز الأمن والسلطة القضائية ومن عينهم لمراجعة لجنة التفكيك ومن

استعادهم في وزارة الخارجية وفى الجهاز المصرفي وغيرها، هم ليسوا مؤتمراً وطنياً فحسب، بل حركة إسلامية. معاداته للشعب ولقواه الحية تدفعه للمزيد من الاعتماد عليهم وبمنطق (كلٌ يغنى على ليلاه).

ـ ألا تشعرون بأن توافق البرهان سيشمل المؤتمر الوطني وحلفاءه؟

شراكته واستعانته بالحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني لم تكن احتمالاً، بل مارس ذلك عملياً منذ أن استعان بمؤسساتهم المالية والأمنية والإعلامية، وبعد أن استولى على السلطة بالقوة أعاد تسكينهم وتمكينهم في جهاز الدولة، بما في ذلك نقض القرارات التي أبعدتهم من السلطة أو حجمتهم بواسطة لجنة إزالة التمكين بموجب تحر عن ملفاتهم الوظيفية، فهو يوطن مجدداً لتمكين الحركة الإسلامية والقوى الرأسمالية الطفيلية وقوى الفساد، والانقلاب، في بعد منه صمم أساساً لحماية التمكين وقوى التمكين والفساد الطفيلي.

ـ ماذا قصد البرهان تحديداً بالتوافق؟

هو يسير بوقع الحافر على الحافر على نهج قائده المخلوع الذي أسقطه الشعب، حيث كان في أساليبه كما يفعل قائد الانقلاب حالياً، يطلق مفاهيم فضفاضة غير محددة وليست محل خلاف، فلا يمكن لأي شخص أن يرفض مثلاً الوحدة الوطنية ووحدة الشعب والحفاظ على سيادة البلاد وأمنها .يرفع البرهان هذه الشعارات البراقة دون أن يحدد محتواها الاقتصادي والاجتماعي ويفرغها من مضمونها. أو يعمل على النقيض منها.

ـ أليست دعوة البرهان للتوافق جديرة بالتفكير؟

دعوة البرهان عبارة عن شرط تعجيزي وعنقاء جديدة يطلقها قائد الانقلاب، للالهاء وكسب الوقت ، فلا يمكن أن يتحدث عن توافق بينما يعتقل القوى الحية ويستعيد عناصر النظام السابق ويواجه عناصر الحراك السلمي بالرصاص الحي ويستقوي بالموساد الصهيوني.

- أليس من الْحكمة قبول مبادرته بالـتـوافـق بـنـاءً عـلـى دعوته أمس الأول ليسلم السلطة للتوافق المنتظر؟

لقوى الحرية والتغيير تجربة سابقة مع البرهان ومن نفذوا معه الانقلاب لأكثر من عامين، وليس هناك من يثق في ما يقول لأنهم يقولون ما لا يفعلون، ونؤكد أن موقفنا واضح مع الشعب لاسترداد التحول المدني الديمقراطي وإسقاط انقلاب البرهان وليس التوافق معه والانشغال بما يصدر منه.

- كيف تفسر التعاون الاستخباراتي بين البرهان و"إسرائيل"؟

بالنسبة لنا في حزب البعث العربي الاشتراكي إن الـخيـانـة الوطنية تقود لخيانة قومية، ومن صمم هذا الانقـلاب واشـرف



على تنفيذه وزوده بأدوات القمع والتنكيل وأحدث تقنيات التعقب والتجسس هي مخابرات العدو الصهيوني، ومن الطبيعي جداً أن يعلن قائد الانقلاب ما أدلى به أمس الأول عن وجود تعاون استخباراتي، ولكن لا "إسرائيل" ولا الموساد والقوى الميتة والفلول سيحولون دون سقوط هذا الانقلاب وهزيمة أهدافه التآمرية، وأعتقد أن هذه ليست خيانة فقط بل تآمر على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها، وتحولها الديمقراطي و"اسرائيل" لعبت كما بات معلوما الدور الأكبر في فصل جنوب السودان عن شماله، وبهدف المزيد من الإضعاف والتشطير، وهي الآن الممول الأكبر للأنشطة الإرهابية التي تتم باسم السودان والناهب الأكبر للأنشطة الإرهابية التي تتم باسم واستقراره وأمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وبالتالي من التفريط والردة وعملاء "إسرائيل."

ـ كنتم شركاء في موضوع العلاقات مع "إسرائيل"؟

هذا ليس صحيحاً، و الصحيح إن وفداً من الحرية والتغيير واجه البرهان بعد عودته من عنتيبي ولقائه برئيس الوزراء الصهيوني نتنياهو ، وكان اجتماعاً عاصفاً ومواجهة سمع الفريق البرهان فيها ما سمع ، وفي هذا الاجتماع كان في مقدمه من تصدوا له وبأصالة الإمام الراحل الصادق المهدي والأستاذ علي الريح السنهوري، وكان هذا الموقف، والتمسك به واحداً من الأسباب التي دفعت البرهان ومن معه للتآمر على المسار الديمقراطي وتنفيذ الانقلاب، بالاستقواء بالعدو الصهيوني، بعد أن فشلت كل مساعيهم الأخرى التي تبنت بالكامل تكتيكات الفلول بدءاً من الدعوة للتفويض بمواكب الزحف الأخضر وغيره، ثم الحديث عن الانتخابات المبكرة ثم الضغط على رئيس الوزراء لحل الحكومة.

- سيناريو القمع الذي تم أخيراً مع المتظاهرين هل له علاقة بما يتم من قمع بين "إسرائيل" وغزة؟

الأساليب التي لجأت إليها الأجهزة الموالية للانقلابيّين هي نفس الممارسات التي يستخدمها نظام الفصل العنصري الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني في كل فلسطين، ولـقـد ذكرت أنه أصبحت توجد أجهزة تعقب تم بواسطتها اغتيال عدد من الشباب البارزين في لجان المقاومة وفي تنظيم المواكب، ويتم ذلك بتقنية صهيونية، فالقنابل الصوتية المستخدمة الآن والغاز الفاسد المسيل للدموع والمياه الملونة، والارتكازات، وغلق المعابرالخ هذه كلها من تجارب ومن صناعة العدو الإسرائيلي، فهذا التطور يؤكد لقطاعات واسعة من شعبنا أن قضية فلسطين هي قضية سودانية بامتياز، فهي قضية الانتقال السلمي الديمقراطي، التي تم التآمر عليها بانقلاب حلفاء الصهيونية ،كما باتت اكثر وضوحا هي قضية الاستقرار والتحول المدني الديمقراطي، والعدالة والسلام ، وهي قضية الحفاظ على ثروات السودان وتنميتها بسلاسل القيمة المضافة بدلاً من نهبها كمواد أولية وخام.

ـ هل تصدقون وعد البرهان بكونه مستعداً للمساءلة في ملف فض الاعتصام؟

أستعين أيضاً بمثل من الثقافة السودانية الشعبية..
"السواي ما حداث"، لكن بعيداً عن التصريحات والنوايا
فالجرائم لم تتوقف عند فض الاعتصام فهي مستمرة، حتى
اليوم والبرهان ومن نفذوا معه الانقلاب أضافوا سجلاً جديداً
للجرائم التي ارتكبوها في السابق، ويوجد حالياً أكثر من (
٨) شهيداً، ومئات الجرحى والمصابين ومنهم من فقد عينه أو بترت احدى يديه أو ساقه ، فلا يتسق أن يقول البرهان أنه مستعد للمساءلة وهو يمنح الأجهزة الأمنية دون أساس قانوني وأخلاقي أو حقوقي حصانات تشجعها على قتل المتظاهرين السلميين، فأي شهيد وأي جريح و معتقل الآن المسؤولية الجنائية الأولى عنه يتحملها قائد الانقلاب ويتحملها بالاشتراك الجنائي كل من شارك في القتل وفي القمع وفي اطلاق الرصاص الحي.

- كيف تفسرون موقف البرهان في احتجاجه على مبادرة فولكر؟ أكدت قوى الحرية والتغيير لفولكر بحكم تفويض مجلس الأمن لبعثته، في الأيام الأولى للانقلاب أنها مع الشعب تعتبر أن ما حدث في الخامس والعشرين من أكتوبر انقلاباً، وأبلغته أن القوى السياسية والاجتماعية في السودان لديها تاريخ طويل وتراث في التعامل مع الانقلابات ،تستهلها بمقاومة الانقلابات، ولا تعترف بالانقلاب بغض النظر عمن يقف وراءه، وستقاومه و حتى تسقطه، وهذا كان خلاصة موقف الحرية والتغيير. وان على البعثة الاتساق مع مهمتها (دعم التحول الديمقراطي).

وأوضحت قوى الحرية والتغيير لفولكر أن مرحلة ما بعد سقوط الانقلاب تقوم على فكرة تأسيس دستورى جديد لسلطة مدنية كاملة، وليس هناك أي دور أو وظيفة سياسية للقوات المسلحة وبقية القوات النظامية ولا قياداتها في الخدمة، ولا نعتقد أن فولكر منحاز لأي طرف، فقد التقى بـنـا وسمع وجهة نظرنا، كما التقى بمن سماهم الفاعلين وأصحاب المصلحة، ومثلما تلقت الحريـة والتغيير دعوة فولكر تلقت أيضاً دعوات من مبعوث الخارجية الأمريكية وممثل القرن الأفريقي للخارجية الأمريكية والسوق الأوروبية والإتحاد الأفريقي ...الخ لتوضيح وجهة نظرها وموقفها، كل هذه الجهات لا ثملي علينا ما نراه في مصلحة بلادنا واستقرارها، والتي لا تحققها إلا الإرادة الوطنية، وفولكر في الأصل لم يقل أن لديه مبادرة، وقال إنه يريد أن يستمع للفيف من القوى الوطنية لمعرفة رأيها حول مأزق انقلاب البرهان وكيفية الخروج، وقد يكون هذا ما أزعج قائد الانقلاب، ولكن هذا توصيف قانوني للأمم المتحدة، وحتى الاتحاد الأفريقي والعديد من الدول وصفته بالانقلاب، فـهـذا لا يعنى أنها منحازة مثلاً للحرية والتغيير.

#الهدف

#لجنة إزالة التمكين درع الثورة #جبهة شعبية لمقاومة_الانقلاب #العصيان المدني الشامل #لاتفاوض لا حوار لاشرعية #الشعب أقوى والردة_مستحيلة



منظمة العفو الدولية: "إسرائيل" دولة فصل عنصري "أبارتهايد"

قالت منظمة العفو الدولية اليوم في تقرير جديد دامغ إنه ينبغي مساءلة السلطات الإسرائيلية على ارتكاب جريمة الفصل العنصري ضد الفلسطينيين. ويبيّن التحقيق بالتفصيل كيف أن "إسرائيل" تفرض نظام اضطهاد وهيمنة على الشعب الفلسطيني أينما تملك السيطرة على حقوقه. وهذا يشمل الفلسطينين المقيمين في "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن اللاجئين النازحين في بلدان أخرى.

يوثق التقرير الشامل بعنوان نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) الإسرائيلي ضد الفلسطينيين: نظامٌ قاسٍ يقوم على الهيمنة وجريمة ضد الإنسانية كيف أن عمليات الاستيلاء الهائلة على الأراضي والممتلكات الفلسطينية، وأعمال القتل غير المشروعة، والنقل القسري، والقيود الشديدة على حرية التنقل، وحرمان الفلسطينيين من حقوق المواطنة والجنسية تشكل كلها أجزاء من نظام يرقى إلى مستوى الفصل العنصري بموجب القانون الدولي. ويتم الحفاظ على هذا النظام بفعل الانتهاكات التي تبين لمنظمة العفو الدولية أنها تشكل فصلاً عنصرياً وجريمة ضد الإنسانية كما هي معرّفة في نظام روما الأساسي والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري.(

وتدعو منظمة العفو الدولية المحكمة الجنائية الدولية إلى النظر في جريمة الفصل العنصري في سياق تحقيقاتها الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما تناشد جميع الدول بممارسة الولاية القضائية الشاملة وتقديم مرتكبي جرائم الفصل العنصري إلى العدالة.

تقريرنا يكشف النطاق الفعلي لنظام الفصل العنصري في "إسرائيل". وسواء كان الفلسطينيون يعيشون في غزة، أو القدس الشرقية، أو الخليل، أو "إسرائيل" نفسها، فهم يُعامَلون كجماعة عرقية دونية ويُحرمون من حقوقهم على نحو ممنهج. وقد تبين لنا أن سياسات التفرقة ونزع الملكية والإقصاء القاسية المتبعة في جميع الأراضي الخاضعة لسيطرة "إسرائيل" تصل بوضوح إلى حد الفصل العنصري.

ومن واجب المجتمع الدولي التصرف

أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية "ما من مبرر ممكن لنظام بُني على القمع العنصري المُمَأسس والمطوّل لملايين الناس. ولا مكان للفصل العنصري في عالمنا، والدول التي تقرر أن تقبل تجاوزات "إسرائيل" ستجد نفسها في الجانب الخطأ من التاريخ. والحكومات التي تواصل تزويد "إسرائيل" بالأسلحة وتحميها من المساءلة في الأمم المتحدة تساند نظام فصل عنصري، وتقوّض النظام القانوني الدولي، وتفاقم معاناة الشعب الفلسطيني. وينبغي على المجتمع الدولي أن يواجه واقع الفصل العنصري في إسرائيل، وأن يتبع السبل العديدة المؤدية إلى العدالة، والتي من المعيب أنها لم تستكشف بعد."

تستند النتائج التي توصلت إليها منظمة العفو الدولية إلى كم متنام من العمل الذي قامت به المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية التي طبقت على نحو متزايد إطار الفصل العنصري على الوضع في "إسرائيل" و/أو الأراضي



الفلسطينية المحتلة.

التعرُّف على الفصل العنصري

نظام الفصل العنصري هو منظومة مُمأسسة للقمع والهيمنة تمارسها جماعة عرقية ضد أخرى. إنه انتهاك خطير لحقوق الإنسان يُحظّره القانون الدولي العام. ويُظهر البحث الواسع والتحليل القانوني اللذان أجرتهما منظمة العفو الدولية بالتشاور مع خبراء من خارجها أن "إسرائيل" تُطبّق هذا النظام ضد الفلسطينيين من خلال قوانين وسياسات وممارسات تضمن إدامة معاملتها العنصرية القاسية لهم.

وفي القانون الجنائي الدولي، تُعدّ الأفعال غير القانونية المحددة التي تُرتكب ضمن نظام من القمع والهيمنة بنيّة إدامته جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد الإنسانية. وهذه الأفعال مُدرجة في اتفاقية الفصل العنصري وفي نظام روما الأساسي، وتشمل القتل غير المشروع، والتعذيب، والنقل القسري، والحرمان من الحقوق والحرياتِ الأساسية.

وقد وثقت منظمة العفو الدولية أفعالاً مُحرّمة في اتفاقية الفصل العنصري ونظام روما الأساسي في كافة المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، مع أنها تحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة بصورة أكثر تكراراً وعنفاً مما تحدث في "إسرائيل". وتطبّق السلطات الإسرائيلية تدابير متعددة لحرمان الفلسطينيين عمداً من حقوقهم وحرياتهم الأساسية، بما في ذلك قيود قاسية على حرية التنقل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاستثمار الضئيل المزمن القائم على التمييز في المجتمعات الفلسطينية داخل إسرائيل، وحرمان اللاجئين من حق العودة. كما يوثق التقرير النقل القسري، والاعتقال الإداري، والتعذيب، وأعمال القتل غير المشروعة في كل من "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة.

وقد وجدت منظمة العفو الدولية أن هذه الأفعال تشكل جزءاً من هجوم ممنهج وواسع النطاق موجه ضد الشعب الفلسطيني، وثرتكب بنيّة إدامة نظام القمع والهيمنة. لذا فهي تشكل جريمة الفصل العنصري المرتكبة ضد الإنسانية.

ولعل القتل غير المشروع للمتظاهرين الفلسطينيين هو أوضح تعبير عن كيفية استخدام السلطات الإسرائيلية أفعالاً محظورة للحفاظ على الوضع الراهن. وفي ٢٠١٨، بدأ الفلسطينيون في غزة بتنظيم تظاهرات أسبوعية على طول الحدود مع "إسرائيل" منادين بحق عودة اللاجئين ووضع حد للحصار. وحتى قبل أن تبدأ التظاهرات، حذّر كبار المسؤولين الإسرائيليين من أن الفلسطينيين الذين يقتربون من الجدار سوف يُردون بالرصاص. وبحلول نهاية عام ٢٠١٩، كانت القوات الإسرائيلية قد قتلت ٢١٤ مدنياً من ضمنهم ٢٦ طفلاً. وفي ضوء أعمال القتل غير المشروعة والمصنهم ٤٦ طفلاً.



الفلسطينيين الموثقة في التقرير، تدعو منظمة العفو الدولية أيضاً مجلس الأمن الدولي إلى فرض حظر شامل على توريد السلاح إلى "إسرائيل". ويجب أن يشمل كافة أنواع الأسلحة والذخائر، علاوة على معدات إنفاذ القانون، نظراً للقتل غير المشروع لآلاف المدنيين الفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية. ويتعين على مجلس الأمن أيضاً فرض عقوبات تستهدف أشخاصاً محددين، مثل تجميد أصول المسؤولين الإسرائيليين الأكثر ضلوعاً في ارتكاب جريمة الفصل العنصرى.

معاملة الفلسطينيين كتهديد ديموغرافي منذ قيام دولة "إسرائيل" عام ١٩٤٨، انتهجت سياسة تكوين أغلبية ديموغرافية يهودية ثم الحفاظ عليها، وتعظيم سيطرتها على الأراضي والموارد لمنفعة الإسرائيليين اليهود. وفي ١٩٦٧، وسّعت هذه السياسة لتشمل الضفة الغربية وقطاع غزة. واليوم تستمر إدارة كافة الأراضي التي تخضع لسيطرة "إسرائيل" بما يفيد الإسرائيليين اليهود على حساب الفلسطينيين، فيما يستمر إقصاء اللاجئين الفلسطينيين.

ثقر منظمة العفو الدولية بأن اليهود – شأنهم شأن الفلسطينيين – يطالبون بحق تقرير المصير، ولا تطعن في رغبة "إسرائيل" في أن تكون وطناً لليهود. وبالمثل لا ترى أن تسمية "إسرائيل" نفسها "دولة يهودية" تشير بحدّ ذاتها إلى نية بالقمع والهيمنة.

بيد أن تقرير منظمة العفو الدولية يبيّن أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة اعتبرت الفلسطينيين تهديداً ديموغرافياً، وفرضت تدابير للسيطرة على وجودهم ووصولهم إلى الأراضي في "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة، وللتقليل من ذلك. وتتضح هذه الأهداف الديموغرافية جيداً من الخطط الرسمية لـ "تهويد" مناطق في "إسرائيل" والضفة الغربية، ومن ضمنها القدس الشرقية، وهو ما يظل يُعرّض آلاف الفلسطينيين لخطر النقل القسري.

قمع لا يعرف حدودًا

عزلت حربا عام ١٩٤٧-٩٤ وعام ١٩٦٧، والحكم العسكري الإسرائيلي المستمرّ للأراضي الفلسطينية المحتلة، واستحداث أنظمة قانونية وإدارية منفصلة داخل الأراضي، المجتمعات الفلسطينية المحلية وفصلتها عن الإسرائيليين اليهود. وقد تشرذم الفلسطينيون جغرافياً وسياسياً، ويتعرضون لمستويات مختلفة من التمييز تبعاً لوضعهم والمكان الذي يعيشون فيه. يتمتع الفلسطينيون من حملة الجنسية الإسرائيلية حالياً بقدر أكبر من الحقوق والحريات، مقارنةً مع نظرائهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في حين أن تجربة الفلسطينيين في غزة تختلف جداً عن تجربة المقيمين في الضفة الغربية. ومع ذلك ثبين بحوث منظمة العفو الدولية أن جميع الفلسطينيين يتعرضون للنظام الجامع نفسه. وتسعى "إسرائيل" في معاملتها للفلسطينيين في كل المناطق إلى تحقيق الهدف ذاته: منح امتيازات للإسرائيليين اليهود في توزيع الأراضي والموارد، وتقليص وجود الفلسطينيين ووصولهم إلى الأراضي إلى أدنى حد.

وثبين منظمة العفو الدولية بأن السلطات الإسرائيلية تعامـل الفلسطينيين كجماعة عرقية دونية يُحددها وضعهم الـعـربـي غير اليهودي. ويترسخ هذا التمييز العنصري في القوانين التي

تؤثر في الفلسطينيين في كل أنحاء "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة.

فعلى سبيل المثال، يُحرم الفلسطينيون من حملة الجنسية الإسرائيلية من القومية، ما ينشئ تبايناً قانونياً عن الإسرائيليين اليهود. وفي الضفة الغربية وغزة حيث تسيطر "إسرائيل" على سجل السكان منذ عام ١٩٦٧، لا يحمل الفلسطينيون جنسية ويُعد معظمهم منعدمي الجنسية ويحتاجون إلى بطاقات هوية من الجيش الإسرائيلي كي يعيشوا في الأراضي المحتلة ويعملوا فيها. ويطل اللاجئون الفلسطينيون والمنحدرون منهم، الذين هُجروا في حَربَيْ ١٩٤٧، و١٩٤٧ و١٩٤٧، يُحرمون من حق العودة إلى أماكن إقامتهم السابقة. ويُعد إقصاء "إسرائيل" للاجئين انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ترك الملايين معلّقين في حالة تهجير قسرى دائمة.

ويُمنح الفلسطينيون في القدس الشرقية، التي ضمتها "إسرائيل" قسراً إليها، إقامة دائمة بدلاً من الجنسية – مع أن هذه الحالة دائمة بالاسم فقط. ومنذ عام ١٩٦٧، سُحبت الإقامة مما يزيد على ١٤ ألف فلسطيني وفق تقدير وزارة الداخلية، ما أدى إلى نقلهم قسراً إلى خارج المدينة.

مواطنون أقل درجة

يواجه الفلسطينيون من حملة الجنسية الإسرائيلية – الذين يشكلون نحو ١٩ بالمئة من السكان – أشكالاً عديدة من التمييز المُمَاسس. في ٢٠١٨، تبلور التمييز ضد الفلسطينيين في قانون دستوري كرّس للمرة الأولى "إسرائيل" كـ "دولة قومية لليهود" حصراً. ويعزز القانون أيضاً بناء المستوطنات اليهودية ويُخفّض مكانة اللغة العربية كلغة رسمية.

ويوثِّق التقرير كيف يُمنع الفلسطينيون فعلياً من الاستــــُـــــار في ٨٠ بالمئة من أراضي "إسرائيل" نتيجةً لعمليات الاستيـلاء العنصرية على الأراضي، ولوجود شبكة من القوانين التمييزية المجحفة بشأن توزيع الأراضى وتخطيطها وترسيمها.

ويُعدّ الوضع في منطقة النقب بجنوب "إسرائيل" مثالاً رئيسياً على كيفية إقصاء سياسات التخطيط والبناء الإسرائيلية للفلسطينيين عهداً. ومنذ عام ١٩٤٨، تعتمد السلطات الإسرائيلية سياسات مختلفة لـ "تهويد" النقب، بما في ذلك اعتبار مساحات واسعة محميات طبيعية أو مواقع إطلاق نار عسكرية، ووضع أهداف لزيادة عدد السكان اليهود. وترتبت على ذلك عواقب مُدمّرة لعشرات الآلاف من البدو الفلسطينيين المقيمين في المنطقة.

وهناك حالياً ٣٥ قرية بدوية "غير معترف بها" من جانب اسرائيل، تضم قرابة ٦٨ ألف شخص، ما يعني أنها محرومة من الكهرباء وإمدادات المياه التابعة للشبكات الوطنية، ومستهدفة بعمليات الهدم المتكررة. ولما كانت القرى بلا وضع رسمي، فإن المقيمين فيها أيضاً يواجهون قيوداً على المشاركة السياسية ويُستبعدون من نظاميّ الرعاية الصحية والتعليم. وقد اضطرت هذه الأوضاع الكثيرين إلى مغادرة منازلهم وقراهم في ما يرقى إلى النقل القسرى.

إن عقوداً من المعاملة غير المتساوية والمتعمدة بحق الفلسطينيين من حملة الجنسية الإسرائيلية جعلتهم معرضين بثبات للحرمان الاقتصادي، مقارنةً مع الإسرائيليين اليهود. ويتفاقم هذا الوضع جراء التوزيع القائم على التمييز المجحف



الصارخ لموارد الدولة: ومن الأمثلة الحديثة على ذلك حزمة التعافي من فيروس كوفيد- ١٩ التي أعدتها الحكومة، ولم تمنح السلطات المحلية الفلسطينية إلا نسبة ١،٧ بالمئة منها. نزع الملكية

يشكل نزع الملكية من الفلسطينيين وتهجيرهم من منازلهم ركناً مهماً جداً في نظام الفصل العنصري الإسرائيلي؛ فمنذ قيام "إسرائيل"، فرضت عمليات استيلاء جماعية وقاسية على الأراضي ضد الفلسطينيين، وتواصل تطبيق عشرات القوانين والسياسات لإرغام الفلسطينيين على العيش في معازل صغيرة. ومنذ عام ١٩٤٨، تهدم "إسرائيل" مئات الآلاف من منازل الفلسطينيين وغيرها من الممتلكات في كافة المناطق الخاضعة لولايتها القضائية وسيطرتها الفعلية.

وكما في النقب، يعيش الفلسطينيون في القدس الشرقية والمنطقة ج في الأراضي الفلسطينية المحتلة تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة. وترفض السلطات منح تراخيص بناء للفلسطينيين في هذه المناطق، ما يرغمهم على إنشاء مبان غير قانونية تتعرض للهدم مرة تلو الأخرى.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، يزيد التوسّع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية الوضع سوءاً. وما زال إنشاء هذه المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة سياسة حكومية منذ عام ١٩٦٧. وتغطي المستوطنات اليوم نسبة ١٠ بالمئة من مساحة أراضي الضفة الغربية، وجرت مصادرة نسبة ٣٨ بالمئة من أراضي الفلسطينيين في القدس الشرقية بين عامَىْ ١٩٦٧ و٢٠١٧.

وغالباً ما تستهدف منظمات المستوطنين المدعومة بالكامل من الحكومة الإسرائيلية الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، بهدف تهجير الأسر الفلسطينية وتسليم منازلها للمستوطنين. ومن جملة هذه الأحياء حي الشيخ جرّاح الذي يشهد تظاهرات متكرّرة منذ مايو/أيار ٢٠٢١، فيما تخوض الأسر صراعاً للحفاظ على منازلها في ظل التهديد بإقدام المستوطنين على رفع دعوى قضائية ضدها.

قيود قاسية على حرية التنقل

فرضت السلطات الإسرائيلية منذ منتصف التسعينيات قيوداً صارمة على نحو متزايد على تنقل الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتسيطر شبكة من نقاط التفتيش العسكرية وحواجز الطرق والأسيجة وغيرها من المنشآت على تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وثقيّد سفرهم إلى "إسرائيل" أو الخارج.

لقد عزل سياج طوله ٧٠٠ كيلومتر – ما برحت "إسرائيل" تعمل على تمديده – المجتمعات الفلسطينية المحلية داخل "مناطق عسكرية"، ويتعين عليهم الحصول على تصاريح خاصة متعددة في أي وقت يدخلون فيه إلى منازلهم أو يغادرونها. وفي غزة، يعيش أكثر من مليوني فلسطيني تحت حصار إسرائيلي خلق أزمة إنسانية. ومن شبه المستحيل على الغزاويين السفر إلى الخارج أو إلى سائر الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فهم معزولون فعلياً عن بقية العالم.

إن صعوبة تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها هي تذكير دائم بعجزهم؛ فكل تنقلاتهم تخضع لموافقة الجيش الإسرائيلي، وعليهم اجتياز شبكة من السيطرة العنيفة للقيام بأبسط أمورهم اليومية

أنياس كالامار

"ويجسد نظام التصاريح الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة التمييز مجحف الصارخ الذي تمارسه "إسرائيل" ضد الفلسطينيين، وفي حين يُطبِق الحصار على الفلسطينيين، وبي عند نقاط التفتيش، أو ينتظرون صدور تصريح آخر، يستطيع المواطنون والمستوطنون الإسرائيليون التنقل كما يحلو لهم."

وقد درست منظمة العفو الدولية كل مبرر من المبررات الأمنية التي تتذرع بها "إسرائيل" كأساس لمعاملتها للفلسطينيين. ويبيّن التقرير بأنه في حين أن بعض السياسات الإسرائيلية ربما تكون مصممة لتحقيق أهداف أمنية مشروعة، إلا أنها ما برحت ثنفّد بطريقة غير متناسبة وتمييزية فاضحة لا تتقيد بالقانون الدولي. وثمة سياسات أخرى عارية تماماً من أيّ أساس قانوني معقول في مجال الأمن، وقد صيغت بوضوح بنيّة القمع والهيمنة.

طريق المضي قُدماً تقدم منظمة العفو الدولية توصيات محددة عديدة لكيفية تفكيك السلطات الإسرائيلية لنظام الفصل العنصري، وكذلك أركان التمييز، والشرذمة، والقمع التى تديمه.

وتدعو المنظمة إلى وضع حد للممارسة الوحشية المتمثلة بهدم المنازل وعمليات الإخلاء القسري كخطوة أولى. وينبغي على "إسرائيل" منح جميع الفلسطينيين المقيمين فيها وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة حقوقاً متساوية بما يتماشى مع مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما ينبغي عليها الاعتراف بحق اللاجئين الفلسطينيين والمنحدرين عنهم بالعودة إلى ديارهم التي كانت فيما مضى تعيش فيها عائلاتهم، وتقديم تعويضات كاملة إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية.

ويقتضي حجم وخطورة الانتهاكات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية في تقريرها إجراء تغيير هائل في مقاربة المجتمع الدولي لأزمة حقوق الإنسان في "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويمكن لجميع الدول ممارسة الولاية القضائية الشاملة على الأشخاص الذين يُشتبه على نحو معقول في ارتكابهم جريمة الفصل العنصري بموجب القانون الدولي. أما الدول الأطراف في اتفاقية الفصل العنصري، فمن واجبها القيام بذلك.

لا يجوز بعد الآن أن يقتصر الردّ الدولي على الفصل العنصري على الإدانات العقيمة والمراوغة؛ فإذا لم نعالج الأسباب الجذرية، سيظل الفلسطينيون والإسرائيليون أسرى دوامة العنف التي دمرت حياة عدد كبير جداً من الناس أنياس كالامار "وينبغي على "إسرائيل" تفكيك نظام الفصل العنصري والبدء بمعاملة الفلسطينيين كبشر متساوين في الحقوق والكرامة. وإلى أن تفعل ذلك، سيظل السلام والأمن احتمالين بعيدي المنال للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء."

يرجى قراءة التقرير الكامل للاطلاع على التعريف المفصّل للفصل العنصري في القانون الدولي.

ولمزيد من المعلومات يرجى الأتصال بنا عبر البريد الإلكتروني.press@amnesty.org



من أجل بناء فكر قومي متماسك مَنْ يوجِّه مَن: ثوابت الفكر النظري أم متغيرات الخطاب السياسي (ج٢)

حسن خلیل غریب

٤- من أهم مميزات النظرية القومية أنها نتاج فكري حديث للوقاية من ديكتاتورية الدولة اياً كانت أسسها

لكي تنجح النظرية في التعبير عن واقع الحياة الدنيوية بدقة وتضع أنجع الحلول لمشاكله، وتحقيق افضل سبل مواجهة تحدياته، ولضمان تطور الفكر والمجتمع ومواكبة حركة الزمن ، فإن كل ذلك يتطلب وجود المرونة والتجديد المستمر فيما يتطلب التجديد. وهذا يحتم الابتعاد عن وجود عامل الإلزام بالحلول، التي يتم التوصل اليها او الدعوة لها، من دون نقاش مهما كانت بواعثه، لأن في ذلك تغييب حق الرأي الآخر في الإفصاح عن نفسه، وبغيابه تغيب الحرية، وهذا يعني غياب للديموقراطية. وغيابها يعني استحضار للديكتاتورية تحت اي مسمى كان.

وفي العصر الحديث تطورت نظرية الفكر القومي في أوروبا نتيجة لعدة عوامل وأسباب كان من بينها تلبية حاجة المجتمعات الأوروبية في مواجهة عالمية الكنيسة التي كانت، تحت شعار توحيد العالم المسيحي، تبتز المجتمعات الخاضعة لسلطتها، وتفرض عليها قوانينها وتشريعاتها وتجمع الضرائب تحت مسميات الواجبات الدينية للفرد تجاه المؤسسة، من دون أن تتلقى تلك المجتمعات مردوداً اجتماعياً، أو فائدة خدماتية. لذا انطلقت الدعوة إلى القوميـة أولاً من تلك المجتمعات التي وعت حقيقة الأمر، وقد وجدت تلك الدعوات خلاصاً من المشاكل التي نجمت عن سلطة عالمية الكنيسة وأمميتها من خلال الدعوة إلى القومية. ومن بعد تلك المرحلة، واستجابة للمتغيرات التنموية والتطورات العلمية والتقنية والاقتصادية في الحياة الواقعية التي فرضت حتمية وجود فكر قادر على تلبية متطلبات العصر المتطورة ، إضافة إلى الاستجابة لواقع التعدديات الدينية والمذهبية في العالم، توسُّع الفكر العالمي في وضع أسس لنظام سياسي تقوم دعائمه على مبادئ مدنية الدولة بحيث تستجيب لمصالح كل التعدديات الدينية حيثما وُجِدت. ومن الضرورة هنا أن نشير إلى توضيح الالتباس الحاصل لدى البعض في الحركة النقدية التي تزعم أن مدنية الدولـة تقف في صف العداء للإيمان الديني، هذا إذا لم تتهمها بالإلحاد، وتُسقط عليها أحكام التكفير. لذا فإننا نشير هنا إلى ضرورة التمييز بين تشريعات مدنية تحفظ وحدة

المجتمع وتعالج مشاكله وتفاصيل قضاياه الدنيوية

المتغيرة باستمرار، وهي ذات مضمون اجتماعي سياسي

واقتصادي، وبين الإيمان الديني الروحي كاستجابة لحاجات



روحية عند الفرد وتلبية لنزعة تفسير الكون ومصير الإنسان بعد الموت، وتنظيم العلاقات الأخلاقية والتعاملات البشرية وغيرها.

وبمثل هذا الفصل نستطيع تحييد مبدأ مدنية الدولة من وزر إقحامها في موقف لا تحتمله، ونبعدها عن متاهات التكفير او التقاطع مع الايمان، لأنها معنية بمعالجة القضايا الاقتصادية والسياسية والتقنية المتغيرة للمجتمع وتنظيم علاقات أفراد المجتمع المتنوع الإنتماءات الدينية، فوظيفتها دنيوية، وهذا ما ليس له علاقة ولا يتقاطع مع مسألة الخيارات الدينية، التي هي حاجة روحية خالصة، يختار طريقها الفرد.

فالنظرية القومية، تعبر عن حقيقية واقعية في العلاقة بين أفراد ومجموعات لتلبية أكثر من حاجة تشكل اللاحم القومي بينها، إضافة إلى أن نشأتها كنظرية كانت بناء لحاجة سياسية، واجهتها الكثير من المجتمعات العالمية كما هو المجتمع العربي الذي يشكل جزءاً أساسياً من هذا العالم سريع التطور الذي نعيش فيه ، يتفاعل معه ويؤثر فيه ويتأثر به وبمتغيراته.

وهكذا فقد كانت النظرية القومية، قد أجابت على إشكاليتين كبيرتين. فمن جهة تضمن إيجاد قوانين وتشريعات واحدة تستجيب لمصالح التعدديات المختلفة في المجتمع الواحد و التي تشكل قاعدة لبناء مجتمع قومي متآلف، كما أنها تضمن سيادة العدالة والمساواة لكل مواطني الدولة بشتى جوانب الحياة. فكانت الدعوة إلى الدولة المدنية فيها هي الصيغة المثلى لتوفير حلول لكثير



من القضايا ومنها علاقات الأديان والطوائف المتعددة الـتي تتشارك في وطن واحد، وهي ما تسمى وحدة مـنـظـومـة الحقوق والواجبات.

ومن جهة أخرى ضمنت إيجاد الآليات والأطر الفكرية والعملية والمرونة المطلوبة لمواجهة سرعة المتغيرات العصرية والتطورات المجتمعية واستيعابها لمصلحة المجموع بكفاءة عالية.

٥- ثوابت الفكر القومي تميّز خصوصيات المجتمعات القومية وتحترمها

لقد وجدت المجتمعات المختلفة في النظرية القومية ملاذاً آمناً لشتى أطيافها المختلفة التي تتكون منها، بما فيها الدينية والمذهبية. ولهذا فقد لاقت الدعوة إلى القومية العربية انتشاراً كبيراً. إضافة إلى ذلك فقد شكلت النظرية القومية استجابة منطقية وعلمية للعلاقة بين طرفي معادلة التراث والمعاصرة في التاريخ العربي والزمن الراهن وساهمت بتحقيق التوازن المطلوب والذي هو شرط لابد منه لتوفير الثقة بالنفس وهي العامل الأساسي الذي لابد من توفره لدى الأجيال الصاعدة في اية أمة والتي تسعى الى تحقيق وحدتها وتحررها ونهضتها.

وقد اضفى الثراث عموماً على المجتمعات القومية خصوصياتها. ومن هنا فقد اضفى تراثنا الغني الزاخر بالعناصر الإيجابية خصوصية على مجتمعنا القومي العربي، وبالتالي فقد ساهم في تشكيل قاعدة الخصوصية القومية. أما تحديث القوانين والتشريعات وعصرنتها ووضع المعالجات اللازمة لمواجهة ما تمر به من تحديات وبما يلبي حاجات الأمة العربية المتطورة في عالم متغير، فهذا يتطلب انفتاحا على العصر واستيعاب متغيراته ومواكبتها في عملية مستمرة وحثيثة وكجزء ضروري من أجل استكمال وضع نظرية فكرية قومية متوازنة مع التحديث والعصرنة.

٦- الخطاب السياسي القومي جزء مكمًل للثوابت القومية
 معبر عنها ومتقيد بمضمونها

ان المحك الحقيقي لنجاح أي فكر نظري هو النزول من النظرية إلى التطبيق، فالهدف النهائي هو ان ينتفع به البشر من خلال تطبيقه على ارض الواقع، وإذا كان فكراً

جديداً يهدف إلى نقل المجتمع الموجّه إليه إلى ضفة التغيير، فان هذا التغيير بلا شك يمكن أن يحصل بقفزات سريعة، بل يتم بنقلات متدرجة بحيث يتقبله المجتمع شيئاً فشيئاً، وقد تمر أجيال عديدة ليصل التغيير إلى حدود واضحة ومنظورة.

وكي لا تكون المواجهة شديدة تؤدي إلى رفض عميق للتغيير مهما كان مطلوباً، يلعب الخطاب السياسي دوراً أساسياً في التمهيد لتقبله من خلال احداث نقلة نوعية تعقبها نقلة نوعية أخرى. على أن يكون مدروساً ومتقناً، بحيث يحقق توازناً يعد في غاية الأهمية والحساسية في آن واحد، فلا يصطدم

مع الثقافة القديمة الشعبية السائدة من جهة، ولا أن يجاريها بالمطلق في استسهال التقرب إلى الجماهير من أجل كسبها على حساب المبادئ الثورية والقومية ومتطلبات المعاصرة، من جهة أخرى.

٧- الثوابت القومية بوصلة تصوِّب اتجاهات الخطاب السياسي في السياسي قبي التغيير الفعلي، لا بدَّ من أن يمتلك، وضوح الرؤية في الجوانب التالية :

أن تشكل الثوابت الفكرية القومية بوصلة للخطاب السياسي، ولا يجوز التعتيم على مضمونها.

من أهم الثوابت القومية يأتي البرهان على صحة مضمون الفكر القومي وأهميته في بناء الدولة العصرية.

من ثوابت الفكر القومي أيضاً أن يحصر همّه بتأسيس كل ما له علاقة بتنظيم حياة المجتمع القومي المادية والاجتماعية، وأساسهما العدالة والمساواة بين المواطنين كافة. وأما خياراتهم الروحية فهي شأن من شؤونهم الفردية لا يجوز أن يتدخل الفكر القومي فيها وكذلك الدولة القومية، بل تأكيد احترام تلك الخيارات، من معتقدات وطقوس خاصة بكل دين أو مذهب، وحمايتها، وأن لا تتدخل الدولة إلاً ضد ما يمس سيادتها ويمس وحدة المجتمع القومي الذي تقوده وأمنه وسلامة مواطنيه.

* * * *

www.taleaalebanon.com



النقد السياسي :متى؟ وكيف؟ ولماذا؟

محمد الأمين أبوزيد

يحاول هذا المقال الإجابة على خطل دعوة يروج لها بشكل خاص ناشطي/ات الحزب الشيوعي في الاسافير من خلال واجهاتهم السياسية والمطلبية، وهي مطالبة قوى الحرية والتغيير بتقديم نقد ذاتي لتجربة الحكومة الانتقالية كشرط للدخول معها في أي تحالف قادم لإسقاط الانقلاب، وبعد ذلك يأتوا فرادى لا كتحالف قوى حرية وتغيير!!

الااتداء المناكيد على أن النقد والنقد الذاتي مبدأ أساسي من مبادى تطوير المجتمعات الإنسانية، أكدت عليه كافة الحركات الثورية ضمن مناهجها التربوية وهو مبدأ يرتبط بالممارسة السياسية في كافة أوجهها التنظيمية والفكرية والسياسية والإدارية في بعديها الاستراتيجي والتكتيكي. ويكتسب النقد قيمته الثورية والأخلاقية عندما ينبع من الذات وليس عندما يدفع إليه من طرف آخر.

إن النقد الذاتي الذي يقدمه الحزب أو الحركة السياسية أو التحالف السياسي لنفسه، ينبغي أن يصدر بناءاً على تقويم للمواقف ومراجعتها، وان تقرره الجهة بنفسها في سياق علاقتها بالجماهير لاسيما ما يتعلق بالعمل السياسي، وفي ذلك هي من تختار التوقيت والكيفية في ذلك الإجراء وليس غيرها.

الله المرية والتغيير كتحالف عريض نشأ في ظروف نضالية معلومة وخاض تجربة شراكة في الحكم ليس معصوم من الأخطاء، مطالب بتقويم التجربة استجابة لضرورات العمل السياسي، وتمليك قاعدته الجماهيرية وبكل شفافية سلبيات وإيجابيات التجربة، وامتلاك رؤية نظرية لعدم تكرار الأخطاء والتعلم منها بتصحيح التكتيات. وقد فعلت الحرية والتغيير حسنا عندما شكلت لجنة من كل عضويتها المشاركة في حكومة الانتقال لغرض كتابة تقويم للتجربة وفق ما اعلن في ندوة شمبات.

□ من بدع العمل الجبهوي التي حاول ناشطي/ت الحزب الشيوعي الترويج لها، والتي لم نسمع او نقرأ عنها في تاريخ التحالفات السياسية والعمل الجبهوي في تاريخ السودان هي اشتراط ممارسة النقد الذاتي السياسي كضرورة للقبول في أي تحالف، إذ أن المعلوم بالضرورة أن القبول بالميثاق والخط السياسي الحاكم للتحالف ونظمه هي التي تحدد جدارة المنضوين له.

في المقابل نتفهم هذا المطلب كمطلب جماهيري عام دون اشتراط وضعه بمنطق التطهر السياسي، فالعمل السياسي عمل يحتمل الخطأ والصواب وتباين التقديرات، وليس فيه ما يسمي بالموبقات السياسية إلا ما يرتبط بالعمالة والخيانة الوطنية.

□ ولنا أن نتساءل بموضوعية بضوء البدعة المصطنعة كشرط من شروط العمل الجبهوي أعلاه ما يلى:

*ألم يكن الحزب الشيوعي جزءاً من تجربة الحرية والتغيير التي تستوجب النقد، على أقل تقدير قبل أن يخرج منها؟ بل ظلت بعض عناصره مشاركة حتى انقلاب البرهان (الكنين نموذجاً) ... *لماذا لم يمارس الحزب الشيوعي نقد نفسه عند مشاركته في مجلس عبود المركزي في الستينات بعد زيارة برجنيف؟ وهل وضعت له قوى المعارضة شرط تقديم النقد؟ *لماذا لم ينتقد الحزب نفسه في انقلاب مايو ٢٩، وفي

يوليو ٧١ كخط مفارق لخط التغيير الجماهيري؟

وهل حال ذلك دون عمله التحالفى لاحقا لإسقاط مايو؟ *لماذا لم ينتقد الحزب الشيوعي نفسه في مشاركته في برلمان الإنقاذ ٢٠٠٥ وإعطاء النظام مشروعية زايفة؟؟ وهل وضع هذا شرطاً لالتحاق الحزب الشيوعي بالتحالفات

*لماذا لم ينتقد الحزب تجربة التجمع الوطني برمتها والتي قادت لمشاركة الانقاذ، وتفكيك التحالف؟ ومفارقته لخط العصيان المدني والإضراب السياسي المقر في الميثاق، والحاق التجمع بالعمل المسلح؟

*لماذا لم ينتقد الحزب نفسه في المشاركة في تجربة الكفاح المسلح في اسمرا (كتايب مجد) واتباع خط الثورة المحمية بالسلاح كمفارقة لخط النضال السلمي الجماهيري؟ لماذا لم ينتقد الحزب الشيوعي نفسه في اختراق ميثاق التجمع الوطني ٩٠ بنقل مركز ثقله الي الخارج وإهمال العمل الداخلي؟ ذلك الخطأ الذي اعترف به الراحلان فاروق أبو عيسي والتجاني الطيب لكاتب المقال في القاهرة في تلك الفترة بعد تسليمهما مذكرة بهذا الخصوص من قبل جبهة كفاح الطلبة. (كنت احد من قام بتسليم المذكرة بهيا التجمع بالقاهرة في ٩٠).

*لماذا لم ينتقد الحزب نفسه والتجمع الوطني بإقرار حق تقرير المصير في اسمرا ٩٥ الذي خرج من كواليس السياسية الأمريكية والصهيونية (ندوة واشنطن٩٤، ولقاء جنيف ٩٢) لتكريس الانفصال؟

والذي لم يكن قبلها شعارا للحركة السياسية شمال أو جنوب؟

*لماذا لم يدعو الحزب الشيوعي لتقييم تجربة الإجماع الوطني التحالفية؟ من موقعه المستقل او في إطار التحالف؟ *لماذا لم يشترط الحزب الشيوعي شرط شراكة السلطة الانقلابية فيما يخص المؤتمر الشعبي عندما كان عضوا بتحالف الإجماع الوطنى؟

*لماذا لم يشترط الحزب الشيوعي نقد الموقف السياسي عندما انضمت كتلة نداء السودان للحرية والتغيير برغم من أن خطها كان يعتمد التسوية السياسية مع النظام؟

□ إن تجارب العمل الجبهوي التحالفي

في تاريخ النضال الوطني لم تقل يوما بهكذا اشتراط، إذ إن المواثيق والقبول بها وآليات تطويرها، مع اقتران ذلك بالالتزام الأخلاقي يعد الشرط اللازم، الذي يعمل على كبح عثرات العمل وتوجيهه نحو الغايات والأهداف.

إن العمل الجبهوي يتطلب المرونة العالية والبعد عن التزمت وممارسة الوصايا والأستاذية والتفرد، وتضخيم الأنا وعجب النفس، ومرض الطفولة اليساري.

إن هذه العقلية في ممارسة العمل السياسي التي تتوهم الطهرانية واحتكار الحقيقة، عقلية مشوهة، تضع صاحبها في خانة خدمة شرعية الانقلاب دون قصد، بتعطيل مشروع توحيد القوى الثورية في جبهة شعبية عريضة للديمقراطية والتغيير، وبناء مركز معارض موحد وفعال لمواجهة الانقلاب وذيوله الداخلية والخارجية.. بالاستفادة من تجارب النضال ضد الأنظمة الشمولية.



في مواجهة الخوف من العلمانية ثبات المبادئ القومية ومضمونها الإنساني سر بقاء الرسالة الخالدة

حسن خلیل غریب

تمر أقطار الوطن العربي بصحنة كبرى تهدد وحدة الدولة مجتمعاتها بالتفسخ والتفتيت، كما تهدد وحدة الدولة السياسية بالانهيار، وإذا انهارت وحدة الدولة والمجتمع ستعود الأمة إلى عصر الدويلات الطائفية التي يكفر بعضها البعض الآخر، وستتعالى متاريس التقاتل والتذابح بين تلك الدويلات تسابقاً على حيازة كرسي إمارات (الفرقة الوحيدة الناجية من النار). وفي مواجهة هذه الأخطار المحدقة بأمتنا العربية، كان لا بُدً من رفع وتيرة الصراخ من أجل وضع حد لأعاصير التدمير التي تحدثها تيارات الإسلام السياسي في بنية المجتمع العربي.

ومن المعروف أن صياغة النظرية القومية، وتأسيس الأحزاب والحركات التي تعمل من أجل تحويلها إلى عمل ميداني، جاءت بالأساس منذ أكثر من قرن من الزمن لكي تعالج إشكاليات كثيرة تركتها مظاهر الدول الدينية من جهة، ومظاهر التفتيت التي تركتها الدويلات الطائفية من جهة أخرى.

ووجدت النظرية القومية أن الخلاص من تراث تلك المظاهر لإعادة الحياة لوحدة مجتمعية عربية يمر عبر نظام سياسي جديد، عنوانه المبادئ العلمانية. ففي العلمانية وفن نقض لأكثر أمراض الأمة وعلى رأسها الطائفية. ولذلك ومن أجل علاج أمراض الطائفية كان لا بد من استخدام العلاج العلماني، وليس هناك من علاج أكثر جدارة منه حتى الآن، ومع أنها لم تكتمل حتى الآن فإن تجربة النظام القطري أثبتت طوال سني نشأتها الحديثة أنها تستطيع بناء أساس لدولة حديثة تحل مبدأ الولاء للوطن بديلاً لمبدأ الولاء للدين.

ولكن أكثر ما واجه، او يواجه، النظرية القومية، كانت مظاهر العداء للفكر العلماني من قبل رجال الدين والمتدينين. وهنا دخل الفكر القومي بأزمة ذاتية لا يستطيع فيها الدخول لحل مشاكل الأمة على الأسس العلمانية، والأسوأ منها أنه يخشى مواجهة الجماهير بالدعوة لتلك المبادئ والترويج لها خشية من اتهام دعاته بأنهم يروجون لفكر علماني يتسم بـ(الكفر). وخوفاً من تلك التهمة يحجم كثير من القوميين لإشهار تأييدهم لمبادئ العلمانية.

ومن أجل الإسهام في حل لهذه المشكلة جئنا بمقالنا هذا. أولا: لا بُدَّ من نصرة مبدئية للفكر القومي العربي

الرسالة مجموعة من المبادئ والمُثُل، والمبادئ والمُثُل فيها من درجات الثبات ما يعصمها من الوقوع في شراك المتغيرات المرحلية. وإذا كانت المتغيرات تحتل المساحة

الكبرى في مبادئ الرسالة، فيعني أن الرسالة ليست خالدة. واستناداً إليه، كيف تكون الرسالة القومية خالدة إذا لـم تكن منابع مبادئها مبنية على قواعد وأسس ثابتة؟

فللنظرية القومية التي نعرفها، وتربينا على قواعدها، أسس ومبادئ، ومن أهم تلك المبادئ أنها إنسانية شاملة. وإنسانية القومية تصبح أكثر وضوحاً عندما ترتبط بالعدالة والمساواة بين أبناء القومية الواحدة أولاً، وعندما ترتبط مع القوميات الأخرى بعيداً عن مبادئ التعصب للعرق ثانياً، وعندما تعتبر التعددية في المعتقدات الدينية حقاً من حقوق البشر ثالثاً.

وليس هناك من نظريات حديثة تصلح لتوفير العدالة والمساواة بين البشر سوى المبدأ العلماني الذي يعمل على فصل الدين عن الدولة مع الاحتفاظ بحرية الاعتقاد الروحي الماورائي للأفراد والجماعات مهما تعددت انتماءاتهم العقبة.

ثانياً: تهافت المخاوف التي يثيرها المبدأ العلماني؟

وأما القول بأن المبدأ العلماني يثير مخاوف المتدينين لأنه مرتبط بالإلحاد كما يروِّج له، فهذا ليس خطأ بالمتدينين وإنما هو من أخطاء الحركات القومية، أي تلك الحركات التي لا تستطيع الدفاع عنه بموضوعية. أي إذا كان هناك خوف من المبدأ العلماني فعلى القوميين أن يزيلوا أسبابه بتوضيح مبادئه ومراميه، وليس أن يتجنبوه كونه يشكل مصدر خوف عند العامة من الناس، أو عند الصفوة من رجال الدين.

إن الخوف والتخويف من المبدأ العلماني يتناقض مع ما جاء في القرآن الكريم الذي يأمر بحرية الاعتقاد قائلاً؛) لَا إكْرَاهَ فِي الدِّين)، (فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ)، (وَلَوْ شَاء رَبِّكُ لَامَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا * أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى لَي يُكُونُوا مُؤْمِنِينَ)، وإذا شاء أحدهم الكفر (فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاعُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ. (

وإذا كان القرآن الكريم قد أجاز حرية الاعتقاد، وحصرمهمة النبي بالتبليغ فقط ومنعه من حساب الناس وحصرمهمة النبي بالتبليغ فقط ومنعه من حساب الناس وإنزال العقاب بهم، لأن الحساب شأن من شؤون الله، فإن الفكر القومي لم يخرج عن ذلك، بل أجاز حرية الاعتقاد أيضاً، واعتبر أن حساب المواطنين لا يقع على عاتق الدولة، بل اعتبر أنه لا فرق بين مواطن وآخر إلا بمدى قربه أو بعده عن مصالح المجتمع، وهذا مطابق لما جاء في الحديث النبوي (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَلَا إِنَّ رَبَّكُمْ وَاحِدٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ وَاحِدٌ أَلَا لَا لَا عَلَى عَرَبِيٍّ وَلَا لِأَحْمَرَ عَلَى الشَقْوَى.(



ثالثاً: في العلمنة، لرجل الدين حقله الذي يختلف عن حقل رجل السياسة:

وأما أسباب الخوف منه عند العامة من الناس، فلأنه يجري تخويفهم من قبل الصفوة من رجال الدين من المبدأ العلماني. ولرجال الدين مصلحة كبرى في ذلك. ففي تطبيق المبادئ العلمانية إلغاء لدور رجال الدين الدنيوي، وهذا ما يدفع بهم إلى خارج الحياة السياسية. وأما السبب في ذلك، فلأن لرجل الدين حقله، ولرجل السياسة حقله أيضاً. وإذا اختلط حقل رجل الدين بحقل السياسة فهذا يعني أن ما يفتي به رجل الدين سيكون مقدساً. وإذا تعددت فتاوى رجال الدين، على تعددية انتماءاتهم الدينية والمذهبية، فستتكاثر القرارات السياسية المقدسة. وهذا التكاثر، مستنداً إلى مفاهيم الفرقة الضالة والفرقة المنصورة، سيؤدي إلى تكفير بين هذا النهج السياسي وذاك.

رابعاً: ثورية النظرية القومية انقلاب على المفاهيم السطحية الدينية وليس رضوخاً لها:

فمن أجل أن يحافظ دعاة النظرية القومية على نقائها من

تأثير الثقافة الشعبية السطحية، التي تعتبر العلمانية إلحاداً، أن يحددوا بداية ما هو أساسي في قواعد العلمانية وفي أسسها ومبادئها، ومن أهم تلك الأسس والمبادئ أنها تعترف بحرية الاعتقاد الديني لكل المواطنين وتشكل حماية لهم.

ولهذا على القوميين الذين يؤمنون بأنه لا خلاص للوحدة الاجتماعية لمواطني الدولة القومية، إلا بالنظام المدني العلماني، عليهم بدلاً من أن يجتنبوا الكلام عن العلمانية خوفاً، وهذا لن يحل المشكلة بل يبقيها جمراً تحت الرماد، أن يدرسوا إيجابياتها ويعمموها ثقافة شعبية. لأن من أهم رسالات القوميين أن يرفعوا الشعب إلى مستوى الثقافة الجديدة وتخليصهم من الأفكار القديمة، لا أن يسلكوا وسائل التقية، واستخدام وسائل اللف والدوران مع العامة هروباً من الاصطدام بها. والعكس من ذلك يعني أن من واجبات القوميين أن يرفعوا سقف الثقافة الشعبية لا أن ينزلقوا إلى متاهاتها، وأن يخضعوا لمجاملة الناس على حساب دورهم الثوري في التغيير، هذا مع العلم أنه لا تغيير في المجتمعات إذا لم يرافقه تغيير في الثقافة.

اليوم العالمي للغة الأم تحديات ومخاطر اندثارها وتلاشيها

نعمت بیان

مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الاسكندنافية

إن اللغة هي هوية الأمة ووعاء ثقافتها ومرآة نهضتها وحاضنة تراثها وذاكرتها وتاريخها، وهي المُعبرة عن الوعي الجماعي للأمة، ومرتبطة بهوية أبنائها ومعبرة عن وحدة أهدافهم وفكرهم ومصيرهم. ومع بروز ظاهرة العولمة، زادت مخاطر استخدام لغات محددة على حساب العديد من اللغات الأم، التي تشهد تهديداً جدياً بتلاشيها. وحرصاً على حماية اللغة الأم من الإندثار للعديد من الشعوب، خصصت الأمم المتحدة اليوم العالمي للغة الأم الذي يُحتفل به سنوياً في جميع أنحاء العالم لتعزيز الوعي بالتنوع اللغوي والثقافي وتعدد اللغات.

جاءت فكرة الاحتفاء بهذا اليوم بمبادرة من بنغلادش للاعتراف باللغة البنغالية عام ١٩٥٢، واقرّها المؤتمر العام لليونسكو في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، ومن ثم تم إقراره رسمياً من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث أعتبر ٢٦ شباط/فبراير اليوم العالمي للغة الأم، ليبدأ العالم أجمع الاحتفاء بهذا اليوم اعتباراً من عام ٢٠٠٠، حيث يُقر هذا اليوم بأن اللغات وتعزيز اللغات يعزز الاندماج، وخاصة أن تركيز اليونسكو بأن التعليم، وبخاصة القائم على اللغة الأولى ، ينبغى أن يبدأ في السنوات الأولى في على اللغة الأولى ، ينبغى أن يبدأ في السنوات الأولى في

إطار رعاية الطفولة المبكرة فضلاً على التربية على أساس التعليم.

التكنولوجيا ودورها في التعليم متعدد اللغات

وللتكنولوجيا القدرة على التعامل مع بعض أكبر التحديات التي تواجه التعليم اليوم. ويمكن لها ان تلعب دورا هاما في تسرع الجهود نحو ضمان فرص تعلم عادلة وشاملة ومستدامة للجميع إذا كانت تسترشد بالمبادئ الأساسية للإدماج والإنصاف. ويعد التعليم متعدد اللغات القائم على اللغة الأم مكوئا رئيسيًا للشمول والإنصاف في التعليم.

لقد استخدمت العديد من البلدان حول العالم حلولًا قائمة على التكنولوجيا للحفاظ على استمرارية التعلم أثناء إغلاق المدارس بسبب جائحة كوفيد ١٩. الإ أن العديد من المعلمين واجهوا الكثير من العوائق منها افتقارهم للأدوات اللازمة والوصول إلى الإنترنت والحصول على المواد بسهولة والمحتوى الملائم والدعم البشري الذي كان من شأنه أن يسمح لهم بمتابعة التعلم عن بعد. وعلاوة على ذلك، لقد افتقرت أدوات وبرامج ومحتوى التعليم والتعلم عن بعد دائما القدرة على ضمان التنوع اللغوى.

ولهذا سيكون شعار اليوم الدولي للغة الأم لعام ٢٠٢٢ هو استخدام التكنولوجيا من أجل التعلم المتعدد اللغات: "التحديات والفرص"، الدور الذي يمكن للتكنولوجيا أن تؤديه للدفع بعجلة التعلم المتعدد اللغات ودعم الارتـقـاء بـجـودة



التعليم والتعلم للجميع.

أبرز التحديات التي تتعرض لها اللغة الأم:

رغم أن اللغات تحظى بأهمية كبرى في حياة البشر بوصفها من المقومات الأساسية والجوهرية في الاتصال والاندماج والتعليم والتنمية، إلا إن اليونسكو تعتبر إن التنوع اللغوي يتعرض إلى تهديد متزايد في ظل اندثار عدد من اللغات، ولا يحصل ٤٠٪ من سكان العالم على التعليم بلغة يتحدثون بها أو يفهموها. وقد لعبت العولمة دوراً كبيراً في تهميش بعض اللغات الأصيلة، إضافة إلى أسباب أخرى أهمها:

-الاغتراب: يعانى المهاجرون من معضلة تلاشى اللغة الأم، حيث أن المهاجر مضطر لتعلم لغة البلد المضيف للمساعدة في عملية الاندماج وغالباً تكون على حساب اللغة الام، وخاصة الأطفال ذوى الأعمار الصغيرة الذين يجدون سهولة في اتقان اللغة الجديدة في التعبير والتواصل. فالعديد من الدراسات تُظهر أن المهاجر يمكن ان يفقد لغته الأم في البلد المُضيف بإهمال التحدث بها بشكل يومي، ويؤكد خبراء التعلم اللغوى ان اللغة الأم ممكن أن تتآكل وتتلاشى مع عدم استخدامها ومنافسة اللغة الجديدة عليها. ومن خلال تجربتنا وعملنا في هذا المجال، تبين لنا أن الأطفال هم أكثر الفئات تعرضاً لاحتمالية تلاشى اللغة الأم، فالمهارات اللغوية للأطفال تحت سن الثانية عشر تتأثر كثيراً بالبيئة اللغوية الجديدة، والبعض منهم يرفض تعلم اللغة الأم ، مما يساهم في النسيان التدريجي للغة الأم، وما يرتبط بها من هوية وانتماء للوطن الأم. هذا بالنسبة للأطفال الذين عاشوا سنين عمرهم الأولى في موطنهم الأصلى، أما الإشكالية الكبرى هي الأطفال الذين ولـدوا في بلد المهجر والذين يواجهون الكثير من التعقيد عند التحدث باللغة الأم، وهنا يبرز دور الأهل في تسهيل وتبسيط هذا التعقيد من خلال التحدث مع الطفل باللغة الأصيلة.

-الاحتلال: العديد من الدول الخاضعة للاحتلال تعاني من تهميش اللغة الأصيلة لشعوبها، على سبيل المثال لا الحصر، دولة الأحواز العربية المحتلة، حيث يمنع الاحتلال الإيراني الشعب العربي الأحوازي من تعلم اللغة العربية لشعب ويفرض اللغة الفارسية بغرض الغاء الهوية العربية للشعب الأحوازي. فالاستعمار يهدف ليس فقط لاحتلال الأرض بل لفرض هوية ثقافية جديدة مغايرة لهوية الشعوب المستعمرة، من خلال فرض لغة المستعمر وثقافته عليها. وخير الأمثلة على ذلك الاستعمار الفرنسي والإنكليزي ولاحقاً الأميركي خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمالي أفريقيا.

- العولمة: لقد فرض نظام العولمة الذي جعل من العالم قرية صغيرة تتربع التكنولوجيا على عرشها، اعتماد اللغة الإنكليزية كلغة عالمية للتواصل بين البشر، ولقد سارت معظم الدول في اتجاه اعتماد اللغة الأجنبية الثانية كلغة أساسية بجانب اللغة الأم، وأحياناً تتجاوزها لتصبح اللغة الثانية في المقدمة. فعلى سبيل المثال، بعض الدول

العربية تعتمد اللغة الأجنبية كلغة أساسية، إلى حد أنه لا يمكن للمرء أن يبلغ تحصيله العلمي أو الحصول على عمل أو وظيفة إذا لا يتقن اللغة الأجنبية (الإنكليزية بالدرجة الأولى وتليها الفرنسية) مثل لبنان ودول المغرب العربي. وهذا بدوره يُضعف ويقوض اللغة الأصيلة ويسهم في تلاشيها.

لا بد من الإشارة إلى أن العديد من الدول الأوروبية تولي الاهتمام لتعدد اللغات والتنوع اللغوي، بيد أن التركيز أصبح منصبا أكثر على اللغات الأوروبية، ويُنظر إلى استخدام اللغات الأخرى (الأم) أنه عائق أمام الإندماج، ولكن من جانب آخر، هناك أدلة تثبت أهمية اللغة الأصلية في المجتمع، حيث يشير العديد من الباحثين إلا أن من يتقن اللغة الأم، يسهل عليه إتقان اللغة الجديدة.

ومن البلدان الأوروبية التي تقدم الدعم للغات الأم في المدارس هي السويد، حيث ينظم القانون الحق في التعليم باللغة الأم، والهدف من ذلك هو تقديم الدعم للأطفال لتطور لغتهم السويدية ولغتهم الأم من مرحلة ما قبل المدرسة فصاعداً. وتقول الوكالة السويدية للتعليم أنه "ليست جميع اللغات ذات قيمة متساوية في أوروبا"، فيجب أن يكون عدد الطلاب كبير من خلفية أجنبية لكي يتم تدريس اللغة الأم. (في السويد، يكفي أن يكون خمسة طلاب في المدرسة يتكلمون نفس اللغة ليحق لهم بتعلم اللغة الأم). هذا وتحتل اللغة الإنكليزية المرتبة الأعلى بين اللغات الأجنبية، تليها الفرنسية والإسبانية والإلمانية، ولا اللغات الأجنبية، تليها الفرنسية والإسبانية والإلمانية، ولا الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يتكلمون العربية، وخاصة في العقود الثلاث الأخيرة.

نختم بالتأكيد على أن اللغة الأصيلة/الأم هي العامل الأساسي الذي يشكل هوية الإنسان ويضفي على المجتمع طابعه الخاص، ووجود أي أمة مرتبط بوجود لغتها، فالأمم التي انقرضت لغاتها زالت من الوجود، ولا بقاء لأمة يتخلى أهلها عن لغتها. فاللغة تمثّل أساس وجود المجتمعات، وهي الوسيلة التي تتيح صون الثقافات والمعرفة التقليدية ونشرها على نحو مُستدام.

وهنا أبياتًا للشاعر الصقلّي " إجنتزيا بوتينا" تختزل أهمية اللغة بوصفها هوية وانتماء:

"ضع شعبًا في السلاسل جُرِّدهم من ملابسَهِم سدّ أفواهَهُم.. لكنَّهم مازالوا أحرارًا شدّ أفواهَهُم.. لكنَّهم مازالوا أحرارًا خُذ منهم أعمالَهم... وجوازات سَفَرهَم والموائد التي يأكلون عليها والأسرَّة التي ينامون عليها لكنَّهم مازالوا أغنياء إن الشعب يفتقرُ ويُستعبَد عندما يُسلب اللسان

الذي تركَه الأجدادُ وعندها يضيعُ إلى الأبد".



الصحراء المغربية والأمن القومي العربي الجــزء الثانى

د. سالم سرية:

اكاديمي وكاتب (فلسطين)

المقاومة المغربية للاستعمار الإسباني والفرنسي:
استمر الاستعمار الإسباني للصحراء المغربية لمدة ٩١ عاما (١٩٧٥-١٩٧٥) ورحل اخر جندي إسباني عنها في يناير ١٩٧٦.لذا لا يمكن القول ان عبئ التحرير قد كان على كاهل البوليساريو التي تأسست قبل هذا التاريخ بعامين. ومن الانصاف القول ان نضال الشعب العربي في المغرب طوال السنوات السابقة هو الذي قض مضاجع الاستعمار الفرنسي والاسباني معا ثم جاءت البوليساريو لتكمل المهمة باسلحة حديثه وهمة عالية ودعم ليبي جزائري متواصل. نقول ان كل هذا التراكم الكفاحي والتضحيات هو الذي ارغم الغزاة على الرحيل عن الصحراء. وفي عام ٩٥٩ اعلن الراضي المغربية المحتلة في موريتانيا والصحراء وسبتة ومليلة ١٠.

ان الحديث عن الكفاح المسلح ضد الغزاة فد بدا منذ عام ١٨٨٤ وتواصل بوتائر عالية فيما بعد .ويعتبر العام ١٩٣٤ م، هو التاريخ الذي نصبت الجيوش الفرنسية المستعمر إلاسباني بالصحراء الغربية التي أصبحت منطقة انسحاب بالنسبة للمجاهدين حيث يقول - سلفادور با ياريس:

)فيما بين ١٩٣٤-١٩٣٤ م نظم الصحراويون حرب عصابات حقيقية طبعتها التنقلات الطويلة والسريعة، فقاموا بالهجمات المفاجئة ضد مختلف التمركزات العسكرية إلاستعمارية، وبعد هزيمة "أم التونسي" في ١٨ اب ١٩٣٢ م تم القضاء على مجموعة متنقلة فرنسية، ونتيجة لذلك شن الفرنسيون حملة واسعة بهدف تطهير المنطقة ونزع سلام المقاومين، وكان القمع، لذلك لجأت فرنسا إلى طلب المساندة من إسبانيا على أن تقوم هذه الأخيرة باحلال السلم في المنطقة الواقعة تحت نفوذها، وبهذا شرعت إسبانيا في احتلال المناطق الداخلية من الصحراء الغربية والإقامة بها بشكل نهائي بعد أن ظل تواجدها مقتصرا على السواحل، وبهذا كان عام ١٩٣٤م هو عام الاحتلال الفعلى والنهائي لاسبانيا وسيطرتها على الاقليم، والذي بموجبه تمت تسمية الصحراء الغربية باسم "الصحراء الإسبانية" . ٢ ومن حركات التحرر المغربية التي ظهرت بعد استقلال المغرب:

- ١ حركة الرجال الزرق عام ١٩٦١م والتي كانت تهدف لتحرير الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الإسبانية وإلى توحيد الصحراء مع الوطن ألام حيث اتخذت من الجزائر مقرا

لقيادتها ثم انتقلت إلى بلجيكا لتستقر عام ١٩٧٥ م بالمغرب

- - ٢حزب جبهة التحرير والوحدة :حيث إنشق هذا الحزب عن حركة المقاومة لتحرير الأقاليم الصحراوية الواقعة تحت السيطرة الإسبانية، وضمت شقين سياسي وعسكري، طالب بالاندماج مع المملكة المغربية، بحيث بدأ بشن هجمات عبر الحدود إبتداءا من سنة ١٩٧٥م وذلك بهدف الضغط على المستعمر إلاسباني للرحيل. وقد صدر قرار بحله في سبتمبر من العام ١٩٧٦م _ (٣)

ونعود الان للحديث عن البوليساريو:

البوليساريو: خلال سنتي ١٩٧٢-١٩٧٠ أعادت الحركة الوطنية الصحراوية تنظيم نفسها وأسلوبها لتتحول إلى منظمة مسلحة تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب" (البوليساريو)، frent (Popvlar de liberacion Saguia Hamray Riodeoro (وعقدت مؤتمرها التأسيسي تحت شعار "بالبندقية تنال

وتشير المصادر الى انها تأسست في ٢٠ ايار عام ١٩٧٢ من قبل العقيد معمر القذافي الذي قال في خطابه بمناسبة ثورة الفاتح من سبتمبر عام ١٩٨٧م)"أستطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر لان البوليساريوالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، نحن الذين أسسناها عام ١٩٧٢م، ونحن الذين دربناها وسلحناها لتطرد الاستعمار اإلاسباني، ولم نسلحها لإقامة دولة).لهذا فإن الحديث عن دعم القذافي للبوليساريو في البدايات الأولى للنزاع لم يكن قائما على أساس دعم الجبهة كحركة انفصالية تهدف إلى إلاستقلال عن المملكة المغربية، انما كحركة تحرير في مواجهة إلاستعمار إلاسباني – (٤)

إن الدعم الليبي طيلة إستمراره حتى سنتي ١٩٨٤ م و ١٩٨٥ م شكل السند الأهم إقتصاديا وعسكريا، لان ليبيا هي التي فتحت خطا تمويليا غير محدود لجبهة البوليساريو، مما مكن هذه ألاخيرة من شراء السلاح المتطور من اسواق البلدان الشرقية، الا أنه وبعد إتفاق "وجدة" عام ١٩٨٥ بين المغرب وليبيا لانشاء شبه وحدة بينهما والتي دامت حتى عام ١٩٨٧ م، غيرت ليبيا من مواقفها الداعمة لمطالب البو ليساريو باتجاه دعم المغرب، حيث إستطاع الملك الحسن الثاني بمهارة دبلوماسية قطع الدعم الليبي عن جبهة البوليساريو، واكتفت ليبيا بموقف الحياد ودعم جهود ألامم المتحدة مع حرصها على إبقاء نوع من الروابط مع البوليساريو بإستقبال وفود الطلبة الصحراويين للدراسة.



لهذا فإن ليبيا حاولت موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر، وأعلن الرئيس القذافي مرارا أن مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة في استكمال الاتحاد المغاربي، وقد أدى هذا التصريح إلى اقتراب في وجهات النظر بين كل من ليبيا والمغرب. وبعد فشل المشروع الوحدوي بين ليبيا والمغرب بسبب زيارة شمعون بيريز للمغرب اعلن القذافي وقوفه مع الجزائر من خلال تاييده لإقامة الجمهورية الصحراوية .

وعلى وقع حرب العصابات بين جبهة "بوليساريو" والقوات المغربية التي استمرت ١٦ عاماً، بدأ المغرب في مطلع ثمانينيات القرن الماضي ببناء جدار رملي حول (على شكل مراحل) مدن السمارة والعيون وبوجدور لعزل المناطق الصحراوية الغنية بالفوسفات والمدن الصحراوية الأساسية، وجعل هذا الجدار العازل أهم الأراضي الصحراوية في مأمن من هجمات مسلحي "بوليساريو"، بعد ان استنزف بناء هذا الجدار الميزانية المغربية بعدة مليارات دولار ليتعزز تدريجيا بعدها موقف المغرب في تلك المنطقة، لا سيما في منتصف الثمانينيات بعد تخلي ليبيا عن دعم "بوليساريو" عام الثمانينيات بعد تخلي ليبيا عن دعم "بوليساريو" عام الثمانينيات بعد تخلي ليبيا عن دعم "بوليساريو" عام

وطوال سنوات الصراع، فرّ آلاف الصحراويين إلى الجزائر حيث أقاموا فيما بات يعرف بمخيمات "تندوف"، ليصل عددهم وفق المفوضية العليا لشؤون اللاجئين للحكومة الجزائرية إلى نحو ١٦٥ ألف لاجئ صحراوي في المخيمات الخمسة قرب تندوف، فيما تقول وكالات الأمم المتحدة إن العدد يتراوح بين ٩٠ و١٢٠ ألف لاجئ(٥.(

وفي الوقت الذي تعتبر فيه أزمة الصحراء الغربية واحدة من أطول الصراعات السياسية والإنسانية في العالم، يحكم تلك المنطقة منذ عام ١٩٩١ اتفاق وقف إطلاق نار، فرضته الأمم المتحدة وتضطلع قوات حفظ السلام الأممية بتأمينه بين المغرب وجبهة "بوليساريو" وذلك من دون التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع حتى الآن.

وفي شأن استقلال الإقليم، قامت موريتانيا من جانبها بالانسحاب من جنوب الصحراء الغربية بعد ان انهكتها حرب العصابات التي كانت تشنها البوليساريو ولتي أدت إلى الإطاحة بنظام مختار ولد دادا في موريتانيا والذي سبق وان طالب بها ونظرا لعدم قدرته على تحمل ضربات البوليساريو استنجد بفرنسا لضرب البوليساريو ثم انسحب منها عام ١٩٧٩ منها وسيطرت عليها المغرب. وما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ أعلنت "بوليساريو" تأسيس "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، وشكلت حكومة في منطقة تندوف بأقصى الجنوب الجزائر يومنذ تأسيسها تولى منطقة تندوف بأقصى الجنوب الجزائر يومنذ تأسيسها تولى سنوات حتى مقتله في ٩ يونيو (حزيران) ١٩٧٦ خلال هجوم على العاصمة الموريتانية نواكشوط، ليخلفه محمد عبدالعزيز أميناً عاماً للجبهة ورئيساً لمجلس قيادة الثورة من أغسطس (آب) ١٩٧٦ حتى وفاته في مايو (أيار) عام

٢٠١٦ عندما تولى رئاستها إبراهيم غالى. وبقيت الجبهة في صدامها مع الحكومة المغربية حتى عام ٢٠١٠، عندما شهدت انشقاقاً داخلياً تمخض عن ظهور تيار "خط الشهيد"، طالب بالدخول في مفاوضات مباشرة مع المغرب في شأن تلك المنطقة المتنازع عليها. وطوال العقد الأخير، مرت أزمة الصحراء الغربية بعدد من المحطات الرئيسة، ففي ٢٠١٦ شهدت منطقة الكركرات الحدودية مع موريتانيا توتراً بين جبهة "بوليساريو" والمغرب، لم يهدأ إلا بعد أن تدخلت البعثة الأممية لتنظيم الاستفتاء بالصحراء الغربية (مينورسو) لمنع المواجهات، وعليها سحب الطرفان قواتهما بعد دعوة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. وفى نهاية أكتوبر (تشرين الأول) الماضى، وعلى وقع إغلاق ناشطين صحراويين المعبر الحدودى الوحيد الذى افتتحه المغرب عام ٢٠٠٢ لإيصال منتجاته إلى غرب أفريقيا عبر الأراضى الموريتانية، أعلنت القوات المغربية في نوفمبر (تشرین الثانی) ۲۰۲۰ أنها طردت مجموعة من نشطاء جبهة "بوليساريو" برفقة أربع عربات مسلحة، بعدما قطعوا الطريق في معبر الكركرات، معلنة إطلاق عملية عسكرية لإعادة فتح الطريق المؤدى لموريتانيا المجاورة بعد إقفاله. وفى المقابل، اعتبرت كل من "بوليساريو" والجزائر تدخل الجيش المغربي "عملاً عدوانياً ضد مدنيين عزل".(٦١ الهوامش

۱- بن يوسف بن خدة - نزاع الصحراء الغربية و الشرعية الدولية رسالة دكتوراة ٢٠١٣-١٤ ٢٠١٤ جامعة الجزائر رابط التحميل

https://www.usc.gal/export9/sites/webinstitucional/gl/institutos/ceso/descargas/Ph-D_S haanan_2007.pdf -2 مادية نصيرة –رسالة ماجستير – قضية الصحراء الغربية -2 مادية نصيرة –رسالة الوادي –الجزائر -1 ۲۰۰۰-۱۹۷۰: https://www.univ-eloued.dz/images/memoir/file/M.H-021-1.pdf

-3ازمة الصحراء الغربية أسباب وتوقعات –مركز ابحاث برق -

https://barg-rs.com/%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D8%AP%D9%AB%D8%AA%D9%88%D8%AP%D9%AB%D8%AB%D9%AB%D9%AB%D8%AP%D9%AB%D9%AB%D9%AB%D8%AD%D8%A

- *ا*ليلى بديع عيناتي, البوليزاريو قائد وثوره ,دار المسيرة , (بيروت ۱۹۸۷ (

-٦هادية نصيرة مصدر سابق.



اليوم العالمي للتعليم - الجزء الثاني

نعمت بیان

مستشارة المرأة والطفل في المنظمة العربية لحقوق الإنسان في الدول الإسكندنافية

واقع التعليم في المنطقة العربية في ظل التحديات الكبرى

إذا كانت جائحة كورونا قد تسببت بحرمان ملايين الأطفال والشباب في العالم من الحصول على التعليم جراء الإقفال التام للمدارس في معظم دول العالم، ففي المنطقة العربية كان الضرر في قطاع التعليم أضعافاً، حيث أن المنطقة العربية تعيش منذ عقود حالة من التخبط والفوضى نتيجة المتغيرات الدولية والإقليمية التي كان لها كبير الأثر على العديد من البلدان العربية وعلى نظمها وكامل مكوناتها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والتربوية، خاصة بعد احتلال العراق الذي كان يشكل السدّ المنيع في وجه المطامع الاستعمارية الجديدة، وقد سببت هذه المتغيرات في اختلال في بعض الأنظمة العربية، مع ظهور مشاريع الشرق الأوسط الجديد ،وتـنـامـي قوى إقليمية، (إيران وتركيا وإسرائيل) وتوغلها في العمق العربي، والعمل على تفتيته وتفكيكه إن كان من خلال الآلـة العسكرية، أو من خلال نشر ايديولوجيات قائمة على الفكر المذهبي والطائفي الهادف إلى تشويه البنية العلمية والفكرية والثقافية العربية، ونزع الهوية وإضعاف الانتماء الوطني والقومي، أي بما يعني ضرب كل ما هو عربي وعروبي، مما جعل الأمن القومي العربي بكل أبعاده أمام تحديات كبرى هددت بنيته ومضمونه وفعاليته وحيويته، وأضعفت مناعته الذاتية أمام هذه المتغيرات التى تركت تداعيات على كل مناحى الحياة في هذه البلدان، وقطاع التعليم لم يكن بنمأى عن هذه التداعيات الخطيرة.

وقد نشرت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم "الإلكسو" دراسة تشير فيها إلى أن معظم التقارير العربية والإقليمية والدولية الصادرة خلال السنوات الماضية إلى أن الواقع التعليمي في الوطن العربي يواجه ظروفاً دقيقة وحرجة نظراً للأحداث الراهنة التي انعكست أثارها على التعليم كماً ونوعاً. وقد أشار تقرير اليونسكو الإقليمي للتعليم للجميع والخاص بالدول العربية والصادر عام (٢٠١٤) أن "الظروف التي تمر بها المنطقة قد أعاقت الاستمرارية المنتظمة لتحقيق التعليم للجميع بحلول عام الاستمرارية المنتظمة لتحقيق التعليم للجميع بحلول عام للإنتقال لخطة اليونسكو ما بعد عام ٥ ٢٠١ من اجل تعليم أفضل في المستقبل يلبي مطالب المجتمعات وطموحات أفضل في المستقبل يلبي مطالب المجتمعات وطموحات شعوبها نحو نوعية أفضل للحياة."

ما ذُكر أعلاه هي أسباب موضوعية لما ألمّ بالقطاع التربوى على الصعيد العربي. لكن هناك أيضاً مسببات

ذاتية ، منها أن قطاع التعليم يُعانى أيضاً من قلَّة الـمـوارد والتمويل، فالعديد من الدول زادت من نسبة الإنفاق على هذا القطاع، ولكن قلة قليلة أعطت أولوية للتعليم في ميزانيتها، ومعظمها لا ترتقي فيها المبالغ المخصصة للتعليم إلى نسبة ٢٠٪ المؤصى بها والمطلوبة لسد الفجوات التمويلية، وحتى وإن صُرفت ميزانيات عالية لهذا القطاع، كانت تُهدر أو تُسرق أو تُستخدم في غير مواضعها المطلوبة نتيجة الفساد الذي استشرى في هـذا الـقـطـاع (العراق ولبنان). أما الجهات المانحة فحالها لا يخرج عن هذا الإطار، فبعد زيادة أولية في ميزانية المعونة المخصصة للتعليم، عادت وخفضت هذه المعونة منذ عام ٢٠١٠. وانسجاماً مع ذلك فقد أبرزت الدراسات التربوية الإقليمية محدودية الميزانيات العامة المخصصة للتعليم في بعض البلدان العربية، حيث أن نسبة موازنة وزارات التربية والتعليم هي ما بين(٨,٤ ١٪- ١١٪)، وتتراوح نسبة رواتب المعلمين من موازنات هذه الوزارات ما بين(٤,٥٢٠٪-٨٦٪.) وبلغ معدل إنفاق المنطقة العربية على التعليم (٥,٥-٥٪) من إجمالي الناتج المحلي، وهي دون ما أوصى به تقرير اليونسكو الشهير (التعليم: ذلك الكنز المكنون) بأن تكون نسبة الإنفاق ٦٪ كحد أدنى، ذلك أن النمو السكاني والتطور التكنولوجي، والتسارع في عالم المعرفة كلها أمور تتطلب زيادة حقيقية في الإنفاق على التعليم، على الرغم مما يواجهه العالم من الأزمات الاقتصادية المتلاحقة. ولا منـاص

هذا بالإضافة إلى تعرّض المؤسسات التعليمية إلى خسائر ضخمة وفادحة نتيجة الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة التي شهدتها بعض البلدان العربية خلال الأعوام الأخيرة (العراق اليمن، سوريا ، السودان، فلسطين، لبنان، ليبيا و قبل ذلك الأحواز العربية). وقد جاءت جائحة كوفيد- ١٩ لتزيد من طين المشكلة بلّة التي الزمت معظم الدول على إقفال المدارس واتباع وسائل أخرى لمتابعة التعليم والتي لم تأت بالنتائج المرجوة.

للدول العربية سوى الاستجابة لمتطلبات التعليم المالية،

باعتبارها أولوية وطنية وقومية للحفاظ على الأمن الوطنى

والقومي العربي.

وسنسلط الضوء على نموذجين بما يخص تضرر قطاع التعليم في الوطن العربي، العراق ولبنان، كون هذين البلدين تميزا بجودة التعليم بكافة مستويات، وسجلا مستويات عالية من الكفاءات العلمية وبنظام تعليمي متطور بشهادة العالم أجمع.

واقع التعليم في العراق، بين ماض مشرق وحاضر مظلم العراق ما بعد الاحتلال الأميركي-الفارسي غير العراق ما قبله، فالعراق قبل الاحتلال كان منارة للعلم والمعرفة ، وقد صنف نظامه التعليمي فيما مضى بأفضل نظام تعليمي في المنطقة العربية نتيجة إعطاءه الأولوية والاهتمام اللازم في



ظل النظام الوطني السابق لإدراكه إن التعليم هو المدماك الأساسي لبناء مجتمع متطور وحضاري، بدليل أن العراق البلد العربي الوحيد الذي خلا من الأمية في سبعينات وثمانينات القرن الماضى.

أما اليوم فإن القطاع التعليمي في العراق يشهد تدهوراً خطيراً بكل أقسامه وذلك على خلفية انهيار منظومته بشكل كامل بعد الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، الـذي دمر العشرات من المطابع وأحرق المكتبات لا سيما التي كانت تُعتبر من أكبر وأغنى المكتبات في العراق. ولم يكتف الاحتلال وميليشياته بتدمير وحرق المكتبات بل عمد إلى ملاحقة النخبة من الأساتذة الجامعيين والمعلمين والأطباء والمحامين والسياسيين وتهديدهم أو خطفهم واغتيالهم، هذا الحال أدى إلى هجرة الأدمغة والنخب الثقافية إلى الخارج هرباً من جحيم الإرهاب والاغتيال والتصفيات. وهذا الواقع كان له تداعيات خطيرة على مستوى التعليم بشكل عام. فحسب تقرير اليونيسف، هناك ما يُقارب ٣,٢ مليون طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدرسة. كما أعتبر التقرير أن الوضع أصبح مقلقاً جداً خاصة في المحافظات المتضررة من النزاع مثل صلاح الدين وديالي، حيث أن ما يزيد عن ٩٠٪ من الأطفال في سن الدراسة خارج النظام التعليمي، وما يقرب من نصف الأطفال النازحين في سن الدراسة، أي حوالي ٣٥٥،٠٠٠ طفل وطفلة خارج المدرسـة. والوضع أسوأ بكثير بالنسبة للفتيات اللواتي يعانين من نقص في التمثيل في كل من المدارس الابتدائية والثانويـة. كما يشير التقرير إلى أن الأطفال خارج المدرسة هـم أكـثـر عرضة للإستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك عمالة الأطفال والتجنيد من قِبل الجهات المسلحة إضافة إلى الزواج المبكر .

عامل آخر في ساهم في ضرب القطاع التعليمي في العراق، هو الفساد المستشرى في كل المراحل الدراسية، والتى تعمدت أدوات الاحتلال والميليشيات إلى إفساد التعليم ونخره بقيم بعيدة عن هويته، وليبقى في مستنقع التخلف والجهل والأمية، وبعض مظاهر الفساد تجلُّت في حجب الأولوية عن التعليم بقسميه، الأساسى والمهنى وكذلك الجامعي، لصالح أقسام استهلاكية تهدر الثروات في إطار موازنات لا علاقة بالموضوع، إضافة إلى نهب ما يتم تخصيصه في الميزانية للبني التحتية والركائز الأساسية، وسرقة أموال الخدمات والتجهيزات، وأيضاً ظاهرة جديدة لـم يشهدها العراق من قبل، وهي فرض الانتماء أو قبول حماية العصابات والميلشيات والبلطجة والابتزاز بقصد الحصول على أسئلة الامتحانات والحصول على درجات ونتائج مميزة، أو في الحصول على بحوث علمية وشهادات جامعية مزوّرة والتي لم تكن متاحة يوما قبل الاحتلال. يضاف إليها ما يتعلق بالكليات الأهلية التي لم يعهدها العراق في الـعـهـود السابقة ،كما أشار الدكتور غسان الجبوري في مقال له بعنوان:" التخريب الممنهج للتعليم العالى في العراق من جراء استحداث الكليات الأهلية بعد ٢٠٠٣"، حيث جاء فيه

أنه "لما كان العراق يرزح تحت الحصار، تم التفكير في إحداث بعض التوسع في التعليم الأهلي ووفق شروط التعليم الرسمي، وأن تكون الكلية الأهلية مكفولة من قبل نقابة أو جمعية أو اتحاد وليس أفراد. ووفق هذه الشروط تم استحداث فقط ٩ كليات، وفي عام ٢٠٠٢ أعطيت الموافقة على استحداث كلية صيدلة واحدة وبقبول لا يتجاوز ٥٠ طالب في السنة. إلا أن الشروط التي وُضعت من قبل الوزارة لعمليات الاستحداث تم خرقها بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، من قبل الأحزاب المتنفذة، كما غاب أي نوع من الرقابة فتحول الاستحداث إلى تجارة فساد غير مرتبط بشروط ولا بمصلحة الوطن.

كمثال على الاستحداث الكمّي العشوائي، وبالاستناد إلى الإحصائيات الرسمية الواردة في دليل الطالب لهذا العام فقد أصبح في العراق: ١٤١ كلية رسمية و٢٨٩ كلية أهلية غير مستوفية الشروط العلمية للتخصصات وبعيدة عن الشروط التعليمية، فهي عبارة عن بيوت للسكن أو بنايات اغتصبت من قبل المتنفذين، حيث أمست هذه المؤسسات عبارة عن دكاكين لأصحاب السلطة والنفوذ الميليشاوي، وإن استمرار الوضع على هذا الحال سيساهم في تحقيق أهداف الاحتلال الأميركي-الإيراني في هدم أهم الدعائم التي يقوم عليها المجتمع والدولة ."

واقع التعليم في لبنان في ظل الانهيار

القطاع التعليمي في لبنان الذي كان يُعد الأرقى ورائداً على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث كان يحتل المرتبة العاشرة على مستوى العالم في تقرير التنافسية العالمية الذي يُصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، ليس بأفضل حال عن الوضع التعليمي في العراق. فهذا البلد الذي كانت مؤسساته التربوية (جامعاته ومدارسه) مقصد الطلاب من كافة الأقطار العربية، يواجه اليوم أزمة وتحديات كبيرة أهمها:

ا جائحة كورونا التي أربكت هذا القطاع وأوجبت إقفال المدارس والجامعات واتباع سياسة التعليم عن بعد الذي لم يف بالحاجة الأساسية للتعليم لعدم توفر الكهرباء وضعف شبكات الإنترنت.

. ٢سياسة الفساد المهنهجة الذي اتبعتها منظومة "الكِلبتوقراطية" على مدى عقود، والتي أوصلت البلد إلى انهيار مالي لم يشهده لبنان في تاريخه، أدى إلى تراجع كامل قطاعاته بشكل كلّي مع انهيار قيمة العملة الوطنية التي فقدت أكثر من ٩٠٪ من قيمتها مقابل الدولار الأميركي. والقطاع التعليمي واحد من هذه القطاعات التي أرخت الأزمة الهالية بظلالها عليه، مما جعل الأهل عاجزين عن دفع الأقساط المدرسية في المدارس الخاصة ذات المستوى والجودة العاليتين، وتوجه معظمهم إلى المدارس الرسمية التي تفتقر إلى الكثير من المعدات والتجهيزات الرسمية التي تفتقر إلى الكثير من المعدات والتجهيزات وغيرها...، إضافة إلى خسارة رواتب المعلمين قيمتها، حيث أصبح راتب المعلم لا يكفي بدل نقل، وهذا أدى إلى هجرة



انفجار مرفأ بيروت في ٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠ الذي دمر ليس فقط المرفأ، بل مساحات واسعة من المدينة، بينها عدد من المدارس التي تجاوز عددها الـ ١٦٠ مدرسة حسب تقرير منظمة اليونيسف، مما أثر على اكثر من ٨٥٠٠٠ تلميذ في المدارس الرسمية والخاصة.

.٤غياب دور التنشئة التربوية الصحيحة.

. فياب دور المراقبة والمحاسبة

هذه التغييرات الكارثية التي تشهدها التربية اليوم في لبنان وهي في قلب الأزمة المالية والانهيار وتعصف بها جائحة كورونا، ستظهر نتائجها لاحقاً عندما تبقى التربية وقطاعاتها جزءاً من المحاصصة والتنفيعات، وستأخذها الأزمة إلى انهيار شامل يهشم بنية التعليم وينهي دوره لسنوات طويلة، من دون أن يكون قادراً على التعويض أو إعادة البناء في غياب سياسات واضحة وشفافة تحدد وظيفة القطاع مجدداً ويؤسس على العدالة الاجتماعية، خاصة القطاع الرسمي الذي وصل إلى الحضيض خلال الثلاث سنوات الماضية نتيجة الغاء الامتحانات والتعويض عنها بإفادات نجاح، واليوم يتعرض هذا القطاع لضغوط كبيرة تمارسها السلطة عليه وعلى القيميين عليه من خلال تمارسها الإفقار التي ستوصله حتماً إلى الهاوية .

وهنا وتأكيداً على سياسة الفساد وانعدام المراقبة والمحاسبة، نشير إلى كبرى الفضائح الجامعية الذي حدثت مؤخراً، حيث مُنح ٢٧ الف شهادة ماجستير ودكتوراه مزوّرة لطلاب عراقيين وغير عراقيين من قبل بعض الجامعات الخاصة التجارية مقابل مبالغ مالية دون أي مساءلة أو محاسبة من قبل وزارة التربية والتعليم العالى .

هذا ويعتبر الباحثون التربويون أننا قادمون على كارثة تربوية إذا لم تقم الحكومة اللبنانية بتنفيذ الإصلاحات الشاملة التي تعيد هذا القطاع إلى مستوياته العالية، فالسلطة السياسية الفاسدة لم تقم بأي إجراء ينقذ هذا القطاع ، وتعطي الأذن الصماء لكل المناشدات والتحذيرات والنداءات الدولية حول خطورة عدم القيام بالإصلاحات اللازمة والملحة في آن معاً.

خطوات وإجراءات في سبيل تطوير التعليم

لإنقاذ قطاع التعليم من الانهيار ومن براثن أفة الفساد لا بد من وضع وتطبيق استراتيجيات تتلائم مع متطلبات السياسة التربوية السليمة ، وتتلخص بعض الإجراءات على الشكل التالى:

التطوير المستمر للمناهج التعليمية لمواكبة التغييرات المتسارعة في مجال التعليم.

. ٢الاهتمام بالتنشئة التربوية الوطنية والاجتماعية، وتعميق التربية الأخلاقية في المدارس، وتعزيز روح المواطنة والانتماء وغيرها من المعايير السلوكية الحميدة.

.٣المساواة في التعليم بين الجنسين.

. ٤ تخصيص ميزانيات عالية للاستثمار في قطاع التعليم. . مجانية والزامية التعليم في المرحلتين الابتدائية والأساسية.

. آإيلاء الاهتمام اللازم وإعطاء الأولوية للنهوض بالمعلم كونه الأساس في العملية التربوية من خلال تطوير قدرات ومؤهلاته لتتماشى مع متطلبات التجديد والتغيير الدائمين في هذا المجال، وتحسين رواتب المعلمين لتواكب الزيادة في تكاليف غلاء المعيشة بالإضافة إلى توفير الضمان الصحى والاجتماعى للمعلمين.

العتماد مبدأ المحاسبة والمراقبة والمساءلة وتشديد العقوبات والروادع في حالات تفشى الفساد ،

. ﴿ زيادة الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، والعمل على رفع القدرات البحثية والعلمية للطلاب.

البنسيق والتعاون بين وزارات التربية على صعيد الوطن العربي لإيجاد مناهج مشتركة خاصة بما يتعلق في اللغة العربية التي تواجه تحديات كبيرة تتمثل بعضها في العولمة الثقافية لنشر اللغة الإنكليزية في التعليم والتواصل، مما يسبب في إضعاف أهمية اللغة العربية العظيمة وتهميشها، هذه الخطوة يمكن ان تعيد هيبة وأهمية إتقان مهارات اللغة العربية.

البلدان عربية مشتركة، حيث أن بعض البلدان العربية لديها مدارس أهلية (خاصة) تابعة لإرساليات أجنبية وتتمتع بجودة تعليمية عالية، لذا من الممكن عربياً أن تكون هناك رؤية مشتركة لبناء نموذج لمدرسة عربية في الدول العربية، وفق تصور مشترك من خلال المنظمات العربية المعتمدة وتحت إشرافها، مثلاً أن تكون معدل مدرسة واحدة في كل قطر عربي، تنطلق في تأسيسها من رؤية عربية مشتركة وبقرار يصدر من أعلى المستويات، ثم تقويمها وتعديلها والتوسع التدريجي فيها.

ختاماً وبناءً على ما جاء أعلاه، فإن المجتمعات على الصعيدين (الوطني والقومي) أصبحت بحاجة لدراسة معمقة لواقع التربية والإفادة منها في تجديد مسيرة الإصلاح التربوي وتوجيه بوصلته نحو المستقبل ومتطلباته لترشيد الاستثمار في الإنسان والتنمية. لذا المرتجى أن تعي الأنظمة والحكومات أهمية دور التعليم في تقدم المجتمعات وتحقيق نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي، وأن تكون حل آفة الفساد على رأس الأولويات في إصلاح منظومة التعليم، لأن التعليم الجيد هو السبيل الوحيد للقضاء على الجهل والتخلف والفقر والأمية، وهو الدعامة للشاسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، ليرتقي الإنسان إلى العلى. العلى.

كم يرفع العلم أشخاصاً إلى رُتبٍ، ويخفضُ الجهلَ أشرافاً بلا أدب!

* * * *





لىنان

ـ أقرّ مجلس الوزراء مشروعٌ موازنة ٢٠٢٢، وأقرّ خطّة الكهرباء "مبدئيّاً" ورفض إدراج طلب سلفة مقدّمة من وزيـر الطاقة والمياه وليد فيّاض في صلب الموازنة. اعترض كلّ من حزب الله وحركة أمل على تمرير المشروع دون التصويت عليه وإجراء تعيينات في السلك العسكري من خارج جدول الأعمال.

- طلب وزير الداخليّة والبلديّات بسّام مولوي من الأمن العام وقوى الأمن الداخلي إجراء الاستقصاءات اللاّزمـة حول مشعّلي قناتي "المسيرة" و "السّاحات" التابعتين لميليشيا الحوثي اليمنيّة وأماكن ووسائط بثّهما، والقناتان تبثّان من داخل الأراضي اللبنانيّة دون تراخيص قانونيّة. جاء ذلك بعد تلقي الوزير مولوي رسالة وزير خارجيّة اليمن أحمد عوض بن مبارك عبر وزارة الخارجيّة والمغتربين حول قيام الحوثيّين بأعمال عدائيّة وتحريضيّة عبر القناتين المذكورتين. كما تم توجيه كتابين إلى وزارتي الإعلام والاتصالات لإجراء المقتضى لاسيّما لجهة قانونيّة عمل القناتين على الأراضى اللبنانيّة.

ـ أقرّ مجلس النوّاب قانون المنافسة لمواجهة الوكالات الحصرية وفتح المهل حول رفع السرية المصرفية، وتمّ تأجيل موضوع استقلاليّة القضاء الذي يطالب به نادي قضاة لبنان بعد طلب من وزير العدل هنرى خورى لمزيد من الدرس.

- صدرت مواقف متعددة حول ما تم تداوله عن القبول بترسيم الحدود البحرية بين لبنان وفلسطين المحتلة باعتماد الخط ٢٣، فقد اتهم رئيس الوفد اللبناني السابق في المفاوضات العميد بسام ياسين الرئاسة اللبنانية ميالتخلّي عن الخط ٢٩، وقال رئيس الحكومة السابق حسّان دياب: " إنّني أشعر بالألم للتنازلات التي تحصل اليوم على حساب المصلحة الوطنيّة، وأدعو إلى يقظة ضمير تعيد الالتزام بالخط ٢٩ كحدود للمنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان جنوباً، وأقول أنّ التاريخ لن يرحم". من جهته طالب الدكتور عصام خليفة باعتماد الخط ٢٩ ومنع سلاطعين السلطة - حسب تعبيره - من التنازل عن الحدود البحريّة وإجراء صفقة مع "إسرائيل" للهروب من عقوبات وإنعاش طبقة فاسدة تنهب ثروات اللبنانيّين وتتاجر بالمقاومة والسيادة بغطاء " أميركي إيراني إسرائيلي"، وختم قائلاً: والسبوهم"، ومهدداً برفع دعوى قضائيّة ضدّ من لا يحافظ حاسبوهم"، ومهدداً برفع دعوى قضائيّة ضدّ من لا يحافظ

على بحر لبنان وثروته. ردّت رئاسة الجمهوريّة بأنّ: "المعلومات عن التفاوض حول ترسيم حدود لبنان البحريّة الجنوبيّة من أسرار الدفاع الوطني التي يمنع القانون الإفصاح عنها راهناً، وصدرت مواقف عن وزير الخارجيّة والمغتربين عبدالله بو حبيب يؤيّد فيها اعتماد الخطّ ٣٣. قوبل ما صدر عن رئاسة الجمهوريّة ووزير الخارجية بوقفة احتجاج ورفض وتنديد من قبل مجموعات من انتفاضة ٧٧ تشرين الأول. 2019

ـ أعلن الأمين العامّ للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تعيين اللواء الإسباني أرولدو لازارو ساينز رئيساً لقوّة الأمم المتحدة المؤقّتة في لبنان {أليونيفيل} وقائداً عامّاً لها. يخلف القائد الجديد اللواء الإيطالي ستيفانو دي كول.

فلسطين

استشهد أدهم مبروكة وإبراهيم النابلسي ومحمّد الدخيل، حيث ارتكبت قوّات الاحتلال الجريمة في حيّ المخفيّة بمدينة نابلس.

ـ يواصل قطعان المستوطنين وقوّات الاحتلال محاولات السيطرة علي حيّ الشيخ جرّاح في القدس المحتلّة، إذ بعد هدم منزل عائلة صالحة تمارس ضغوطاتها لهدم منزل عائلة سالم. وكان النائب العنصري الصهيوني إيتمار بن غفير قد انتقل إلى حيّ الشيخ جرّاح وأقام خيمة فيها وأعقبها بإقامة خيمتين إضافيّتين إلاّ أنه اضطرّ لإزالة خيمته العنصريّة من أمام منزل عائلة سعد جرّاء المقاومة التي جوبه بها.

ـ يواصل الأسرى الإداريّون في سجون الاحتلال مقاطعتهم محاكم الاحتلال منذ ٥٥ يوماً احتجاجاً على اعتقالهم التعسّفي والقانون العنصري الذي يجيز تجديد اعتقالهم لفترات غير محدودة، ويمنع محاميهم من الاطلاع على التهم الموجّهة لهم بحجّة أنها معلومات أمنيّة سريّة.

- طالبت هيئة فلسطينية تُعنى بشؤون الأسرى بموقف وتحرّك حقوقي لإنهاء " محاكمة القرن" بحقّ الأسير محمّد الحلبي الذي اعتقل منتصف حزيران ٢٠١٦ وأحيل إلى المحاكم الإسرائيليّة ١٦٠ مرّة دون إثبات التهم الموجّهة إليه. ألأسير الحلبي هو من قطاع غرّة وأب لخمسة أطفال، ومعتقل حاليّاً في سجن "ريمون" في صحراء النقب، ولا يسمح لأيّ من أفراد عائلته بزيارته.



ـ نظُّمت اللجان الشعبيّة الفلسطينيّة والاتحادات سـلـسـلـة احتجاجات أمام مكاتب الأونروا في لبنان رفضاً لقرارها بتخفيض المساعدات للنازحين الفلسطينيّين من سوريا وللمطالبة بزيادة الدعم والمساعدات التي تقدم للفلسطينيّين في لبنان، ورحيل مدير عام الأونروا في لبنـانَ "كلاوديو كوردونى ."

- اتّخذت القمّة الإفريقيّة بدورتها العاديّة الخامسة والثلاثين في أديس أبابا {أثيوبيا} قراراً بتعليق قبول الكيان الصهيوني عضوا في الإتحاد الإفريقي بصفة مراقب.

سوريا

ـ ثُفُدت ثلاثة استهدافات صهيونيَّة في ٩ و١٦ و٢٣ من الشهر الحالي وكانت على الشكل التالي: قصف جوّي وبـرّي على محيط دمشق من اتّجاه الجولان المحتل تسبّب في مقتل جندى وإصابة خمسة آخرين استناداً إلى وكالة سانا ووكالة الصحافة الفرنسيّة، وقصف بصواريخ أرض _ أرض على محيط بلدة زاكية جنوب دمشق، وهجوم صاروخي على عدّة مواقع في محافظة القنيطرة.

ـ نفّذت قوّات أميركيّة عمليّة عسكريّة في بلدة أطمة قرب الحدود مع تركيا واستهدفت مبنى ممّا أدّى إلى مقتل زعيم تنظيم "داعش" أبو إبراهيم الهاشمي القرشي وأفراد عائلته. بلغ مجموع القتلى ١٣ بينهم نساء وأطفال.

العراق

ـ أصدرت المحكمة الإتحاديّة قرار " الحكم بعدم صحّة قرار مجلس النوّاب بالموافقة على قبول ترشيح هوشيار زيباري من الحزب الديموقراطي الكردستاني لمنصب رئيس الجمهوريّة وإلغائه وعدم قبول ترشيحه مستقبلاً السبب اتهامات له تتعلّق بفساد مالي وإداري.

السودان

- اعتقلت قوّات الأمن الأستاذ وجدى صالح عضو لجنة التفكيك، والأستاذ الطيّب عثمان الأمين العامّ للّجنـة ضـمـن إجراءات البلاغ الذي سبق وأن قيّده رئيس المجلس العسكري عبد الفتاح البرهان تحت الاتهام ب"إثارة الكراهية والتذمّر ضدّ القوّات المسلّحة". وتمّ إلقاء القبض كذلك على المهندس خالد عمر يوسف وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء عند مداهمة دار حزب المؤتمر السوداني أثناء انعقاد المجلس التنفيذي لقوى الحريّة والتغيير. كما تمّ إلقاء القبض على عشرات الناشطين المدنيّين ضد الانقلاب على مخرجات المرحلة الانتقالية في ٢٥ تشرين الأول من العام الماضي.

- عُقد المؤتمر البرلماني العربي في القاهرة في دورته الثانية والثلاثين. وقد شارك لبنان بـوفـد بـرئـاسـة رئـيـس مجلس النواب نبيه برّي والذي ألقى كلمة في المؤتمر.

ـ أصدر الرئيس قيس سعيّد مرسوماً رئاسيّاً بتشكيل مجلساً مؤقَّتاً للقضاء منح بموجبه نفسه صلاحيّات العزل

والتعيين للقضاة ومنع عنهم حقّ الإضراب. جاء ذلك بعدما حلَّ المجلس الأعلى للقضاء السابق، واعتبر أنَّ القضاء وظيفةً وليس سلطة. عارضت جمعيّة القضاة التونسيّين القرار ودعت إلى التعبئة لمواجهته.

- وافق البرلمان الليبي على تكليف وزير الداخليّة السابق في حكومة الوفاق فتحي باشاغا على تشكيل حكومة جديدة تحلُّ محلِّ حكومة عبد الحميد الدبيبة الذي رفض القرار، وصرّح بأنّه مستمرّ مع حكومته لإجراء الانتخابات في حزيران المقبل بعدما تعذر تحقيقها في ٢٤ كانون الأول من العام الماضي وكذلك بعد تأجيلها شهراً إضافيّاً إلى ٢٤ كانون الثاني من العام الحالي، ورفض تمديد المرحلة الإنتقاليّة، مشدّداً على تسليم السلطة إلى حكومة منبثقة عن الانتخابات.

- أعلن الرئيس الأميركي جو بايدن تصنيف قطر حليفاً رئيسيّاً للولايات المتّحدة من خارج حلف شـمـال الأطـلـسـى {الناتو}، وبذلك تصبح قطر الدولة العربيّة السابعة في هـذا المضمار بعد مصر والأردن وتونس والمغرب والكويت والبحرين. جاء ذلك خلال زيارة أمير قطر تميم بن حمد إلى الولايات المتّحدة ولقائه الرئيس الأميركي. يصبح قرار الرئيس ساريا بعد إقراره في الكونغرس.

الإمارات العربية المتحدة

ـ دشنت إيران مطاراً في جزيرة طنب الكبرى مع الإعلان عن خطتها لعمليّات توطين فيها. تأتى هذه الخطوة رغم الإعلان عن العمل لتحسين العلاقات مع دول الخليج العربي، والزيارات المتبادلة بين مسؤولين إيرانيين ومسؤولين من الإمارات المتحّدة وقطر وعمان. جدير بالذكر أن إيران احتلت الجزر الإماراتية طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام ١٩٧١، وترفض التحكيم الدولي الذي تطالب بــه دولــة الإمارات العربيّة المتّحدة.

البحرين تتوالى إجراءات التطبيع مع الكيان الصهيوني بعد توقيع ـ اتفاقية السلام الإبراهيمي في أيلول ٢٠٢٠، حيث زار وزيـر الدفاع الصهيوني المنامة والتقى الملك ووليّ العهد ووزير شؤون الدفاع وذلك لتوقيع اتفاقيات أمنيّة. شمـلـت الـزيـارة لقاء قائد الأسطول الخامس الأميركي في القاعدة البحريّة الأميركيّة الرئيسيّة في الخليج العربي. قوبلت الزيارة برفض وتنديد من قبل جمعيّات وطنيّة بحرينيّـة. هـذا وأنّ الطائرة التي استقلها وزير دفاع العدوّ هي من طراز "بويـنـغ ٧٠٧"، وهي الطائرة نفسها التي استقلَّها الرئيس الـمـصـري الراحل أنور السادات في زيارته إلى الكيان الصهيوني عام ١٩٧٧، وتمّ تحويلها عام ٢٠٠٥ إلى طائرة نقل واشـتـراهـا الكيان الصهيوني عام ٢٠١١ لصالح سلاح الجوّ لاستخدامها في سفر قادة جيشه ووزارة الدفاع. * * * * *



عندما تتحول قضية الطفل ريان إلى قضية رأي عام

كتب المحرر السياسي

على مدى خمسة أيام، تسمر الناس على الشاشات لمتابعة عملية الإنقاذ للطفل المغربي الذي وقع في بئر ارتوازی وعلق فیه علی عمق قیل انه ۳۰ متراً. ورغم ان احداثاً وتطورات كبرى كانت تحصل في اكثر من منطقة في العالم، من الأزمة الأوكرانية التي أعادت ترتيب الاصطفافات الدولية والقارية حول الأمن في اوروبا ببعديه الاقتصادي (الغاز والنفط والعقوبات الاقتصادية) والعسكرى (بتمدد الناتو إلى حدود ما تعتبره روسيا خطأ احمراً)، إلى مفاوضات فيينا حول الملف النووى الإيراني والقضايا ذات الصلة، كما إلى الأزمات العاصفة في اكثر من ساحة عربية، الا أن القرية الواقعة شمالى المغرب أصبحت اكثر انشدادأ للاهتمام الإنساني من بكين التي تستضيف منتجعاتها الشتوية دروة الألعاب الأولمبية وواشنطن التي كانت مزهوة بعمليتها العسكرية ضد احد مسؤولي داعش، إلى باريس التي ينشط رئيسها على وساطة مع موسكو لتوظيف نتائجها في معركته الرئاسية .

إن طفلاً عمره خمس سنوات اصبح حديث العالم لمعرفة مصيره إن كان حياً أو ميْتاً ، اصبح الخبر الأول في المحطات التلفزيونية وفي تصدر الصفحات الأولى للصحف في العالم .

إن العالم الذي انشد بأحاسيسه للحدث، كان يريد أن تنهي عملية الإنقاذ على إعلان بأن الطفل تم إخراجه من البئر حياً، لكن هذا لم يحصل، لان الديوان الملكي اعلن بعد فترة وجيزة من إخراجه، إن "ريان"، بات طيراً من طيور الجنة والنهاية السعيدة لم تكتمل فصولها، لان نبض الحياة توقف عنده قبل ان تصل أيدي فرق الإنقاذ إليه .

أما لماذا برز هذا الاهتمام بمصير طفل قضى نحبه في بئر وفي منطقة نائية في شمالي المغرب، في وقت يموت فيه آلاف الأطفال في أصقاع المعمورة من جراء مرض ينتابهم أو بسبب كوارث طبيعية، أو بسبب حروب وصراعات تعصف بالعديد من مناطق العالم، ولا يبدي العالم اكتراثاً لأرواح الآلاف التي تزهق يومياً دون ادنى حدٍ من الاهتمام ؟ هل أن حياة الطفل ريان هي اغلى من حياة الأطفال الأخرين الذين ربما عاشوا ظروفاً اقسى من تلك التي عاش لحظاتها الحرجة طفل المغرب. أم أن عوامل أخرى أعطت لهذا الحدث الإنساني هذا البعد الكوني الشامل.؟

في المقياس المطلق أن كافة الناس بما فيهم الأطفال يتساوون بالقيمة الإنسانية، إلا أن هذه المساواة لا تستقيم في ظل منظومات القيم والأعراف والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمعات البشرية التي تحكمها منظومات



سياسية لا تعتمد وحدة المعايير في تعاملها مع البشر. ولهذا أدى التطور في المجتمع البشري إلى سن تشريعات ذات طابع إنساني شامل جعلها في مرتبة اعلى من تلك التي تندرج تحت ما يسمى بالتشريعات الوطنية. ومع هذا فإن الكثير من النظم السياسية لا تحترم تلك التشريعات ولا تلتزم بها مُغلِبةً منطق القوة على منطق الحق الإنساني .

وحتى لا نذهب كثيراً في التعميم، كم من طفل يموت يومياً في فلسطين منذ اغتصابها، وكم من طفل مات ويموت في سوريا منذ انفجر الصراع فيها وما يـزال ، وكم من طفل مات أو تعرض للتشويه في العراق من جراء الاحتلال الأميركي - الإيراني، وكم من طفل مات ويموت يومياً في اليمن من جراء الحرب التي اندلعت بسبب انقضاض الأذرع الإيرانية على الشرعية ومخرجات الحل السياسي، وقس على ذلك الذين يموتون من البرد والصقيع والجوع والغرق في البحار بحثاً عن ملاذات إنسانية آمنة، ومع هذا لم نر هذا الاهتمام الواسع النطاق بأوضاعهم. إذن ما السبب ،الذي جعل قضية طفل محط تضامن الإنسانية معه على مختلف مشاربها القومية وتشكيلاتها الاجتماعية ؟

ان السبب بسيط، هو ان قضيته لم تبق محصورة في نطاق قريته والولاية التي تقع فيها، ولو كان الأمر كذلك، لما كانت قضيته تصدرت الشاشات على مدى الأيام الخمسة التي استغرقتها عملية الإنقاذ صيغة الخبر العاجل.

إن ما أعطى لهذه القضية الإنسانية بامتياز هذا البعد الإنساني الشامل، هو تحولها إلى قضية رأي عام على مستوى دولة المغرب، والوطن العربى والعالم. والفضل



بذلك يعود إلى الوسائط الإعلامية ووسائط التواصل الاجتماعي، التي جعلت كل متابع بمثابة مراسل ينقل الوقائع ويبثها لحظة بلحظة، وهذا بقدر ما وسع من دائرة الاهتمام والمتابعة فإنه شكل مادة للتنافس الإعلامي المرئي والمسموع، وحال دون إمكانية التعتيم على الحدث.

لو قدر لأطفال فلسطين والعراق وسوريا واليمن وفي أية ساحة عربية تزهق فيها أرواح الأطفال مع آبائهم وأمهاتهم وأخواتهم وأخواتهم وأخوتهم بقرار سياسي، ان تتحول قضيتهم إلى قضية رأي عام يلج إلى عمق معاناتهم الإنسانية من جراء ما يتعرضون له، هل كان الستار اسدل على معاناتهم كأحد عناوين المعاناة الشعبية الشاملة التي تتحول إلى معاناة وطنية وقومية. ؟ بطبيعة الحال، لا . وهنا تكمن أهمية تحويل القضايا ذات الأبعاد الإنسانية والوطنية والقومية إلى قضية رأى عام .

فعندما تتحول قضية ما، إلى قضية رأي عام، فإنها تستمد قوتها وتأثيرها من القوة الكامنة في الرأي العام الذي يشكل

حاضنة لكل قضية يرى فيها حقيقة مصالحه وما يرمي الوصول إليه. وعندما تتحول القضية أية قضية إلى قضية رأي عام يصبح من الصعب احتواءها في قوالب سلطوية كما من الصعب طمس الحقائق التي تنطوي عليها. وهذا ما يجعل تحويل قضايا الأمة إلى قضايا رأي عام - وخاصة تلك التي تتعلق بواقع الاحتلال لفلسطين والعراق والتطبيع مع العدو وواقع الفساد والاستبداد والتوريث السلطوي ومصادرة الحريات العامة وكل ماله صلة بالحقوق الأساسية للإنسان العربي لأجل إنهاء كل أشكال استلابه الاجتماعي والقومي-، قضايا مستحضرة في الوجدان الشعبي والعقل الجمعي للامة كما في الوجدان الإنساني المتمرد على كل أشكال الانتهاكات لحقوق الإنسان.

قضية الطفل ريان نموذجاً ، وعليه لتؤخذ مثالاً يحتذى به في مقاربة قضايا امتنا ببعديها القومي والإنساني عبر تحويلها إلى قضايا رأي عام .

* * * * *

ريّان في غَيابة القلب

الشاعر عمرشبلي/٢٠٢٢/١١

ما جُبُّ يوسفَ يا رَيّانُ أَوْحَشَ من جُبِّ غفَوْتَ به طفلاً بلا لُعَبِ

كم انتظرْنا لو اجْترْتَ الردى ونرى على قميصِكُ مَشْحاً من دمٍ كَذِبِ

يعقوبُ ما زالَ يا ريّانُ يسألُنا متى تؤوبُ؟ ولكنْ أنت لم تَؤُبِ

رِيّانُ رُدَّ قميصاً كنتَ تلبسُهُ تُرجِعْ بمَلْمَسِهِ نوراً لعينِ أب

لكن حجارةُ جُبِّ كنتَ تلبسُها قد مزَّقتْ كلَّ ثوبٍ عن ضلوعٍ صبي

قميصُكَ الموتُ لم يتركْ له بِصَراً ما أطولَ الليلَ إذْ يأتي بلا حَدَبِ

ريّانُ أسّسْتَ ديناً لا حدودَ لهُ والحبُّ دينُ، ومن يؤمنْ بهِ يُصِبِ

> فأنت رغمَ سِيِّ العمْرِ قاصرةً ورغمَ أنْ لانيُّ بعدُ أنتَ نبي





